

اعتبار اجتماعها في الصحيح خاصة فلا يجب عليه الغسل بدونه
ويكفي في المريض مجرد الشهوة على الاظهر ولو وجد في ثوبه
الختص مثلاً منياً واجب عليه الغسل ان حصل العلم له عادة بكونه
منه وان احتمل كونه من جنابة قد اغتسل منها على الاظهر والاحوط
ذلك مع الظن بكونه منه بل مع احتمال ذلك ولا بد من الوضوء
في سائر صور الاحتياط ويجزيه الغسل لو انكشف له انه جنب في
الواقع على الاقوى والله اعلم الثاني الجماع بان تغيب الحشفة في قبل
امرأة حية فان كانت ميتة اغتسل وتوضأ على الاحوط ان لم
يكن اقوى ولو كان مقطوع الحشفة وجب عليه الغسل والوضوء
بمجرد صدق دخوله في القبل على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو
قطع بعضها اكتفى بدخول الباقي مع صدقه وان كان الباقى
يسيراً بحيث لا يصدق معه الدخول لم يوجب الغسل الا اذا دخل
بعضه في غيبه فيغتسل ويتوضأ كمقطوعها ومثله ادخال الملقوف و
الادخال في المشق وادخال ذكر الميت في فرج الحية ولو غابت في ذر
المرة وجب الغسل ايضاً وان كان ضم الوضوء اليه احوط سيما بالنسبة
الى المرأة ولو غابت في ذر الغلام وجب الغسل والوضوء على الاحوط
ان لم يكن اقوى بل الاحوط ذلك في وطئ لهيمة وان كان يتقو

عدم إيجابه للغسل والله اعلم الثاني في احكام الجنب يحرم عليه
 قراءة بعض العزائم حتى لبسلة اذ انوى انهما منها ومس كتابة
 القرآن ومس اسم الله تعالى مطراً الا اذا جعل جزء من اسم غيره كصلوات
 ونحوه فانه لا بأس بمسه وان كان تجنبه احوط وكذا السماء الانبياء
 والائمة ونحوهم وان كان الاحتياط فيها اشد والجلوس في المساجد
 بل مطلق التردد فيها بغير الاحتياط على الاحوط ان لم يكن اقوى و
 الاحوط الحاق الحضرات المشرفة بها واحوط منه عدم الدخول اليها
 مطراً كالمسجدين وان كان قد يقوى جوازها مطسياً بالنسبة الى
 خللها ونحوهم ويحرم عليه وضع شيء فيها مطراً ولو عن خارجة
 ولا بأس باخذه ما فيها ما لم يستلزم لبثاً مطراً واجتيازاً في احد المتجنبن
 على الاحوط ان لم يكن اقوى ويكره له الاكل والشرب الا بعد غسل
 اليدين والمضمضة والاستنشاق وغسل الوجه والوضوء والكل
 منه كاف لا شتمه على غيره ولا يعيد خفتها بغسل اليدين سيما مع المضمضة
 مع الاستنشاق سيما مع غسل الوجه كما لا يعيد خفتها بالمضمضة
 والاستنشاق ولا بأس بان يقرأ ما عد العزائم مطراً ويكره له مس
 المصحف وحمله والخضاب والنوم حتى يتوضأ الا ان يريد العود
 فلا يعيد تنقأ الكراهة عنه والله اعلم **المبحث الثالث**

في كيفية الغسل ويجب فيه نية القرية مقارنة لا وليستدانة
 الى اخره معيئة له مع تعدد الخطاب به والاحوط نية الوجه
 والرفع والاستباحة على نحو ما سبق في الوضوء ويجب فيه
 المباشرة وغسل البشرة وتخليل المانع منه حتى الشعر ويجب
 غسله لنفسه وان كان احوط مط على الاظهر والاحوط ان لم يكن
 اقوى لزوم اليد ثم يغسل الرأس الى الخ الرقبة ثم بالجانب الايمن من
 راسها الى القدم باعادة غسلها ثانيا الا ان يكون شقها الايمن
 اخرا في الغسل فلا حاجة الى اعادة على الاظهر ثم بالايسر كذلك
 وكيف يغسل العورة مع احدهما على الاظهر وان كان غسلها معهما
 احوط ولو اغفل لمعة اجزءه غسلها على الاظهر وان كان الاحوط اعادة
 غسل العضو المتأخر عن عضوها كالجانب الايسر لو كانت في الايمن
 مثلاً وأما لو كانت في الايسر اقتصر على غسلها والله اعلم ويجب
 البدئية فيه بالاعلى وان كان الاحوط تجنب الغسل من القدم الى
 الكف ونحوه ولا بأس بان يغسل راسه في الماء ثم جانبه الايمن
 ثم الايسر ويغسل بدنه كله ثلاثاً عن راسه ثم عن الايمن ثم عن
 الايسر كما ان له الاكتفاء بالمرّة الواحدة عن جميع بدنه فينوي حين
 انغماسه فيه ويوصل الماء الى جميعه في تلك الارتماسات وان

تراخي بعض اجزائه عن بعض بل ولوعرض مانع في البعض بعد
 مباشرة الماء له قبل مباشرته للبعض الآخر على الاظهر ولا بأس
 بذلك في الماء التراكد ولو لم يبلغ كرا على الاظهر وان كان الاوّل
 تركه في القليل ولو اغفل لمعة الى ان خرج من الماء فلا حوط ان لم
 يكن اقوى استيناف الغسل ولا يجب تقديم ازالة النجاسة عن اليدين
 قبل الشروع في الغسل على الاقوى وان كان ذلك احوط والاحوط
 ان لم يكن اقوى لزوم تقديمهما قبل غسل محلهما ولا يجب فيه لمواصلة
 بين اعضائه ولا بين اجزائها وان استحييت او وجبت لضيق الوقت
 وغيره ويستحب فيه تقديم غسل اليدين ثلثا قبل داخلهما الا اناء
 ويتضمض ثلثا ويستنشق ثلثا والاستبراء بالبول او بالاجتهاد
 مع تعذره وامر اليد على الجسد والاستظهار برفع الموانع او تحريكها
 والغسل بصاع فما زاد وتثليث غسل الاعضاء سيما الرأس والفتية
 والدعاء بالماثورة والسواك والله اعلم **فروع** لو اغتسل قبل البول
 ثم بال لم يجب عليه اعادة الغسل الا ان يعلم بمصاحبة المنى له على
 الاظهر وان كان الاحوط له ذلك سيما مع الظن بها ولو تردّد الحاجة
 منه بعد الغسل بين المنى والبول وجب عليه الوضوء والغسل
 مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو تردّد بينهما وبين غيرهما ولم

يكن قد بال واجتهد قبله اعادة الغسل مطر وان كان الاحوط في
 صورة تغذ البول عليه ضم الوضوء اليه ولا شئ عليه لو كان
 قد بال واجتهد قبله ولا غسل عليه لو كان قد بال ولم يجتهد لكن
 عليه الوضوء على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو كان قد اجتهد ولم يسل
 مع امكانه اعادة الغسل على الاصح واما مع عدم امكانه فلا يعبد
 عدم وجوبها وان كان الاحتياط بها مما لا ينبغي تركه ولا يجب
 عليه اعادة ما صلاؤه قبل خروجه مطر وان كانت احوط ويجب
 غسل الثوب والبدن منه ويترتب عليه حكم الجنابة او البول من
 حين خروجه ولو شك في وقوع الاستبراء منه قبل الغسل
 او الوضوء فان كان من عادة ذلك فلا يعبد عدم الالتفات
 الى المشتبه المخاج بعده وان كان الاحوط اجراء حكم من تركه
 عليه كما يلزمه ذلك ان لم يكن من عادة ذلك ولو احدث بال اصغر
 في اثناء الغسل اتمه وقوضاً على الاظهر ان كان الاحوط اعادة
 الغسل مع ذلك ويكفي في الاحتياط اعادة احتياط ثم الوضوء
 بعدها والله اعلم **الفصل الثالث** في غسل الحيض
 وفيه مباحث الاول في الحيض وهو خروج الدم من قبل المرأة ذات
 التبضع فصاعداً مع عدم تجاوزها الستين ان كانت قمر شية

والخمسين ان كانت غيرها مع استمراره ثلثة ايام متواليه مع انقطاع
على العشرة فمادون مع سواده او حمته وغلظه وحرارته وحرقة
ونحو ذلك من صفاته الغالبة مطروان كان ذلك مع الحمل على الاظهر
وان كان الاحوط معه فعل الصلوة ونحوها مع عمل الاستحاضة فلو ائنة
ثلثة متفرقة مطروان في ضمن عشرة فالاحوط لها العمل بحكمي الحيض
والاستحاضة وان كان قد يقوى ان لها الاقتصار على حكم الاستحاضة
سيمام مع تلفيقها من الساعات ونحوها ولو لم يستمر في الثلثة المتواليه
لم يكن حيضا على الاظهر فتعمل بحكم الاستحاضة وان كان الاحوط
لها عمل الحيض ايضا ولو استمر فيها ولم يكن بصفات الغالبة فان كان
في ايام العادة فهو حيض بل وكذا ان لم يكن فيها كما في المبتدئة و
غيرها على الاظهر هذا كله ان لم يعلم بعروض عارض لها وما لم يعلم
به كما لو اقتصت فسال دمه واستمر فيها ولم تعلم بانه حيض او
لعذرة فلتستدخل قطنة ثم تدعها ملية ثم تخرجها اخراجا
رفيقا فان كان الدم مطوقا في القطنة فهو من العذرة مطروان
كان بصفات الحيض وفي ايامه وان كان مستنقعا في القطنة
فهو من الحيض مطروان لم يكن بصفة او في ايامه وكما لو كان في
جوفها قرحة او فتق دم او نحوها فسال دمه كذلك فقد يقوى علم

تختبئها بفاقد الصفات مع عدم مصادفة لايام العادة و
ان خرج من الجانب الايسر وان كان الاولى لها العمل بالاحتياط
وان خرج من الجانب الايمن وتثبتت العادة الوقتية العددية
بالتحاد الحيزتين وقتا وعددا في شهرين هلايين متتابعين
فاذ ارادة في الثالث في ذلك الوقت تركت الصلوة ونحوها
بمجرد رؤيته وكذا لو اعتادت في شهرين كذلك وقتا لاعداد
واما غيرها فلا تترك ذلك الا بعد مضي ثلاثة ايام مطر على الاقل
ان لم يكن اقوى والاحوط تعلق التروك بها بمجرد رؤيته وان لم
يكن عليها باس في فعلها على الاظهر ولورادة ثلثة مثلاً ثم تقطع
ثم عاد ولو في العاشر مع عدم تجاوزه عنه كان الجميع حتى ايام
التقاء حيضاً فتقضى الصوم الواقع في ايام التقاء على الاحوط ان
لم يكن اقوى ولو عاد مع تجاوزه عن العاشر قبل مضي عشرة من
انقطاع الدم السابق جرى عليه حكم مستمرة الدم وفيه الورادة ثلثة
ثم انقطع ثم عاد قبل العاشر ثم انقطع قبله ايضا ثم عاد قبله واستمر
حتى تجاوزه بل وعاود بعده قبل مضي عشرة من الدم السابق
ولو كان ذلك بعد مضي عشرة من الدم السابق فالوجه كونه
حيضاً مع استمراره ثلثة مطر ولورادة اقل من ثلثة ثم عاد ثلثة

في ضمن العشرة كان الاخير حيضادون الاول على الاظهر ولو
 انقطع الدم ظاهر قبل العاشر فان علمت حالها علمت عليه
 وان جهلها فلا تدري ظهرت ام لا وجب عليها الاستبراء فصار
 والا حوطان لم يكن اقوى ان تقوم وتلتصق بطنها الى حائط
 وترفع رجلها اليسرى عليه وتدخل قطنه فان لم يخرج عليها
 دم ولو شل راس الذباب غسلت وصلت ولا استظها ولها بالثبوت
 مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى وان كان الاول لها ذلك في الزرع
 سيما مع ظن عود الحيض اليها وان خرج عليها شيء ولو كدرة صبر
 ولم تغسل حتى تنقى او تمضي لها عشرة ان لم تكن ذات عادة
 بل وكذا ان كانت ذات عادة على الاظهر فاذا انقطع على العشرة
 حكم لها بحيض الجميع مطرا اذا تجاوز العشرة فقد امتزج حيضها
 بطهرها فان كانت ذات عادة رجعت الى عادتها مطر على الاظهر
 فتقضى ما تركت بعدها على الاحوط ان لم يكن اقوى وان كانت
 مبتدئة وكان بعض دمها بصفات الحيض الغالبة بالغائقة غفيرة
 اكثره مع بلوغ فاقد ما ونحوه اقل الظاهر تحيضت به مع كونه سبعة
 كل شهر مثلا فان زاد عليها فالأظهر تحيضها به ايضا وان كان الاحوط
 لها عدم ترك الصلوة ونحوها في المدة الزائدة عليها وان نقص

عنها تحييضت اليها على الاظهر وان كان الاحوط لها في المدة
 الزائدة عليه ذلك ايضوان كانت مضطربة وكان بعضهما
 كذلك تحييضت به مطر على الاصح وان امكن احتياطها ايضوكامر
 وان لم يكن بعض دمها كذلك في ثلثة عمل الاستحاضة ايض
 نساها فان اختلفت تحييضت في كل شهر بسبع على الاظهر
 وان كان الاحوط لها في الزائد على ثلثة عمل الاستحاضة ايض
 والاحوط ان لم يكن اقوى جعل عددها في اول الشهر ان لم
 يكن لها تمييز اصلا وان كان لها تمييز فاقد لشرايط فلا وله لها
 جعله فيه ولو كان في اخره ومراعات الاحتياط فيه وفي الاول
 اسلم والمضطربة تتحيض بسبع كذلك وكذا الناسية للوقت
 والعدد وماذا اكره الوقت خاصة فتحيض به وتكلمه سبعا
 مطر على الاظهر الا ان تعلم خلافا فعلا لا فتعمل على علمها
 مع مراعات الاحتياط وماذا اكره العدد خاصة فان علمت
 ببقائها على حالها فعلا عقلت عليه ولا علمت بالعجب ايضا علمت
 لذلك في الاول او في التمييز الفاقد لشرايط وطريق الاحتياط
 في نحو ذلك واضح والله اعلم الثاني في الغسل وكيفية غسل الجنائز
 ولكن لا بد معه من الوضوء قبله على الاحوط ويجزى في اثنتي

وبعده على الاظهر ولو تخلل الاصغر في أثناء احدهما او بينهما
 انتهتا ثم نقضت على الاحوط ان لم يكن اقوى وان كان الاحوط
 اعادتهما ايضا والله اعلم الثالث في الاحكام يحرم وطئها في القبل
 مادام فيه الدم فان فعل عامدا عالما بالموضوع والحكم كفره
 على الاحوط ان لم يكن اقوى بدينار في اوقله ونصفه في وسطه
 وربعه في اخره الا اذا وطئ امته فالاحوط له ذلك ولكن يجزيه
 التصديق بثلاثة امداد على الاظهر والاحوط بعشرة ولا بأس
 باستمتاعه بغيره مطرحتي الذبر على الاظهر ولا كفارة عليها بوطئها
 في القبل مطر وان كانت مطاوعة بل وان كانت هي المتعمدة
 دونه على الاظهر وان كان الاحوط لها ذلك والله اعلم فاذا
 انقطع الدم فلا بأس بوطئها فيه ايضا وان كان الاحوط تركه
 تغتسل وفي القراءة والمساجد والمس والخضاب ويحذر ذلك كالجنب
 ولو حاضت بعد ما كان اداء الصلوة قضتها مطر على الاظهر وان
 حاضت قبل ذلك فلا قضاء عليها وان مضى من الوقت مقدار
 اداء الاكثر على الاظهر وان كان الاحوط هو القضاء بمجرده كونه
 بعد دخول الوقت ولو طهرت في اخر الوقت بمقدار الطهارة
 واداء ركعة منها وجب عليها الاداء فاذا اخلت قضت بالاحوط

لهذا ذلك مجزئاً مكان الشروع فيها وكذا الحكم في باقي الأجزاء على
 الظاهر وليستحب لها أن تتوضأ وتستقبل القبلة وتذكر الله
 تعز مقدار صلواتها ما دامت حائضاً والله أعلم الرابع في غسل
 الاستحاضة الذي هو غسل الحيض وأما الاستحاضة فهي خروج
 دم عرق العاذل والغالب كونه أصفر بارداً رقيقاً يخرج بفتور
 وكل دم تراه ولم يكن حيضاً ولا نفاساً فهو استحاضة إلا أن يعلم
 بوجود جرح أو قرح بل لا حوط أجزاء أحكامها مع العلم به أيضاً
 إلا أن يعلم بأنه من أحدهما وإن كان الظاهر خلافه وأما أحكامها
 فإن لم يثقب دمها الكرسف تطهرت منه واحتشت وتوضأت
 وصلت فإذا فرغت من الصلوة نظرت القطنة فإن لم يكن عليها
 شيء صلت الصلوة الأخرى وهكذا فإن زججها شيئاً غير القطنة
 وتطهرت منه مع أصابته للظاهر واحتشت وتوضأت وصلت
 وهكذا وإن ثقب دمها الكرسف فعلت ذلك مع تغيير الخرق
 إن تجسست به واعتسلت للصبح عندها وللظهرين كذلك
 وللعشائين كذلك مطر على الأحوط أن لم يكن أقوى وعليها
 الاستظهار والتحفظ من خروج الدم إلى الفراغ من الصلوة
 ولو كان لها فترة تسع الطهارة والصلوة فلا حوط أن لم يكن أقوى

لزوم ايقاعهما فيها واذا فعلت ذلك كانت بحكم الظاهر ويجوز
 لها جميع ما يتوقف على الطهارة حتى مس كتابته القرآن ودخول
 الكعبة ونحوهما واذا اخلت به لم يصح صلوؤها وان اخلت بالالة
 الخبيث خاصة جاز لها المس ونحوه وان كان الاحوط تجنبه وان
 اخلت بالوضوء والغسل فالأحوط تركها ترك الحائض ولكن
 قل يقوى انه لا بأس عليها بفعل ذلك كله حتى المقدرة لها وان لم
 تغسل فرجها عدى المس ونحوه مما يتوقف على الطهارة وان
 اخلت بجميع الاغسال لم يصح صومها والا فالأحوط لها القضاء
 سيما مع الاخلال باغسال النهار وان لم يلزمها مطر على الاظهر
 والله اعلم الخامس في غسل النفاس الذي هو كسابقه واما
 النفاس فهو الدم الخارج عقيب الولادة واما الخارج حالها في
 الحاقه به اشكال والاحتياط فيه في محله واما الخارج قبلها عند
 الطلق فليس بنفاس بل ولا حيض واما هو استحاضة فتعمل عملها
 كما سبق واما الخارج قبل الطلق فلا يبعد الحكم بحيضته مع مكانها
 وان لم يفصل بينه وبين النفاس باقل الطهر والأحوط مراعاة
 ذلك في قضاء الصلوة ونحوها وينبغي سراعات الاحتياط في الدم
 الخارج عقيب المضغة والعلاقة ونحوهما وان كان قل يقوى عدم

نفاسيته ولا حد لاقته واما اكثره فان انقطع على عشرة حكم بانها
 نفاس مطوان تجاوزها فان كانت ذات جادة في الحيض رجعت اليها ولا
 فلا يبعد ان تظارها الى ثمانية عشر وان كان الاحوط لها في الزائد
 على العشرة عمل الاستحاضة مع ترك الحيض ولو كانت حاملا
 باثنتين كان ابتداء نفاسها من الاول وعدد ايامها من الثاني
 على الاظهر وان كان الاحتياط بعمل الاستحاضة قبل ولادة الثا
 في محل ولو لم ترد ما فلا نفاس لها ولو راته عقيبها ثم انقطع ثم
 عاد ولو في العاشر خاصة حكم بنفاسية الدمين وما بينهما والعمل
 بالاحتياط في البياض والثاني مع الشك في استناده الى الولادة
 في محل ولو لم تره عقيبها اصلا ثم راته في العاشر ونحوه فان علم
 باستناده اليها كان نفاسا ولا فاشكال والاحتياط لا ينبغي تركه
 ويحرم عليها ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره ويستحب ويباح
 ويجب كالاستبراء وغيره على الاحوط في ذلك كله ان لم يكن قويا

والله اعلم السادس في احكام الاموات

وفيها ستة مقامات الاول فيها يتعلق بالاحتضار ويجب كفاية
 توجيه المحتضر المؤمن الى القبلة على الاقوى بان يلقى على ظهره
 ويجعل وجهه وباطن وجليه اليها والاحوط ان لم يكن اقوى

استمراره الى ما بعد الموت الى ان يرفع من مكانه لأجل التفسير
 ونحوه ولو اشتبهت القبلة لم يجب ولو علم ما بين الشرق
 والمغرب وجهه الى ما بين هما على الاحوط ان لم يكن اقوى و
 يستحب تلقينه بحسن الظن بالله تعالى والشهادتين والولاية
 وكلمات الفرج وان يتعوذ والاولة ان يقول عوذ بالله تعالى
 العظيم رب العرش الكريم من كل عرق نغار ومن شر حر النار
 سبع مرات والاولة كونه قبل كلمات الفرج وان يحمل له مصلاه
 اذا اشتد نزعاه وان يبالبذ بان يقول يا ايها الكافرون الى اخر
 السورة وان يقرأ هو او يقرأ عنده يس والاضافات واية
 الكرسي ودعاء العديلة ومخوذ ذلك فيتابع على ذلك مع الكفا
 وان يكون عنده مصباح في الليل وان يقرأ القرآن عنده
 واذا مات غمضت عيناه وطوقه وشده لحياء ومدت ساقاه ويده
 الى جنبه وتغطي بثوب وان يعجل بحمزه مع اليقين بموته والا
 انتظر به الى حصوله ولو الى ان يتغير ويكره ان يجعل على جنبه
 ونحوه وان يمسه حين النزع وان يحضر جنباً وحائض وان يتركه
 وحده والله اعلم الثاني في التفسير ويجب كفاية والولى اولى به
 من غيره فان تعدد الاولياء اشتركوا ان كانوا رجالاً او نساءً وان اجتمعوا

فالرجال ولزوجة اولئ من غير ولا باس بتغسيل احد الزوجين الاخر
 مطر اختيارا على الاظهر وان كان الاحوط خلافه مع وجود المماثل كما ان
 الاحوط ان لم يكن اقوى كونه من وراء الثياب ولا باس بتغسيل السيداته
 التي له وطئها كذلك وكذا لا باس بتغسيل ام الولد لسيدها كذلك ولا
 يجوز ان يغسل الرجل محارمه والمرة تحارمها اختيارا على الاحوط ان لم يكن
 اقوى ولا باس به مع الضرورة وعدم المماثل ونحوه ولكن من وراء الثياب
 ولو فقد الحرم ايضا وبعد الذمى المماثل له فالاحوط ام المسلم له بتغسيله
 بعد اغتساله ان لم يكن هو الاقوى ولو امكن التغسيل المعتمد بعد الفراغ
 فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم اعادته مطر ولا يغسل الرجل الأجنبية
 الابنت ثلاث سنين فما دون ولا المرأة الاجنبى الا كذا على الاحوط
 ان لم يكن اقوى وان كان الاحوط قصر الجواز في الصبية على ما اذا لم يجز
 المماثل لها والرحم كما ان الاحوط تغسيلها من وراء الثياب وان كان
 لا باس بتجريدها حتى العورة على الاظهر ولا باس به في الصبي والله اعلم
 ويستحب مباشرة تغسيل المؤمن وماتى حكمه ولا يجوز تغسيل الكافر ولو
 انتحل الاسلام ولا باس بتغسيل الخالف وان كره التعرض له والاحوط ان لم
 يكن اقوى لزوم مع عدم قيام الغيرة وكذا تغسيل مجهول الحال في
 الموجود في بلاد الكفر مع امكان تولده من مسلم ويغسل المقتول مطر

على الأحوط ان لم يكن أقوى الا اذا كان بين يدي الإمام أو نائبه على
 الأقوى فلا يغسل وكان قد وجب قتله فودا ورجا فيؤمر بتقديم غسله
 قبله ولو ماتت المرأة بين الرجال اجلبت فتمسكها هي شيئا بها وكذا الرجل لو
 مات بين الاجنبيات واذا امكن التعجيل من وراء الثياب بدون نظره
 لمس فالاول بل الأحوط ان لا يترك فان تعذر فيعسله واضع الوضوء فان
 تعذر فمواضع التيمم فان تعذر فالكفان وان لم يجب شيء من ذلك على
 الاظهر ولا يبعد الحاق الصبي بهذا الثلاث والصبيته كذلك بذلك وان
 كان الاحتياط فيها اشتد سيما في ادون الخمس سيما بالنسبة الى الصبي ولو ماتت
 الحنثي المشكك فالأحوط ان يغسلها الحارم مع الاسكان ولو كانت مملوكة
 غسها سيدها فان تعذر فالمحاروفان تعذر وغسلها الاجنبي من وراء
 الثياب بلا لمس ولا نظره على الأحوط والله اعلم واما كيفية الغسل فالأحوط ان
 لم يكن أقوى لزوه غسل النجاسة عنه قبل الشروع فيه ثم النية ثم يغسل
 بماء السدر ووجه ثم بماء الكافور كذلك ثم بماء خال منها ويجب تقديمهما
 الى رقبته ثم شقه الايمن منها ايضا الى اخره ثم شقه الايسر كذلك على الأحوط
 ان لم يكن أقوى بل الاول من نصف راسه الى اخره واول من قرنيه الى
 اخره ولا يخرج بالارتماس ولو عن كل عضو مرة او من كل عضو وحده
 على الأحوط ان لم يكن أقوى ويكفي الصب عليه بذلك الا ان يتوقف

انزاله بعض الموانع عليه فيجب ويعتبر في الخليط بعد صدق الاسم
ان لا يخرج الماء عن الاطلاق على الاحوط ان لم يكن اقوى والاحوط تجل
نية لكل غسل بعد نية المجموع ولو اشتراك اثنان فصاعدا في تعسيلة القبر
نية الصاب ولو تعدد او الاحوط ضم نية مباشر ذلك اليه بل نية للقلب
اليهما ولو تربعوا فوى كل واحد من ابتداء عمله ولو خالف لترتيب مطاوعا
على ما يحصل به مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو تعدد الخليط
اقتصر على الثلثة بدونه مع الخطي في الاول على الاحوط وان كان
قد يقوى الا كقضاء بواحد بدونه ولو تعدد الماء للثلثة اقتصر على الميسر
مبتدئ بالاول فالثاني ولا يلحق التيمم عن التعدد على الاظهر وان كان
احوط ولو تعدد الجميع خوفا من تناثر بعض جلد يميم بان يضرب
الحى يديه على الارض ويمسح بهما جهته وظاهر كفيه والاحوط ان
امكن ان يضرب يدي الميت كذلك مع ذلك والاحوط ان لم يكن اقوى
الحاق بقدم الماء ونحوه بذلك ويستحب فيه ان يوضع على ساجدة ونحوها
مع انحدار موضع الرجلين مستقبل القبلة بل الاحوط عدم تركه وان
يغسل تحت الظلال ويجعل للماء حفيرة والاحوط ان لا يرسله كيف
او بالوعة تشتمل على بعض النجاسات وان كان لا بأس بذلك على
كرامة على الاظهر والاولى ان يغسل في قميصة او يتجمل على عورة

ولو اريد نزعه عنه فالاولى فقط ونزعه من تحت وكذا لو كان ذلك
 بعد تفصيله به ولكن بمراجعة الوارث او وليه على الاحوط ان لم يكن اقرب
 وتستر عورتاه وجوباً مع خوف النظر اليها بل مط على الاحوط ان لم يكن اقرب
 ويستحب ان تلتين اصابعه برفق فان تصعبت فلعها وان يغسل راسه
 برغوة السدر امام الغسل يستحب ان يبدأ بمسح بطنه في الاولين مسحاً
 رقيقاً ويكره في الثالث الا ان يكون امرئته حاملاً فيكره مط بل الاحوط
 تركه بل قد يحرم مع العنف مستلزم لاسقاط ثم يغسل يديه وفرجه و
 الاولى كونه بالسدر ونحوه واذا اراد ان يدلك فرجه لفت على يده اليسرى حرقه
 نظيفة ونحوها وادخلها تحت ما على فرجه فلا يركب من غير ان يرى عورته
 ولو كانت الذائكة لها ام ولد لميت مثلاً فلا بأس بان لا تلتف يدها
 وان كان ولياً ايضا ثم يوضأ ثم يبدأ بشق راسه الايمن وان يغسل كل
 عضو ثلثي كل غسل ان يكون الغسل على عينية وان يغسل يديه ثم يركب
 بعد كل غسل ثم يحففه بثوب نظيف ثم يغسل يديه ثلثي الا الشكيني والى ثلثي
 مع رجليه الى الركبتين ثم يوضأ ثم يغسل مع عدم الخوف على الميت ثم يركب
 ولو كثر غير الغسل فالاولى كونه منقطاً ويكره ان يجعل الميت بين رجليه
 وان يقعد بل الاحوط تركه والاحوط ان لم يكن اقوى ترك الغمر والعصر
 ونحوها وترك قص الاظفار وازالة الشعر مط ولو كان على الميت غسل

جنباً له اوجيض ونحوهما اجزئ غسيل الاموات عن جميع ذلك والله اعلم
 الثالث في التكفين ويجب فيه ثلاثة اقواب مئزرو وقص وزاد على
 الاحوط ان لم يكن اقوى واقل الاول كذلك ان يستمر ما بين السرة والكبة
 واقل الثاني كذلك ايضا ان يصل الى نصف الساق تقريبا طولاً وان يغيب
 بدنه فعلاً او قوة عرضاً واقل الثالث كذلك ايضا ان يستريح البدن
 مع زيادة طول بحيث يشد من الطرفين ومع زيادة عرضه بحيث يجعل
 احد جانبيه على الآخر ومع الضروية يجرى بعضها ولو قطعة واحدة ولو جلد
 بعض الواحدة فان امكن ستر العورة به وجب ولا يجوز التكفين بالمغصو
 ولا بالحريز ولو لائمه ولا بالنجس وغيره مما لا يجوز فيه الصلوة احتياراً بل
 ولا بجلد المأكول على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا لباس بوبره او شعره
 فضلاً عن صوفه وان كان تجنيبه احوط وتعتبر الساترية في كل ثوب على الاوط
 ان لم يكن اقوى ولو تعدت الكف الساتع فان لم يوجد الا المغصو لم يكن
 به ودفن عارياً وان وجد غيره فقد يقوى عدم الجواز في الحرز ايضا
 والجواز في غيره مطر غير بعيد بل لا يبعد وجوبه ايضا كما لا يبعد تقديم
 النجس وجلد المأكول والتزقيق الذي يحصل فيه الستر باجتماع غيره
 على ما كان من غير المأكول وفي تقديم بعضها على بعض اشكال فيخير بينها
 على الاظهر ولو لم يحصل الستر بمجموع الشيا لا يبعد تقديم غيره عليه

وان كان الاحوط هو الجمع بينهما مع الامكان والله اعلم ويجب ان يمسح
 مساجده بالكافور مع الامكان الا ان يكون محرما فلا يقربه بالكافور
 ولا يوضع في غسله ايضا والاحوط تغسيله بقرحين بعد ماء السدر
 ويغطي وجهه على الاظهر وليكن التحيط قبل التكفين على الاظهر يستحب
 ان يكون ثلثة عشر دهما وثلثا ثلثا ربعة مثاقيل ثلثا ربعة دراهم ثم
 مثقالا ونصفا ثلثا مثقالا والاحوط ان لم يكن اقوى ان لا ينقص عنه وان
 لا يجعل منه كافورا للغسل وان لا يطيب الميت بغير الكافور والذرية و
 يستحب ان يجعل الاثر للرجل بلو المنة تجزئة عبرية غير مطرقة بالذهب
 او الحبر فان جعل غيرها فلتطرح عليه طرحا واذا دخل القبر وضعت
 تحت خده وجهه ولا باس بلفه بها ايضا فان فقدت الاوصاف لفت
 بفاقد هامر وان يزدخرقة طويلة عرضها نحو شبر فيعمل الى قطن فيد
 عليه شيئا من حنوط ويجعله على فرجه ويجشوه في دبره مع خوف خروج
 شيء منه وكذا قبل المرأة ويلف بها فخذيه من حقويه الى كبتيه لفا
 شديدا وان يزد عمامة فيؤخذ وسطها فتش على اسر بالتدوير ثم يلف
 فضل اليمين على الايسر والايسر على اليمين ثم يمد على صدره وتب
 المرأة بالقناع وتزاد لفافة تشد بها ويستحب ان يكون قطن ابيض وان
 ينثر على جميع اجزائه ذرية وان يكتب على حاشيته اسمه والشهادتان

والأقرب بالائمة والبعث والجنة والنار ونحو ذلك لا بأس بكتابة القرآن
ودعاء الجوشن ونحوهما ولكن لا يكتب على ما يماس العورت أو حيث
يقطع بمباشرة للجاسة وينبغي الكتابة بالقرب الشريفة فإن لم توجد طلق
المؤثطين أو غيره فإن لم يوجد فبالأصبع وإن يخاط الكفن بخيوط منه
ويكره أن تبل بالزريق ويستحب أن توضع مع جديدة ولا فضل حديدان
واحدة في الأيمن على الجلد من عند الترقوة واحدة في الأيسر فوق
التهيص من عندها أيضا فإن لم يكن نخل من شجر طيب والأولى كونها
من سدر أو رتيان والأمن الخفاف والأمن غيره طوطها أربع أصابع إلى
ذراع وهو الأفضل والأولى كون التشية بالشق وإن تلف بالقطن وإن
يسحق الكافور بهده ويجعل فاضله على صدره وإن يمسح به مصليا
كلها ورأسه ولفه ولحيته وإن سيد بجانب للقافة الأيسر فيجعل على
اليمنى ثم أيمنها على اليسرها ويكره أن يكون كتابا بل لا حوط ترك مع الاحتياط
أو منخرجا بالحوي بل لا حوط ترك سيما مع مساواة الحوي للقطن أو أكثر منه
وإن يكفن بالسواد وإن تجعل أكمامه للأكفان المستدة فإن كان ليسا فلا
يقطع منه إلا الأذن أو فينبغي قطعها منه وينبغي أن يجعل كفته ثوب
كان يصل فيه ويكره أن يكتب عليه بالسواد وإن يجعل في سمعه وفرو
بصره ومنخرجه شيء من الكافور بل لا حوط ترك والله أعلم وأخرج الشيخ

نجاسة أو أصابته من خارج وجب إزالة النجاسة عنه ما لم يوضع في قبره بل لو
وضع فيه ما لم يدفن على الأحوط ما لم يستأنز مهلك حرمت الميت
بل وإخراجه منه ولو أصابت الكفن بعد تكفينه غسلها مع الأمكان
مطر على الأحوط فإن تعذر قرضها بعد طرح في القبر مطر ويقو مجاز قرضها
قبله أيضا ومق قرضت وظاهر بعض البدن فالأحوط ستره ولو باكماله غيره
وان كان يقوى عدم وجوبه بإضافة غيره إليه بعد طرحه في القبر ولو
كثرت النجاسة واستلزم القرض تلافيا للكثير المحدث به من الكفن ليخرج على
الأظهر فإن تعذر الغسل يمسح على الأحوط أبدال الكفن مع الأمكان
قبل وضعه في القبر وان كان لا بأس بتركه على الظاهر لو أحدث
الميت بعد الغسل لم يعد الغسل ولو كان في أثناء اتمه ولم يستأنف على
الأظهر والله أعلم ولو سقط من الميت شيء من شعره أو ظفره أو جسد فليجمل
معه في كفنه ولا يجب تغسيله على الأظهر وان كان أحوط في بعض الجسد
بالمطر والله أعلم الرابع في الصلوة عليه فيه مباحث
الأول فيمن يصل عليه بحسب الصلوة على المسلم مطر على الأظهر وكذا على ما
الحق به من المجنون ونحوه بل طفله البالغ ست سنين فصاعدا على الأظهر
بل يشغ تركها عليه ان كان الأظهر أنها عليه جهة التدب ويقو على
شرعية ما على ما دون الست مطر وان كان فعلا عليه احتياط أو لحيث

لو خرج بعضه فاستهل ثم سقط ميتا واقام الوخرج ميتا لم يشرع عليه طه
والله اعلم الثاني في المصلي تجب الصلوة كفاية والركعة الاولى بها من
غيره فان تعذر فبينبغي للابن ان ياذن لجدّه كما ينبغي له ان ياذن لابيه
ايضاح وجوده فان تشاح فلا يبعد صحة صلوة السابق منهما وان كان
الاحوط عدم الاجتزاء بغير صلوة الاب وما ذكره ولو تشاح الولد لم يلزم
فلا يبعد صحة صلوة السابق منهما ايضاح الاحوط عدم الاجتزاء بصلوة الجد
ايضاح الولد اول من ولد وولد اول من الاخ وغيره من الاقارب الاكثر
اولوية الجد للاب من الاخ وغيره ايضاح للاخ للابوين اول من الاخ للاخت
وللاب اول من الام وكذا الحال في العم وغيره والاخ مط اول من العم وغيره
والعم اول من الخال وهو من ابن الخال وهو من المعتق
وهو من الضامن وهو من الحاكم وهو من عدول المسلمين على الاحوط في
جميع ذلك ان لم يكن اقوى والزوج اول من زوجته مط وان كان الاحوط
له في المنقطعة من اعات اذن وليها والذكر اول من الانثى مط ولو كان
الوارث امثلا فالاحوط لها تفويض الامر للاخ وغيره من الرجال
ولا يبعد جواز الصلوة ونحوها لهم بدون استئذانها ولو كان البيت ملكا
فالاحوط لسيده تفويض الامر لانه على فرض حرية ان وجد ولا يبعد
جواز سادته الى ذلك بدون اذن السيد خصوصا اذا كان زوجا

ولو تعدد الأولاد أو الأخوة من الأبوين مثلاً فالأحوط اشتراكهم في
الولاية ولا يبعد أن بعضهم البدار إلى ذلك بدون استئذان غيره خصوصاً
الولد الأكبر ولو كان بعضهم حراً وبعضهم عبداً فالحر الأول ولو كان الواث
قاصراً فالأحوط استئذان وليه إن لم يكن اظهر وأحوط منه استئذان باقي
الأولياء حال فقد مع ذلك ولو كان غائباً لا وكيل له قام الحاكم أو نائبه مقامه
على الاظهر ويعتبر في امام الجماعة هنا ما يعتبر في امام اليومية على الاحوط ان يكون
اقوى الأول ملاحظة الأكمل من تكون الجماعة معه أكثر والله اعلم الثالث
في كيفية الصلوة وهي خمس تكبيرات على المؤمن بل المسلم على الاحوط ان لم
يكن اقوى ومع التقية وعدم التمكن ولو من الاثنين بالخامسة اخفاها الجرح
الأربع ولو على المؤمن والأحوط ان يكبر ويتشهد ثم يكبر ويصل على النبي
وعلى الأنبياء ثم يكبر ويدعو للمؤمنين ثم يكبر ويدعو لليت بما هو اهله
ولو لأحد ابويه أو رحمه وأخوانه ثم يكبر وينصرف قائلاً عفوك ثلاثاً
وان كان قد يقوى عدم وجوب شيء من ذلك والأول اتباع الكيفية الماثرة
عندهم في الأذكار الأربعة وما يقرب منها ويجب فيها النية والتقية والتعيين
مع تعدد الألهي والمقدارة والاستدانة بالوجه على الاحوط وان لم يجب
على الاظهر والقيام والاستقرار والاستقباح مع الامكان على الاحوط ان لم يكن
اقوى وكذا جعل اس الجنازة الى يمين المصل مع استبقائها ولا تشترط فيها

الطهارة مطربلا ولا الستروا الزنا الخبث ونحوهما وان كان الاحوط مساواتها
 لليومية في الشروط والتركيب والحرمة والمكر وههنا خلا العذر والاحوط
 القرب من الجنازة وان لا يبعد عنها باكثر من خطوة ان لم يكن ذلك اظهر
 كذلك ان تكون قد لمه محاذيها الا اذا كان ماموما فيكفيه اتصاله بالمحاذ
 لها وان لا يكون بينه وبينها حائل كجدار ونحوه وان تكون مغسلة مكفنة
 الامكان فلو تعذر والغسل صلى عليه بابد ونه فلو تيسر بعد ما قبل الدفن
 اعيدت على الاحوط ان لم يكن اقوى وكذا في نظائر ذلك فان تعذر الكفن
 وضع في قبره وسترت عورة بلبان او تراب ونحوهما ثم صلى عليه ولو امكن
 سترها بثوب ونحوه قبل وضع فيه وجبا لصلاة عليه قبله على الاحوط
 ان لم يكن اقوى وان جرد منه بعد ما وينبغي ان يقف الامام او المنفرد
 الرجل صلا المرأة او عند صدرها او راسه وان يكون المصل متطهرا فاذا
 نعليه بل حافيا رافعا يد مع كل تكبيرة فاذا فرغ من الصلاة وقف موقفه
 حتى ترفع الجنازة وان تكون الصلاة في المواضع المعتادة ولا لباس يتكرر
 الصلاة على الجنازة الواحدة مع عدم الخوف عليها سيما من غير المصل ولا
 سيما الامام لقوم آخرين وسيا مع فضيلة الميت كما لا لباس بالصلاة الواحد
 على الجنائز المتعددة مطر ولو سبقه الامام ببعض التكييات دخل معه في
 التكبيرة وجاء بوضيعة بعده فاذا فرغ الامام اتم ما بقى عليه الاحوط ايضا

عند

لها

الادعية اليه ولو باختصارها مع الامكان ولو ما شيا معها الى سمت القبلة
 ولو على القبر والا اتفق ولا عوا بالمامور لا يكبر الا مع الامام او بعده فان كبر
 قبله اعد التكبير معه مط ولا يجوز تاخير الصلوة عليه اختيارا والى ان يوضع في
 قبره ولو اتفق ذلك ولو عصبيا ناصلي عليه وهو فيه قبل فنه ولا يجزئ له
 منه لاجلها ولو دفن لم ينش لاجلها ويصلى عليه يوما وليلة والا حوط
 دائما الا ان يقطع بصيرته من ميا والله اعلم ولو اجتمعت مع الصلوة اليومية
 قد تمت المضيقة منهما فان اتسعت اقدمت اليومية مط سيما مع خوف فوات
 وقت فضيلتها وان تضيقا ساقدمت اليومية على الاظهر ولو بان يصلى
 عليه على القبر وكذا الحكم في صلوة الايات ونحوها على الظاهر واختص
 جنازة في اثناء الصلوة على اخرى كان مخيرا بين التشريك بينهما فيها
 بقى واكمال الصلوة على الاولى واستينافها على الثانية ولا تشترط الجماعة
 في هذه الصلوة وان تأكد استحبابها فيها بل ولا العدد وان استحبابها
 بل كلما اكثر تأكد ولو فرادى ولا بأس بالبعد والحائل بواسطة المصلين
 على الاظهر وان كان الاحوط الاقتصار على ما اذا كان بواسطة الجماعة
 خاصة والكل ينوون الوجوب على الظاهر والله اعلم الخ اس في دفنه
 ينبغي تشييع الجنازة بان يمشى معها مع الاختيار وفضله الى الصلوة عليها
 وفضل منه الى الدفن ويستحب البقاء الى ما بعده للاستغفار والدعاء والثناء

ونحو ذلك الأفضل ان يكون المشي خلفها ثم جانبها ثم امامها الا ان
 يكون الميت مخالفا فيكره التقدم عليه بل لا حوط تركه وينبغي حمل الجنازة
 ولو مع قيام الغير به وافضلها اخذ بجوانب السرى الاربعة وافضلها البدنة
 باحد طرفي المقدم والختم بالآخر ثم يبدء به ويختم بما بين به ولو لم يعلم الموتون
 بموته ولو بالنداء بينك واذا رُفِي جنازة قال الحمد لله الذي لم يجعلني
 من السواد المحترم لله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله تعال
 ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما الحمد لله الذي تعزز بالقدر وقهر
 العباد بالموت وان توضع هنيئة دون القبر بين راعين او ثلثة ثم يقام
 قليلا يصبر عليها هنيئة ثم يقام الى شفير القبر كذلك مما يلي الرجلين
 ان كانت رجلا فيسلك سلاسا بقا براسة ثلث دفعات ومما يلي القبلة
 ان كانت امرة فتؤخذ عرضا في ثلاث ابيضون ينزل من يتناولها
 حافيا كاستفاد اسه حالا ان مره متعوذا بالله تعز من الشيطان الرجيم
 قاريا الفاتحة والمعوذتين والتوحيد وآية الكرسي قائلا اللهم الله تعال
 وعلى الله صلاته وسلامه الى رحمتك لا اله الا انت هذا عبدك وابن
 عبدك قد نزل بك وانت خير منزول به قد احتاج الى رحمتك اللهم ولا
 نعلم منه الا خيرا وانت اعلم بسريته الى اخر ما ورد عنهم وما يقرب من ذلك
 ويكره ان ينزل الوالد وله في قبره ولا لولي تحب باقى الارحام لان ذلك

الولد لابي الا انه المنة فان زوجها اول من غيره زوجها الذي يراها
 في حيوتها اول من النساء الاجنبيات وهن اول من قرابتها والاحوط
 ان لم يكن اقوى لزوم تجنب الاجانب لذلك مع الاختيار والتمكن من غيرهم
 والله اعلم ويجب ان يدفن بان يوارى في الارض بحيث تستر عن الناس
 واخترت وعن السباع بدنه بحيث يعسر نبشها غالباً ولا يجوز ان يتأقوا وغيره
 مما هو على وجه الارض ان حصل الوصفان ولو تعذر الدفن وجب نحو
 ذلك مع امكانه وركب البحر مع تعذر البر يوضع في خابية ويوكى رأسها
 وتطرح في الماء مستقبلاً به القبلة حاله كالدفن على الاحوط ولان الجحش
 على الاظهر فان تعذر ثقل وطرح فيه كذلك ويجب الانتظار مع رجاء
 البر وغايته ان لا يفسد معه الميت ويجب في الدفن ان يستقبل القبلة وان يصفحه
 على يمينه الا ان يكون امرأة كافرة حاملاً فترسم فيستدبر بها القبلة على
 جانبها الايسر ليكون الجنين على الايمن ويجب دفن المسلم مطراً ولا يجوز
 دفن الكافر الا لدفن اذى المسلمين ببقائه فيدفن في غير مقبرتهم ولا
 يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار ولا باس بدفن المخالف في مقبرة المؤمنين
 وان كان تركه احوط مع الامكان ويستحب ان يحفر القبر قد قامت اواله
 الترفوة وان يجعل للحد مما يلي القبلة وهو افضل من الشق الا مع رضا
 الارض وان تحل عقداً لكفن ويجعل معه شيء من تراب الحسين والاولة

جعلها مقابل وجهه لا تحت راسه ولا باس بان يجعل في فمه فض عقيق فكفى
 فيه اسم الله تعالى والنبي وآله وبعض الآيات والآدعية ويستحب ان يقرأ ان يعمل له
 وسادة من تراب ويكشف حدة الايمن ويقضون الى الارض ويدفنه في اسم الله
 ويضع يده اليسرى على منكبه الايسر ويدخل يده اليمنى تحت منكبه الايمن
 ويحركه تحريكاً شديداً ويقول يا فلان ابن فلان اسمع وافهم ثلاث مرات
 الله تعالى بك ومحمد بنديك ولا سلام دينك وعلى امامك اسمع وافهم
 واحد عليه ثلاث مرات هذا للتلقين وليبقى الائمة الى اخرهم
 ثم يشرع عليه اللبن فان لم يكن فغيره مما يمنع وصول التراب اليه ويبدئ
 به من الراس ويخرج من قبل الرجلين حتى يجمع كونهما امرته ويهيل الحاضر
 التراب بظهوره الكف ثلاثاً قائلاً ان الله تعالى نال به راجعون ايماناً بك
 وقصد يقابعتك هذا ما وعد الله تعالى رسوله وصدق الله تعالى
 رسوله اللهم زدنا ايماناً وتسليماً ثم يطرحه في القبر ويرفع القبر فوق
 الارض اربع اصابع مفرجة ولا باس بشبر ويكره الزائد عليه ويرفع ويصب
 عليه الماء او لوى بان يستقبل القبلة ويبدئ برشه من عند الراس الى عند
 الرجل ثم يدور على القبر من الجانب الاخر ثم يرش على سطره ويستحب في كل
 يوم مرة الى اربعين يوماً ان يضع الكف عليه مفرجة الاصابع مغونة
 فيه والا لوى كونه من عند الراس ان يترحم عليه سبباً بالاثوم وشبهه الا لوى

55

السادس في الملوحة وهي مسائل الأول كفن الزوجة الواجب على زوجها
 مطوان كانت ذات مال غير واجبة النفقة عليه لنشوز ونحوه ولا حوط
 الحاق باقي المون به وان كان قد يقوى انه لا باس عليه بعدم بذلها كما
 لا باس بعدم بذل الكفن فضلا عنها لباقي واجبة النفقة وان كان الحوط
 ابيض ويجب على السيد كفن المملوك مطوي وخذ كفن غيرها كذا من
 تركته مقدما على ديونه وكذا باقي مؤنه فان لم يكن له كفن دفن عاريا
 وان تأكد استحباب تكفينه ويجب تكفينه ونحوه من الزكاة بان يدفع
 الى اهله ما يجهزونه به على الافضل بل الاحوط وكذا من الخمس لاهله
 وينبغي الاحتياط فيه بان يدفع الى الحي او لوالده اعلم الثانية لا يجوز
 بنقل القبر الا اذا صار الميت ربيما وكان دفنه في الارض بغير حيطان
 نبشه وان كان الاحوط له الرضا بذلك سيما مع التماسه للثلة بانفجار
 الميت ونحوه بل قد يجب عليه قبول القيمة عينا او منفعة ولو بالصالح
 ومثله التكفين في مغصوب وما اذا وقع في القبر ماله قيمة او اريد
 الشهادة على عينية والاحتياط في الجميع مما لا ينبغي تركه ولو دفن عاريا
 او بغير غسل او نحو ذلك فلا باس بنشه لتداركه مع عدم فساد هوائه
 لم يجز مطوي ولا يجوز ايضا نقله الى المشاهدة الشرعية على الاحوط ان لم يكن
 اقوى والاحوط تركه شق الشوب المصاب مطوان كان قد يقوى انه

لا لباس به على الاب لا الخ مطرب ولا لباس به للمرأة على جميع اقادها
 ما لم يكن ذلك جزءا وسخطا والا لم يجز كالطم والعويل وخمش
 الوجه وجر الشعر ونحو ذلك والله اعلم الثالثة اذا مات ولد الحامل
 قطع واخرج مع عدم امكان اخراجه صحيحا والا لم يجز تقطيعه مباشرة
 الزوج والنساء ثم المحارم ثم الاجانب وان ماتت دونه شقت
 بطنها من الجانب الايسر واخرج وخيط الموضع على الاحوط ان لم يكن
 اقوى والله اعلم الرابعة اذا وجد بعض الميت فالصدر مطرب حكم الكل و
 الاحوط الحاق القلب وحده به ولما غيره فيغسل ما فيه عظم والاحوط ان
 يحتط وقد يتعين مع وجود احد المساجد والاحوط ان يصلى عليه
 وان لم يجب على الاظهر ويلف في خرقة والاحوط بثلاث ويدفن و
 ان لم يكن فيه عظم دفن والاحوط لقه بخرقة وان لم يجب على الاظهر
 وان كان عظما مجردا فكذلك على الاظهر وان كان الاحوط اجرا حكم
 ذى اللحم عليه والاحوط الحاق القطعة المبانة من الحى بذلك ايضا وان
 كان قد يقوى جواز دفنها بغير غسل وان كانت ذات عظم والله اعلم
 الخامسة السقط اذا تم له اربعة اشهر غسل والاحوط ان يحتط وان
 لم يجب على الاظهر وكفن ودفن وان لم يتم له ذلك لفت في خرقة
 ودفن بدمه والله اعلم

الفصل السابع في

الاعسالى المستحبة يستحب الغسل يوم الجمعة من طلوع
 الفجر الى الزوال وقر به منه افضل يستحب تعجيله يوم الخميس بل
 وليلة الجمعة على الاظهر خوفا من اعواز الماء يوم الجمعة بل من عرض
 مانع منه فيه مطر على الاظهر ان تمكن من ادائه اعاده ولو لم يعد
 قضاءه ولو تمكن من قضائه خاصة فلا باس بان يحتاط بفعله ايضا
 خصوصا لو كان ذلك بعد الزوال من يوم الجمعة ويقضى مع فواته
 مطر يوم السبت بل بعد الزوال الى الغروب من يومها ولا باس
 بان يحتاط به في سائر ايام الاسبوع ولو علم بتعذره وتمكن من ليلة
 السبت بل وسائر الليالي فلا باس به ايضا كما لا باس بان يحتاط بغسل
 ليلية الجمعة وغسل في كل ليلة من لياالي شهر رمضان ويستحب في
 اول ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة ولياالي القدر بل وفي
 لياالي الافراد من العشر الاواخر بل ومن جميع الشهر وفي جميع العشر
 الاواخر وفي ليلة ثلث وعشرين غسل اخر في اخرها وفي اول يوم
 منه ويستحب في ليلة الفطر ويومى العيدين ويوم عرفة وليلة النصف
 من رجب ويوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان ويوم
 الغدير ويوم الباهلة ويوم النيروز والاحرام وزيارة النبي صلى الله عليه وآله
 ولقضاء صلوة الكسوف مع تعمل الترتل واحترق تمام القرص بل لا حظ

ان لا يترك بل قد يتعين مع اجتماعهما ويستحب لهما مع احتراق الله
 اعلم ويستحب للتوبة من الكبائر بل مطر على الاحوط واصلوة الحاجة
 واصلوة الاستخارة بل لطلبها ولا استخارة على الاحوط ولدخول الحرم و
 المسجدين والكعبة ومكة والمدنية ويستحب لمن قصد المصوب فقطر
 اليه ولمن قتل وزنا وتغسيل المولود والله اعلم ولو اجتمعت عليه غسلا
 بعضها عن جنبه فان كانت واجبة ونواها اجمع ولو اجمالا اجزئها
 وان نوى خصوص غسل الجنبه اجزاء عن غيره ايضا وان نوى غيره
 اجزاء عن نفسه خاصة على الاحوط ان لم يكن اقوى ان كان معها مندوب
 فنوى خصوص غسل الجنبه اجزاء عنه وعن غيره ايضا وان نوى غيره اجزاء
 عن نفسه خاصة كذلك وان لم يكن فيها غسل جنبه وكانت واجبة ونوى
 الجميع كذلك اجزاء عنها وان نوى لبعض اجزاء عن نفسه خاصة كذلك
 وكذلك لو كانت مندوبة وان كانت واجبة ومندوبة اجزئية الاولى
 عن الثانية دون العكس على الاحوط ان لم يكن اقوى وليس له ان ينوى
 الواجبة والمندوبة حقيقة على الاقوى فلو نوى بغسل واحد ذلك
 جهلا او غفلة فان قصد به التداخل المشروع في الواقع زاعما بان ذلك
 فلا قرب لصحة ولن قصد له زاعما بان مشروع فلا قرب لطلان له
 الاقتصار على غسل واحدة قصود به البدلية عن الجميع قربة الى الله تعالى

وامتناعه لا امره تعذر بهذا البدل في جميع هذه الصور ولا يحوط ليع ذلك
 ان يغتسل عن كل سبب غسل النفس والله اعلم الركن الثالث
 في الطهارة الترابيتي وفيها مباحث الاول في اسبابها
 امور الاول عدم الماء ولكن ان احتمل وجوده قريبا منه طلبه مع الاثر بنفسه
 او غيره على الاظهر سيما مع عجزه عنه وصية سهلين في الارض السهلة وصية
 سهم في الخربة من كل جهة يحتمل فيها من جهات الاربع فان علم بعد
 فيها لم يجب عليه بل كن الوغلب على ظنه ذلك وان كان احوط ولو علم
 بوجوده فيحتاج الحداد من السعي اليه ولو ظنه فيه لم يجب عليه ذلك على الاظهر
 وان كان احوط سيما مع قوة الظن به ولو لم يطلب حتى ضاق الوقت وجب
 عليه التيمم والصلوة ولا يحوط قضاءهما ايضا وان لم يجب على الاظهر لا اذا ظهر
 وجود الماء على وجه يمكن استعماله في زمن التيمم بان ظهر في رحلة مع
 صحبه ونحو ذلك ولا يحوط ان لم يكن اقوى عدم جواز اقامة الماء ونحوها
 بعد دخول الوقت مع علمه بعد وجود غيره في اخره بل وكذا قبل الوقت مع
 ذلك ايضا ولا يحوط الحاق الظن بالعلم فيها معا وان كان قد يقوى عدمه سيما
 قبل الوقت بل لا يحوط الحاق طلق الاحتمال في الوقت وعلى كل حال فلا راق
 ولم يجز غيره فالاحوط له التيمم والصلوة في الوقت ثم القضاء وان لم يجب
 القضاء على الاظهر والله اعلم الثاني في ضيق الوقت عن استعماله وتحصيله

مع وجوده على الاحوط ان لم يكن في الثاني اقوى وان كان الاحوط
القضاء بعد ذلك وان لم يجب على الاظهر ولو دار الامر بين التيمم و
ايقاع تمام الفرض في الوقت وبين استعمال الماء ولدرك ركنه منه فيه
فالاقرب لزوم الثاني وكذا في باقي الشرائط والله اعلم الثالث عدم
القدرة على ذلك لضعف حركة او فقدان او ثمن او نحوه ذلك حتى مثل
نجاسته يد القاضية بانفعال الماء باذخاله فيه مع تعدد غيره عليه
والله اعلم وكذا مع حصول الضرر عليه ببذل الفس ونحوه والا لزمه
شراؤه وان كان باضعاف ثمن المعتاد والاحوط ان لم يكن اقوى وجوب
قبول هبة الفس فضلا عن الماء وكذا اكتسبه واستيها به مع ترتب اثمه فترتب
ونحو ذلك الا ان يتضرر بذلك ولو لم يعلم بترتب الاثم بالاستيها به
ونحوه لم يجب على الاظهر وان كان احوط سيما مع ظن ترتبه على ذلك والله
اعلم الرابع الخوف عادة من تحصيله على نفس وطرف وعرض ومال مع
احترامه من لص ومتغلب او نحوه ما وكذا خوف الضرب والحبس ظلم او نحوه
ولو خشى ضياع بعض المال اليسير الذي لا يضر بحاله او تسلط بعض الحيوان
عليه ونحو ذلك مما لا يدج في اللص ونحوه فالاحوط ان لم يكن اقوى على
انتقاله الى التيمم بمجرد ذلك ولو كان الخوف عن جبن فلا بأس بانتقاله اليه
ايضا واشتد خشق من الجنون ونحوه والله اعلم وكذا خوف حرق الارض

من استعماله الا اذا كان يسير كوجع الضرس والراس انا ما بحيث يشك
 في صدق المرض عليه وفي حصول الضرر به فلا حوط ان لم يكن فوق
 عدة انتقال اليه وان كان جمعه مع المائتين حوط بل قد يتعين وكذا نحو
 دوام المرض وزيادته بذلك ولو خاف الشين المشقة للمخلقة والمستلزم
 للعسر والحرج انتقل الى التيمم ايضا ولا عبرة باليسير منه وان تشق به الجهد
 وخرج منه بعض الدم ولو خاف على نفسه ونحوها من البرد الشديد انتقل
 اليه ايضا ولو تالم به وامن العاقبة لم ينتقل اليه الا اذا كان الماشد يدا
 جدا لا يتحمل عادة فانه ينتقل ليج ولا يجب ضم المائتين اليه على الاظهر
 الا اذا كان قد اجنب محتارا فقد يفوق ان اتم بالغسل مع ذلك يضرب الله
 اعلم وكذا خوف العطش ونحوه باستعماله على نفسه او غيرها مما يجب عليه
 حفظها ولو للحاجة اليها كالدواب ونحوها ولو لم يكن محتاجا اليها اصلا
 لم ينتقل اليه وان ادى الى نقص ما اليها بل الى موتها وان كان الاحوط
 فيه اختيار ذبحها ان كانت مما يدبح عادة بل مطر ثم الطهارة بعده
 والا قربان الدار في جميع ذلك على الخوف مطر ولو للشك والتردد ولا
 يشترط الظن بالمرض والعطش ونحوهما ولا يغني عنه وجود ما يغني عن
 ما يمكن شربه عند الضرورة على الاظهر والله اعلم ولو احتاجه لازالة
 الخبث ولو عن السائر ازاله به وتيمم على الاحوط ان لم يكن اقوى فلو تيمم

به جاهلا او ناسيا او نحو ذلك مما يمكن قصد القربة معه تحت طهارة
 على الاظهر وكذا في سائر الموانع السابقة الا ان يكون الضم بنفس الطهارة
 فالوجه بطلانها ولو كان لا ضرر عليه باعادتها وجبت عليه على الاظهر
 وان عصى بالاول والله اعلم الثاني فيما يجوز التيمم به وهو التراب على الاول
 ويقوى جوازه اختيارا بالتمسك منه كاللبن ونحوه ولو فخورا والارض
 التردية والطين الصلب الرمل البسخ والنورة والجص ولو بعد احراقهما
 ونحو ذلك وان كان الاحتياط في المفخور والآخرين بعد احراقهما لا ينبغي تركه
 واما الحجر الصلب كالرخام والبرام ونحوهما فلا حوطان لم يكن اقوى علم
 جوازه به مع التمكن من ذلك ولزوم التيمم به مع تعذره من ذلك ولا يجوز
 بالمعادن ولا بالرماد ولا بالنبات المنسحق كالشناز ونحوه ولا يجوز بالنخس
 ولا بالوجل مع امكان التراب وما يقوم مقامه حتى الصخر كالبرام ونحوه ولا
 يجوز بالمغصوب مطلقا لانه لو تيمم به ناسيا او جاهلا ولو بحكمه على وجه
 امكنه التقرب به فالوجه الصحة ومثله الطهارة بالماء المغصوب ولو منج
 التراب بغيره واعتبر بقاء اسمه او حدوثه بحيث يصدق عرفا انه ضرر بغيره
 التراب مع العلم بمماسه جميعها له ويكروا بالسحة والرمل بل يستحب ان
 يكون من ربي الارض فعولها ويكروه من مهابطها ومن تراب من اثر الطريق
 مطر ولو تعذر التراب وما يحكمه حتى الحجر الصلد فان لم يجد الا الغبار والطين

الصلد

ولو ابتدأ ذلك ما بين الأصابع ونحوها على الأظهر ومقطوعها ونحوه لا يجب عليه مسح موضع القطع ولا الذراع وإن استحب له ذلك احتياطاً وتجب فيه المولات بين أجزائه بحيث يعتذر فامتثالاً له على الأحوط أن لم يكن أقوى والباشرة مع الامكان فإن تعذرت نووى وثيممه غيره مع نيته أيضاً على الأحوط وإن لم تجب على الأظهر فيضرب بيدي العاجز ويمسح بهما مع الامكان ولا يضرب بيديه ويمسح بهما والأحوط ضم ذلك أيضاً إلى ضرب يدي العاجز مع الامكان وإن لم يجب على الأظهر ويجب على الأحوط أن لم يكن أقوى طهارة باطن الكف ومحل المسح مطمع الاحتياط فإن تعذرت تطهيرهما وجب تخفيفهما مع الامكان ولا لم يجب وتيمم وإن تعذرت النجاسة إلى التراب ولا يسقط عنه التيمم على الأظهر وإن كان لا يحوط القضاء مع ذلك وإن لم يجب على الأظهر ولو كانت النجاسة حائلة ولو جاز التيمم مع الامكان ولو بنجاسة أخرى ولا يتم كذلك لو أمكن تطهير البعض وتخفيف أو إزالة الحائل عنه وجب على الأحوط أن لم يكن أقوى والله أعلم ولا أقوى هو إلا كقضاء بضرية واحدة للوجه واليدين مطر ولكن الأحوط سيما في بدل الغسل أن يضرب مع ذلك مرة أخرى خصوص اليدين وأحوط من أن يضرب الأخرى للوجه ويضرب الثالثة لليدين في الأحوط أن لم يكن أقوى تفرقة اليدين في الضربة الثانية على الاحتياط الأول

والثالثة على الثاني فيضرب بشماله ويمسح باليمنى ثم يضرب بيمنه ويمسح باليسرى
ولو كان عليه غسل جناية اجزءه عندهم واحد ولو كان عليه غسل
غيرها يتم مرة اخرى عن الوضوء على الاحوط ان لم يكن اقوى ويستحب
التميمية عند المسح والضرب وتفريج الاصابع عند الضرب نفث اليدين
بعده بان يضرب احدهما بالاخرى وينفخهما او ينفذ ذلك ثم يمسح بهما
وينبغي ان لا يرفع يده عن العضو حتى يكمل مسحه والله اعلم السرايع
في الواحق وفيه مسائل الاولى لا قضاء على المصلي بالتيمم الصحيح وط
على الاقوى وان كان احوط مع تعد الجناية وتضرره باستعمال الماء
ونحوه ولا حوط ان لم يكن اقوى لزوم اعادةها في الوقت مع طوارقها
المانع في اخره مطو الله عمل الثانية لو وجد الماء مثلاً في شاء الصلوة فان
كان يمكنه الطهارة المائية والصلوة بها في الوقت قطعها واستأنفها مط
على الاظهر وان كان احوط اتمامها مع سعة الوقت لاعادتها معها وان لم
يمكن ذلك موقوف صلوة مطو الله عمل الثالثة اذ اصح التيمم استباح به
كل ما يستباح المتطهر عند حاجته اليه بل مط على الاظهر والظاهر صحته
لجميع ما يتوقف على الطهارة كالصلوة المندوبة ونحوها بل الاظهر شحته
لجميع ما شرع له بل لجميع ما يشرع له الغسل والوضوء عند التاهل للفرصة
وان كان الاحوط تركه البث في المساجد وقرائة الغزائم ومثل القرآن

ونحو ذلك مع عدم الحاجة إليها والله اعلم الواجبة إذا تيمم الجنب مثلاً
ثم أحدث بالأصغر انتقض تيممه في تيمم بالأعني الوضوء وبالأعني الغسل
أيضاً ويكفيه تيمم واحد عما في نفسه واقعا وان وجد ماء للوضوء وقضاً
به معه اضطر على الاحوط ان لم يكن اقوى والله اعلم الخامسة إذا تمكن من
استعمال الماء تمكن شرعياً مستقراً ولو في غير وقت الصلوة مثلاً انتقض
تيممه ولو فقد بعد ذلك فقل له تيمم جديد ولا ينتقض بخروج الوقت
ويصل به ما شاء من الصلوة فرضاً ونفلاداء وقضاء اصاله ونياية لا
ان يشترط عليه ولو ضمنا وعادة ايقاعها بالمائية ولكن لو ارتفع العذر مع
امكان اداء الموسعات فلا حوط ان لم يكن اقوى لزوم اعادة تيممها والله
اعلم السادسة لو كان بعض اعضاءه مريضاً لا يقدر على غسله ولا مسح
ولم يكن جرحاً ولا قرحاً ولا جيرة ونحوها كرمدا العين ونحوه لزوم التيمم
سيما مع تضرره بغسل بعض ما حوله ايضاً وكذا لو تضرر بغسل ما حوله
الجرح ونحوه وان كان الاحوط مع ذلك غسل الصحيح من اعضاءه ومسحه
مع الامكان ولا اقتصر على التيمم لو تمكن الارمد من تقييض عينه مع عدم
تضرره بمباشرة الماء كظاهر حقه لزوم استعمال المائية والله اعلم السابعة
يجوز التيمم لصلوة الجنائز مع التمكن من الماء سيما مع خوف النفوت
وكذا يجوز للتومر مع ذلك سيما مع ذكره عدم الطهارة بعد ان اوى

فرشه والله اعلم الثامنة اذا فقد الطهورين لم يجب عليه الاداء وان
كان لا باس به احتياطاً مع ذكر الله تع مقداره ولا حوط ان لم يكن اقوى
لزوم القضاء عليه وان ادى في الوقت احتياطاً والله اعلم

الركن الرابع في النجاسات واحكامها

اما النجاسات فانواع الاول بول الحيوان ذى النفس لسائلة اذا
لم يؤكل لحمه ولو بالعرض كالجلال حتى بول الصبي والخشاف على الاظهر
واما بول باقي الطيور التي لا تؤكل فلا يبعد ان لا باس به وان كان الاحوط
تجنبه سيما فيما يتعلق بالصلوة ونحوها ان لم يكن اقوى فيهما والله اعلم
الثاني خرو الحيوان المربوع على الطيور حتى الخشاف وان كان لا حوطاً
سيما فيه كما مر في البول ولا باس بجميع غير المأكول مما لا نفس له ولا يبوله
وان كان ذالحم معتد به وان كان تجنبه احوط سيما في الصلوة ولا باس
بذرق الدجاج المأكول طر وان كان تجنبه احوط سيما مع استحالة من النجاسة
والله اعلم الثالث المني من كل حيوان وان حل اكله اذا كان ذانفس ولا فلا
باس بمنيته وان كان تجنبه احوط سيما في الصلوة ونحوها ولا باس بياقي
الزطوبات الخارجة من الفرجين حتى المني عقيب الشهوة وان استحب
غسله احتياطاً والله اعلم الرابع ميتة ذى النفس منه مطم حتى البحرى منه
والادوي ولو حال حرارته على الاحوط ان لم يكن اقوى الا ان يفترق عن

كان في العروق ولكن في غير الجزء المحرم منه كالطحال ونحوه وأما المختلف
 فيه فالأحوط أن لم يكن أقوى نجاسة ولا بأس بدغير ذي النفس مطر ولا بأس
 بل القيح والصد يد لا أن يعلم اختلاطه بالدم والعلاقة نجسة على الأحوط
 أن لم يكن أقوى والأحوط تجنب ما في البيضة سيما مع كونه علقته أن لم يكن
 هو الأقوى فيما يتعلق بالصلوة ونحوها لا في مثل الأكل ونحوه فإنه لا بأس
 به إلا في نفس الدم على الظاهر ولو تردد الدم بين النجس والطاهر لم يجز جثثا
 على الظاهر وإن كان أحوط والله أعلم السادس والسابع الكلب الحزين حتى لا يحميه
 الحيوة منهما كما لا يشعر ونحوه على الأحوط أن لم يكن أقوى ولا بأس بالجرى منها
 وإن كان تجنبه سيما فيما يتعلق بالصلوة ونحوها أحوط كما لا بأس بغيرهما من
 الحيوانات حتى المتولد من أصلهما ومن طاهر بل ومنهما مع خروجهما
 وإن كان تجنبه أحوط وحتى الأرنب والثعلب والفارة والوزغة وإن كان تجنبها
 سيما الأولى أحوط والله أعلم الثامن المسكر المباح بالأصالة مطر على الأصح والأحوط
 تجنب العصير العنبى بمجرد غليانه وإن كان الأقوى توقف نجاسته على اشتداد
 القاضى بأسكانه وأما حرمة فحجر غليانه مطر وتزول بذهاب ثلثيه كذلك
 والأصح طهارة الزبيبي التمرى ما لم يسكر فضلا عن المحصر حتى البسقي غيرها
 بل لا ظم حلية ذلك كله كذلك سيما مع انضمامه إلى غيره مما هو أكثر منه وإن كان
 تجنب الأولين مطر أحوط سيما الأول منهما والله أعلم التاسع الفقاع وهو شراب

مخصوص متحان من الشيعر ولا باس بالمتحان من غيره وما له يسكر وان ظالم عليه
اسمه في عرفنا وان كان الاحوط تجنبه مطلقا والله اعلم العاشر الكافر ولو
كنا بياحي مالا تحلة الحيوة منه على الاحوط انه يكن اقوى منه في محل الاسلا
مع انكار ما هو معلوم عنده من النبي حال انكاره مطر ولو كان من قطعياته
فضلا عن كونه من ضروريات مذهبه عنده او مع انكاره ضروريه بضروريته
الدين ومع كونه من اهل الضرورة ولم يعلم عرض شبهة له قد زالت يقينه واقفا
مع العلم بعرضها له فلا يبعد عدم نجاسته واولى به ما لم يمنع الشبهة من حصول
العلم له ابتداء وان كان الاحوط تجنبهما معا والاقوى بنجاسة العلاءة و
الخوارج مطر وكن القواصل المستحلون لعدو اهل البيت قبل الاحوط
تجنب مطلق المظاهر بها ولو لم يتخذ هاديا ولو بالظاهر بها الشيعة من
حيث انهم شيعتهم بل الاحوط تجنب سطر المعادسة
لهم كذلك ولو بالباطن خاصة وان كان قد يقوى انه لا باس بمساوئهم
وكذا الساب لاهلهم ونحوه وان وجب قتله مع عدم خوف الضرر به لكن
مع عدم استحلاله لذلك سيما في حال الغضب ونحوه مما يظن معه عدم
فصل لذلك سيما مع احتمال لفظ اغيهم كما لذي هب ونحوه وكذا الجسمة
والمشبهة بالتسمية واما الجسمة والمشبهة بالحقيقة فالاقوى بنجاستهم
واما المجبرة بل المفوضة فالاحوط تجنبهم وان كان قد يقوى عدم لزوم

وأولى به تحبب لفرة المقدسة لغيره لا ميرة عليه في هذه الأزمان ونحوها
 ولا لباس بالاحتياط به أيضا وأولى بذلك الواقف به ما لم يندرجوا في منكره وقد
 والنصاب وغيرهم والأقوى طهارة المستضعف من فرق المسلمين مطر
 وإن كان من اتباع الخوارج ونحوهم وكذا أولادهم ومجانينهم وكذا المتولد
 من مسلم ثم كفر بعد تولده منه وأما أولاد اليهود والنصارى ونحوهم فلا فرق
 بتبعيتهم لهم في النجاسة وكذا المجانين منهم ولا يبعد طهارة المتولد منهم عن
 ذلك كما يتولد عنه من المسلمين على الأقوى وإن كان الأحوط تحببهم مائتة
 الأول والله أعلم والأقوى طهارة عرق الجنب من حرام مطر وإن كان الأحوط
 تحبب سبب في الصلوة سيما إن كان زانيا مثلاً سيما فيما حصل حال الزنا ونحوه
 والأحوط أن لم يكن أقوى نجاسة عرق الأبل الجلالة بل الأحوط الحاق عرق
 باقي الجلالة به وكذا باقي فضلاتها وإن كان الأقوى عدمه كما أن الأقوى
 طهارة المسوخ وبول البغال والحمير والدواب وأرثانها ولبن الصبية والقتل
 وإن استحال ما لم يصل إلى حد الغائط والدود ونحوه مما يتولد من النجاسة
 والمحدد يدل أن كان الأول تحبب البول والرقث والمسوخ بل والقول والله أعلم
 وأما أحكامها ففيها مباحث الأول فيما يجب زالتها تحبب زالتها وإن لم يتجر
 بها مطلقاً ولو كان ذلك مثلاً ومن أبر عن الثوب والبدن لأجل الصلوة
 مطلقاً والطواف ودخول المساجد مع تعذيبها إليها أو إلى الأتربة لا مطر كما يجب

ازالتها عن جميع تعديها الى ذلك بل طمع استلزامها لالهاته ومقتل الحيوان
فورا كفاية مطهر وان تأكد في حق المدخل لها فيها لو كان مكافا ولو تشغل
بعض المكلفين بازالتها عنها سقطت عن الباقيين سقوطا مراعى وقوعها
منه ولا يحوط ان لم يكن اقوى الحاق الحضرات المشرفة بها وكذا المصحف والآلة
واسماء الله تعالى واسماء الانبياء واصبياتهم عليهم السلام والملائكة والترتبة
الحسينية دون الاواني المختزنة من كبر لا استعمال فلا باس بمباشرتها
بالنجاسة ولو ان كان يتجنبها احوط كما ان الاحوط الحاق حضرات سائر الصالحين
عليهم السلام بها ولو اخل بازالتها عنها عمد او صلي متصور للنتي عن الصلوة لم
بطلت صلوة ولا صححت على الاقوى تجنبها عن محل السجود وعن
الاواني لاستعمالها في الطهارة ولا كل الشرب نحو ذلك ولا باس بالصلوة
مع دماء الجروح والقروح اللازمة الى ان يبرء سواء شقت ازالتها ام لا
كان لفترة ام لا ولو ان كان الاحوط ازالتها لامع المشقة في التحرر عنها ولو
الادماء ولا يجب شد الجرح والقروح ولا ابدال الثوب ولا تخفيف النجاسة
على الاقوى كما ان الاقوى الحاق العرق ونحوه مما يعتاد ملاقاة له بر ان
كان الاحوط عدمه ولو اصابته نجاسة اخرى فلا عفو عنه على الاحوط ان لم
يكن اقوى الا اذا كانت دما معفوا عنه ايضا ويخفى عفو بذى القروح
او الجرح على الاحوط ان لم يكن اقوى من غير فرق بين كونه في محال التي

يصلها غالباً وفي غيرها مط على الأقوى وإن كان الأحوط الاقتصاد على الكمال
 وإزالة الثاني سيتم مع تعديه عنها عمل بلا داع أصلاً والأقوى عدم العفو
 لدم البواسير ونحوها مما في البواطن مع ظهوره منها إلى الظاهر وإن كان الأحوط
 خلافه ولا يعفى عن دم الفصد والخدشة والحكة والحجامة ونحوها المص
 عرض عارض لها بحيث يصيبها دائمة ولازمة كالدماغ وما مل ونحوها والله
 أعلم والأحوط أن لم يكن أقوى عدم العفو عن شيء من الدماء الثلاثة و
 الأحوط إلحاق دم نحس العين بهابل ودم غير المأكول بدم غير المكف
 نفسه وإن كان من إنسان آخر وإن كان يقوى لعفوها دون الدم ثم لو
 من جميع ذلك كدم نفسه مطر ولو في بدنه أو في ثوبه على الأقوى الأحوط
 أن لم يكن أقوى عدم العفو عنه إذا كان بقدم الدم ثم فضلاً عما زاد عليه مطر
 ولو كان متفرقاً والأحوط الاقتصاد في العفو عنه على ما دون الدينار وإن كان
 لا يبعد العفو عما دون الطنقير ولو علم الدم الوافي الذي هو البغلي على
 الظاهر كان عليه المداواة والأحوط أن لم يكن أقوى عدم العفو عن المتنجسات
 به مطر وعدم العفو عنه مع عرض نجاسة أخرى له سيما مع وصوله للحكة
 أيضاً ولو زال الدم بقي العفو على الأقوى ولو أصاب الدم وجه الثوب فإن كانت
 بالتفتش فواحدة إلا فاشتان مع عدم اتصالهما بعدهما ولا فإبعداً
 أيضاً كما لو وقع دم على ما إلا أن الأحوط خلافه ولو تردد الدم بين أحد

ازالتها عن اجمع تعديها الى ذلك بل مطمع استلزامها لالهاته ومقتل الحرام
 فورا كفاية مطر وان تأكد في حق المدخل لها فيها لو كان مكلفا ولو تشغل
 بعض المكلفين بازالتها عنها سقطت عن الباقيين سقوطا مرعى بوقوعها
 منه ولا يحوط ان لم يكن اقوى الحاق الحضرات الشرف بها وكذا المصحف والآلة
 واسماء الله تعالى واسماء الانبياء واصبياتهم عليهم السلام واللائكة والترتبة
 الحسينية دون الاولاد المتخذة من كربلاء لا استعمال فلا باس بمباشرتها
 بالنجاسة وان كان تجنبها احوط كما ان الاحوط الحاق حضرات سائر الصالحين
 عليهم السلام بها ولو اخل بازالتها عنها عمدا وصلى متصورا للتمتع عن الصلوة لم
 بطلت صلوة ولا احتجت على الاقوى بتجنبها لانها عن محل السجود وعن
 الاولاد لا استعمالها في الطهارة ولا اكل والشرب نحو ذلك ولا باس بالصلوة
 مع دماء الجروح والقروح اللازمة الى ان تبرز سواء شقت ازالتها ام لا
 كان لفترة ام لا وان كان الاحوط ازالتها مع المشقة في القتر ونحوها و
 الادماء ولا يجب شد الجرح او الفرج ولا ابدال الثوب ولا تخفيف النجاسة
 على الاقوى كما ان الاقوى الحاق العرق ونحوه بما يعتاد ملاقاة له وان
 كان الاحوط عدمه ولو اصابته نجاسة اخرى فلا عفو عنه على الاخوان لم
 يكن اقوى الا اذا كانت دما عفو عنه ايضا ويختص لعفوه بذي الفرج
 او الجرح على الاحوط ان لم يكن اقوى من غير فرق بين كونه في محال الله

يصلها غالباً وفي غيرها مطر على الأقلى وإن كان الأخطر الاقتصاد على الأقل
وأزالة الثاني سيماء مع تعدد غيرها عمل بلا داع أصلاً والأقوى ^{في} العفو
لده البواسير ونحوها مما في البواطن مع ظهور منها إلى الظاهر وإن كان الأخطر
خلافه ولا يعنى عن دم الفصد والخدشة والحكة والحجامة ونحوها إلا مع
عرض عارض لها بحيث يصير هادئة ولازمة كالدماغ مائل ونحوها والله
اعلم والأخطر أن لم يكن أقوى عدم العفو عن شئ من الدماء الثلاثة و
الأخطر الحاق دم بخيل لعين بهابل ودم غير المأكول بل ودم غير المكف
نفسه وإن كان من إنسان آخر وإن كان يقوى العفو عما دون الدماء لو
من جميع ذلك كدم نفسه ومطر ولو في بدنه أو فيه وفي ثوبه على الأقلى الأخطر
أن لم يكن أقوى عدم العفو عنه إذا كان بقدم الدماء فضلاً عما زاد عليه مطر
ولو كان متفقاً والأخطر الاقتصاد في العفو عنه على ما دون الدينار وإن كان
لا يبعد العفو عما دون الطنقيير ولو علم الدماء الوافي الذي هو البغلي على
الظاهر كان عليه المداواة والأخطر أن لم يكن أقوى عدم العفو عن النجاسات
به مطر وعدم العفو عنه مع عرض نجاسة أخرى له سيماء مع وصوله إلى الخد
أيضاً ولو زال الدم بقي العفو على الأقلى ولو أصاب الدماء الثوب فإن كانت
بالتقش فواحدة إلا فاشتان مع عدم اتصالهما بعدهما ولا فاش بعداً
أيضاً كما لو وقع دم على ملاء أن الأخطر خلافه ولو تعدد الدم بين أحد

الثالثة وغيرها فلا يبعد العفو عنه وان كان تجنبه احوط والله اعلم ولا يظهر
العفو عن نجاسة ما لا يتم به الصلوة منفردا مطر وان كان الاحوط الاقتصار
على الملبوس في محله المعتاد من التثنية والقلنسوة والخف والجورب والنعل
ولا عفو عن نجاسة العامة الا ان تكون صغيرة جدا بحيث لا تفسد فعلا كالقطعة
ونحوه ولا عبرة بما كان التثنية بها وبالقلنسوة ونحوها بتغيير هيئتها
على الاقوى لو كان بعض ذلك من الميتة ونحوها فلا بأس بحمله على الاظهر
للبس على الاحوط ان لم يكن اقوى كما ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم جواز حمل
المتنجس الذي يتم به الصلوة منفردا فضلا عن التنجس عينا كذلك ولو حبس
دمه لم يجب عليه اخرجه وكذا لو اكل نجسا او تجمد وان كان احوط سيما في الثبات
والله اعلم **المبحث الثاني في كيفية التطهير بالماء الاحوط**
عصر الثياب ونحوها بما يرسب فيه الماء وان كان قد يقوى الاكتفاء بصبه
عليها ونزولها فيها وعن افاضل عن وضعه في الكثير والجاري وعن استبدال
المطر عليه يقوم الدق والتغصير ونحوهما مقام العصر مع تعدده ولو تعدد
ذلك ايضا كما في الخفاف والصابون ونحوها فان لم ترسب فيها النجاسة
اجزاء عنه ايضا وضعها في الكثير ونحوه على الاقوى بل كذا لو شكت في رسوبها
فيها وعدمه وان كان الاحوط اجزاء حكم الرتبة فيها عليها مع ان كان وان رست
فيها كما تستفقت بالبول ونحوه اجزاء عنه بتحفيفها ثم وضعها في ذلك المكان فيقيد

فيها الماء الى ما نفذت فيه النجاسة ولا يجب ذلك البدن ونحوه مع عدم
توقف ازالة عين النجاسة عليه وان استحب بل يكفي اجراء الماء عليه وانفصل
عنه ويكفي في بول الرضيع بعدن والعيض صب الماء على محله وان لم يخرج عليه لكن
مع استيعاب الماء للمحل ولا يعتبر انفصاله عنه وان كان احوط ويعتبر ان يكون
متغذيًا يلبس امرأته ولبن ذات ولد فلو تغذى بغيره ولولين ذات بنت جرك
عليه حكم غيره على الاحوط ان لم يكن اقوى وان يكون في الحولين فلو زاد عليه اجر
عليه حكم غيره ايضا وان تغذى بغير ذلك على الاحوط ان لم يكن اقوى والله اعلم ولا
تطهر المايعات المتنجسة الا بامسحها بالكثير المطلق على وجه يصلح للجميع اجراءها
مع بقائه على حاله ولو جرت قبل تطهيرها فلا بأس بتطهيرها كلها ولا باستعمالها
مشروط بالطهارة ما لم يعام عادة ظهور سطح ولو يسيرا مما لم يخرج عليه الماء بحيث
يلاقى ما فيها او ما يتصل بها من المأكول المشروب ونحوهما وتطهر الارض الصلبة التي
يخدر عنها الماء بالقليل وان تشرب ببعضه على الاظهر ولا يطهر غيرها باستيلاء
المطر ونحوه عليه على الاحوط ان لم يكن اقوى والله اعلم واذ جهل موضع النجاسة
من الثوب مثلا غسل كماله ترد فيه منه ولو يغسل جميعه ولو لا في بعض جسمه
برطوبة فالوجه بقاءه على الطهارة والله اعلم ويغسل الثوب والبدن وغيرهما من
البوليين مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى ولكن في بول الصبي يقوى اجتراره
بالصب عليه مرة واحدة كما يقوى الاكثفاء بالغسل مرة في باقي النجاسات وان كان

المراتن احوط والا حوط كون المرة او المراتين بعد زوال العين وان كان لا أقوى
 الاكتفاء بما تحصل به الازالة سيما مع حصولها بالاولى وورد الثانية على المحل
 بعدها ويعتبر فيه ورد الماء على المحل والفصل بين المراتين على الاحوط ان لم يكن
 أقوى لا يجزى عنه تعاقب الجريات ولا تحريكه وهو في الماء على الاحوط ان لم يكن أقوى
 ويسقط التعدد في الجارى وماء المطردون الرائد على الاحوط ان لم يكن اظهر
 ولا عبرة بالرائحة ولا باللون الذي يعسر ازالته ولو توقفت ازالة على صابون
 ونحوه لم يجب على الاظهر وان كان احوط ويجب الغسل بمباشرة الكلب لصيد طوبى
 ولا يجزى الرش عنه على الاقوى ولو باشر الثوب للكل والخزي او الكافر مع
 اليسوسة لم يجب رشه وان استحب حتى في كلب اصيد على الاظهر ولو باشرها البدن
 كذلك استحب مسح بالتراب بل وكذا في مباشرة كل نجاسة كذلك عند الميتة كما هو
 ولو كان النجس ندبا على وجه لا يستقل منه دطوبة الى ملائمة فلا يظهر استحباب
 الرش بملاقاة ايضا وان كان الاحوط غسله سيما مع الشك في انتقالها اليه
 وعنده والله اعلم **البحث الثالث** في التطهير بغير الماء حقيقة او
 حكما وفيه عدة امور الاول الشمس الاقوى انها تظهر الامراض بجميع ما ينظر
 فعلا عارة من البول ونحوه مع تخفيفها له او نار شبهه محمّلة مع فرض جفافه بها
 على الاظهر ولا تظهر المنقولات فعلا عدى الحصى والبارية مطروحة يستقلها
 بتخفيفها عرفا فلا عبرة بمجرّد اصابته لذلك ولا بشركة غيرها معها على وجه

يسند التجفيف اليها نعم لا بأس بوجود غيرها مع ما مع نسبة التاثير
اليها عرفا وان يكون التجفيف باشرافها على ذلك الى ان يحق لايجزأها
مع الجورة او الحائل ولا يبعد طهارة الباطن مع جفافه مع الظاهر وان كان
الاحوط تجنبه والله اعلم الثاني الاستحالة بالنار كدخان الاعيان الخمسة
بل المتبخرة على الاقوى كرماد الخمسة دون المتبخرة على الاحوط ان لم
يكن اقوى ولكن لا يبعد جواز مباشرة فيما لا يتعلق بالصلوة ونحوها كالكل
والشرب مع تطهير الظاهر بعده وكعدم وجوب زالتها عن المساجد ونحوها مثله
صبرة الطين النخس خرفا والجراد الارض الخمسة جصاصونق والخشب النخس ونحو
فما وكذا عين النجاسة لو صارت فحما ولو احترق عظم الكلب مثلا فان صار
رمادا فلا اشكال في طهارته وان بقي متماسكا كما هو الغالب العظم فلا بأس
بحرمان حكم الفهم عليه الله اعلم ولا يطهر العجين بالماء النخس ونحوه بصيرة
خبر اعلى الاحوط ان لم يكن اقوى لا بأس باطعامه للذواب وان اكل الحماو
شرب لبنها بعده او حينه بل لا يبعد جواز اطعامه للصبيان ونحوهم وان كان
الاحوط عدوا لعلهم وان لم يجب منعهم من تناوله بانفسهم الا انه احوط ايضا
مع الامكان والاحوط ان لم يكن اقوى لزوم منعهم عن اكل الاعيان الخمسة
وشربها سيما الميتة والخمر ونحوهما ومن الاستحالة صبرة الخمر لا والله تعالى
اوصد بدلا والنظفة ونحوها حيوانا طاهرا والماء النخس ونحوه بولا الحيوان

مأكول اللحم والغذاء النجس وثالثه اولينا منه والاعيان النجسة ترابا او دوا
 او ملح او حمأة في البئر او نحو ذلك وان كان الاحتياط في الأخير ونحوه سيما
 فيما يتعلق بالصلوة مما لا ينبغي ان يترك ولا يبعد مساوات المتنجس المتقلبة
 ملحاً ونحوه المخرف ونحوه مما مر والنجس المتولد من الاعيان النجسة لا بأس في
 المتولد من البول والماء النجس سيما اذا اجتمع منه ندوة على جسم صقيل يقطر
 اشكال لا يبعد كونه كالخرف والله اعلم لثالث الارض والا قوى انها تظهر
 اسفل القدم والنعل الخف وما يستعمل عادة حتى القيقاب ونحوه دون
 خشبة الا قطع ونحوها ولا يبعد طهارة الحواشي المجاورة للاسفل كما لا يبعد
 طهارة ذلك بالمشي بالارض كالشي عليها الى ان تزول العين وان كان
 الاحوط نحو خمس عشرة ذراعا وان زالت بدونه والاحوط اعتبار طهارتها
 وان كان قد يقوى عدمه كما ان الاحوط اعتبار يومئذ وان كان الاقوى
 عدمه ما لم يصدق عليها اسم الوحل ونحوه ولا فرق بين جفاف النجس
 قبل المشي ونحوه وعدمه ولا بين ذات الجرم وغيرها وان كان الاحوط في
 نحو البول اليابس قبل المشي عليها عدم طهارتها كما ان الاحوط اعتبار
 زوال الاشوائن كفن والاعين على الاظهر والله اعلم الرابع الاساءة والكفر
 انه مطهر لبدن الكافر وفضلا منه المتصلة به ولو من نجاسة اخرى قد غرقت
 له حال الكفر وذلك قبل الاسلام دون ثيابه حتى التي على بدنه حال الاساءة

مع مباشرة لها قبله بطوبى على الاحوط وان كان قد يقوى بتبعيته عليه
 حاله له كما ان الاقوى بتبعيته ولذا الصغير ونحوه له وان بقي الاخر من ابويه
 على كفره والله اعلم الخامس سبى المسلم لولد الكافر مع انفراجه به عن ابويه الكافر
 انه مطهر لبني ونحوه دون ما لو سبي مع احد هما مطر على الاحوط ان لم يكن فوق
 والله اعلم السادس الانتقال والاقوى لمهارة الدم ولو من نجس العين اذا
 انتقل الى غير ذى النفس بحيث اضعف اليه عرفه ولا كما في نحو الدم الذى يصبه
 العلق ثم يقدفه فوراً فلا يبعد بقاؤه على النجاسة والله اعلم السابع زوال
 عين النجاسة عن بواطن الانسان بل وعن الصامت من الحيوان والاقوى انه
 لا باس بمساومته بعد ذلك وكذا لا باس بمساومته ويختلف فى الانسان
 نحوه مما لا قاه دم البواطن مع زواله عنه قبل اخرجه على الاقوى وكذا لا باس
 بمساومة الماء فيما لو كان فى باطن انفه دم يابس مثلاً فاستنشق فاصاب الماء
 ذلك الدم ولم يتغير به فخرج منه وان كان الاحوط تجنب ذلك ونحوه
 والله اعلم الثامن غيبة الانسان والاقوى انه لا باس بمساومته بدنه وشيئا
 ونحوها بعد ما عاين علمه بالنجاسة وحكمها ومضى مان يمكن تطهيره منها فيه
 مع تلبسه بمشروط بالطهارة او مع مضى زمان المشروط بها مع توجبه الخطاب
 اليه به وان لم يره متلبساً به بل لا يبعد ذلك حتى مع العمى الظلمة وجس البصر
 ونحو ذلك اذا رآه كذلك سيئ ما مع كونه من اهل الطهارة وسهولتها عليه لا

ان يعلم عصيانه بتركها او نسيانها ونحوه مما يقضي بعدم زوالها
عن ذلك مطر ولو مع الغيبة عنه مدة طويلة والله اعلم بالتاسع السبعة والاربعون
ان لباسا منسوبا ومنزهدا من الغسل وثيابا من الاكثاف والتغسيل وثوبا لميت ذلك
غسل فيه وخرقة الساترة لعمومه وفضلاته التي في انفه وفمه ونحو ذلك بعد
طهارته وكذا اليد ونحوها مما يدلك ويصوبه المتنجسات في الاستنجاء وغيره
وان كان الاحتياط في الجميع في محله وقطعها لانت الحمر المنقلبة خلا ولا ينهال
وما لقي فيها من الاجسام الطاهرة على الاظهر وان كان الاحوط تركه لا يتوقف
عليه التحليل عادة والله اعلم ولا يظهر الجسم الثقيل كالسيف ونحوه من
النجاسة عنه على الاحوط ان لم يكن اقوى والله اعلم وههنا مسائل الاول
اذا اخل المصلي بازالة النجاسة عن بدنه او ثوبه عامدا عالما بها اعادة صلوة
في الوقت وخارجة مطر ولو كان جاهلا بالحكم وكذا لو علم بها ونسى ازالة النجاسة
على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو كان جاهلا بها لم يجب عليه الاعادة مطر على الاقوى
وان كانت الاحوط سيما في الوقت نعم لو طر بعرض النجاسة له ولم ينظرها واصل
ثم وجدها فيه فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم الامادة عليه في الوقت والله
اعلم الثانية لو عرضت له النجاسة في أثناء الصلوة ولم يعلم بوقوع بعضها
مقدارها مضى في صلوة ان امكنه ازالة النجاسة وادخلها ثوبا مع تسيره
بغيره والا استأنفها وان كان الاحوط مع سعة الوقت اتمامها مع النجاسة

اعادتها وكذلك لو تجدد علمه بها في الاثناء على الاقوى ولكن الاحوط له
 اتمامها واعادتها سيما مع غسلها في الاثناء بل لا بد منها معه على الاحوط
 ان لم يكن اقوى ولو تجدد ذكرها فيه ايضا استأنفها مطروا ان كان لا يحوط
 اتمامها ثم الاعادة كذلك والله اعلم الثالثة لو كان لامرته قصبي واحد وليس
 لها الاثوب واحد مع عجزها عن غيره فيبول عليها اجزاءها ان تغسل ثوبها
 في اليوم مرة واحدة والا لو ان تجعلها اخر النهار امام الظهور ولا تخضع عن غير
 ذلك على الاحوط ان لم يكن اقوى والله اعلم الرابعة لو كان عنده ثوبان
 مثلا احدهما نجس ولا يميزه ولم يتمكن من معلوم الطهارة صلى بكل منهما
 مرة واحوط ان يصلي عريانا ايضا وان لم يجب على الاظهر والله اعلم الخامسة
 لو لم يقدر الا على ثوب نجس صلى عاريا ان لم يضطر اليه بسره والاحوط
 الصلوة به ايضا والا صلى فيه ولا قضاء عليه ولو تمكن من غسله ونحوه في
 اخر الوقت اعاد على الاحوط ان لم يكن اقوى والله اعلم السادسة لا يحكم
 بنزول النجاسة عن المتنجسات الا ليقين وجود الرفع لها ولا عبوة بالظن به
 ولو كان بالخيار عدل به على الاقوى ولو اخبر به عدلان فالوجه العمل بالجمع
 موافقتهما في اسبابه ومع حصول الظن به ولو اخبر به المالك فذلك ذلك
 على الاظهر ومن غيره من ذوى الايدي على الاحوط ان لم يكن اقوى
 نعم لو علم عادة بتطهير مسلم لها او فعل فيها مع علمه بنجاستها لم هو

مشروط به فالوجه جواز الاقدام على الصلوة ونحوها بما كانت فيه مثلاً
ولكن لو ظهر بعد ذلك بقاءها فيه فالوجه إعادة الصلوة في الوقت بل مطر
على الاحوط وان لم تحب في خارجة على الاظهر والله اعلم السابعة لا يحكم
بزوال الطهارة الا بالعلم بعروض النجاسة ولا بحرقه بالنظر به ولو باخبار
عدل به بل ولو كان ما لكا على الاظهر وان كان احوط سيما فيه ولو اجترأ
العدل ان عمل به على نحو ما سبق ولو لا في الطاهر مستحب النجاسة بوطء
فالا حوط ان لم يكن اقوى نفعه له به والله اعلم المبحث

الرابع في احكام الاواني وقطعيرها

لا يجوز الاكل والشرب في انية من ذهب وفضة بل ولا استعمالها في
غير ذلك كالطهارة منها ونحوها بل ولا اتخاذها لغير الاستعمال على
الاحوط سيما في تزئين المجالس بها وان كان الاظهر انه لا بأس به حتى فيه
ولو تظهنها او من الانية المغضوبة او المتخذة من الميتة او في المكان
المغضوب وجعل ذلك مصباً للماء الطهارة فالأظهر صحة طهارته مع
حصول القرينة له بجهل نحوه مطر والالم تصح كذا لا فرق في الانية
بين الكبيرة والصغيرة حتى قاب الساعة وظرف الغاية والسبيل وراس
الشطب والغرشة والمكحلة ونحوها ولا بأس بحز الجواد ونحوه من
التعويذات ولا بين المستقلة والمتصلة بمحل كاسية له او مكسوة

به ولو رقيقة جدا ولا بين ذى الحواشي وغيره ولا بين ذى الثقوب
 في اسفله وغيره على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا باس باتخاذ غير
 الائمة منهما كالليل والحلال وغيرهما ولا باتخاذها من غيرهما وان علت
 قيمته ويكره استعمال الاناء المفضض ويجب عزل الفم عن موضع الفضة
 على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا باس بالشرب بالسبيل المفضض
 وان باشر فم موضع فضة على الاظهر ولا يبعد الحاق المذهب بالمفضض
 في جميع ذلك ولا في اجتناب الموقه باحدهما بحيث لا يتحصل منه جسم
 ساقر لما تحته وان لم يجب على الاظهر ويجب اجتنابهما مع تواليهما فيهما
 على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا يجوز استعمال الاواني المتخذة من جلود
 الميتة ولو بعد دبعها ولو في غير مشروط بالطهارة على الاحوط ان لم
 يكن اقوى الا مع الضرورة وكذا لبس الجلود ونحوه من الاستعمالات لها
 ولا باس بالاشتغال بها بدون استعمال كاحراقها وجعلها في سد ونحو
 وغيرهما وما لم تثبت تذكيرة بحكم الميتة على الاحوط ان لم يكن اقوى
 والا اقوى ثبوتها بالبيئته وباستعمال المسلم له وكونه بيده معضاه للبيع
 ونحوه بل وبوجوده بيده في سوق المسلمين وان لم يعلم اسلم من
 بيده ولا علة بوجوده في بلادهم وادابهم ولو مع اشتغالهم على ثلثهم
 المختص بهم او مع استعماله بما لا يستعمل في البيئته غالباً كطبخ ونحوه

على الاحوط ان لم يكن اقوى الا ان يكون الاثر مفيد للعلم عادة بالتذكية
 والله اعلم ولا بأس باستعمال اواني الخمر بعد غسلها مع عدم نفوذها فيها
 كالصفر وغيره ويكره على الاظهر مع نفوذها فيها كالخوافي المخفورة ونحوها
 بعد جفافها ونفوذ الماء فيها الى ما نفذت فيه الخمر مع ذلكما زال العير
 منها وان لم ينفذ فيها كذلك فالظاهر طهارة ظاهرها خاصة بغسله
 فيستعمل في مشروط بالطهارة الى ان يعلم ترشح اجزاء خمرية من الباطن
 الى الظاهر فيغسل ثانيا وهكذا والله اعلم ويغسل الاناء من ولوغ الكلب
 فيه وشربه منه ثلثا او لهن بالتراب على الاقوى والاحوط سبعا
 كذلك وكذا لو دخل لسانه في الماء من غير شرب منه وشرب منه بدو
 ادخاله فيه او طبع به الاناء على الاحوط ان لم يكن اقوى بل وكذا مباشر
 له بباقي اعضائه او وقوع لعابه فيه بل وباقي فضلاته على الاحوط وان
 لم يجب ذلك على الاظهر وكذا لو افرغ ماء الولوع في اناء اخر او تنجس به
 ماء ووقع في اناء اخر ولا يلحق بالاناء غيره حتى اليد ونحوها بل يجب
 عليه حكم ساوا الجاسات والاحوط الحاق شربه من المضاف بل وسائر
 المايعات بالماء وان لم يجب ذلك على الاظهر ولا يلحق بالكلب غيره
 حتى الخنزير على الاظهر ولا يجزئ عن التراب غيره مطر على الاظهر ولا
 اعتبار طهارته وان لم يبعد الاجتراء بالنجس منه والاحوط ان لم يكن

اقوى اعتبار جفافه ومخرجه يسيره لا يخرج عن اسمه والثاني اوله ولو
 منه الجمع بينهما وبين المزوج بالماء الكثير كالوحل ونحوه ولا حوط الدلك به
 وان لم يبعد اجزاء المسح به ولو تعدد ذلك لضيق راس الاناء مثلاً فلا يبعد
 سقوط وجوب تعفيره وان كان الاحوط مما سببه التراب الجاف ونحوه
 بالمزوج منه على وجه يجري على باطنه كالماء ثم بالماء من تين واحوط
 منه تجنبه مطهرياً في الصلوة وما يتعلق بها ولو تكرر الولوج تدخل فيه
 من النجاسات ولا يعتبر التجفيف بعد الغسل وان كان احوط ولا يسقط
 التراب في الغسل بالجاري ونحوه على الاحوط ان لم يكن اقوى في غير
 المطهر قد يقوى سقوطه فيه والله اعلم ويغسل الاناء الذي يشرب فيه
 الخمر ونحوه سبعاً على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا يبعد الاكتفاء بالثلاث فيما
 اصابه الخمر وازيل عنه سريعاً ويغسل الاناء الذي مات فيه الجرح سبعاً
 كذلك ايضاً لا يبعد الحاق الفارة به ايضاً وكذلك الاناء الذي شرب منه
 خنزير بل الاحوط تقديم التراب عليها وان لم يجب على الاظهر يغسل من
 باقى النجاسات ثلاثاً على الاحوط ان لم يكن اقوى في غير الاناء الذي
 يمكن غسله بصب الماء عليه واتخاذة عنه بنفسه على نحو البدن ونحوه
 فانه قد يقوى الاكتفاء فيه بالمرق او المنتين على نحو الثوب والبدن
 ولا حوط كون العدد بعد زوال العين وان كان يقوى الاجتزاء بالمرق

لها من ويحب في الغسلة ان يصب فيه الماء فيحرك فيه او يصب الماء على
حواشيه بحيث يجريه عليها الى ان يجمع في اسفله مع مكانه فيقترغ
منه بان يقلب الاناء او يميله الى ان يتصل عنه كل ذلك على الفور على
الاحوط ان لم يكن اقوى ولو كان الاناء مشتبها يشق قلعه لجزءه افرغه
منه بالثلاث لا تعود اليه الا طاهرة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا يبعد
الحاق الحياض بنحوها وان كان الاحوط خلافه فطهرها بقاء كثر فيها ونحو
ولا يبعد سقوط العدد في الغسل بالمطر مطروا ما في الغسل بغيره من المعصية
فالاحوط ان لم يكن اقوى عدم سقوطه في الولوج والمسكر والخمر والفا
ويقوى سقوط الثلث في غيرها وان كانت احوط ويكفي المرة من غير
البول مطربل ومنه ايضا في الجاري دون المحقون فيعتبر فيه المراتان منه

على الاحوط ان لم يكن اقوى والله اعلم

المقدمة الثالثة في اوقات الصلوة

الراية في اليوم والليل فزوا ونفلا واحكامها اما الاول فوقت
الظهرين من زوال الشمس الى غروبها مطروا ان الظهر قبل العصر وتحقق
الظهر باقوله بمقدار يمكن حجتها فيها ولو قد رسيحت وتسلم فلو صلى تمام
العصر فيه ناسيا مثلاً اعادها في الوقت بل الاحوط في خارج ايضا وان كان
قد يقوى عدم وجوبه وتحقق العصر بخروعه بمعقوله ولو بقي منه مقدار

فعلها خاصة ولم يكن قد فعلها قبل لم يجز له تعديا يقاع الظاهر فيه وان كان
 الاحوط لو وقعها فيه سهواً وجب قضاءها وان لم يجب على الاظهر كما اذا اخطأ
 فعلها فيه مع تقديم العصر قبله بدون نية اداء وقضاء وان لم يعبد
 انما اداء والله اعلم ووقت العشائين من غروبها الى نصف الليل
 الا ان المغرب قبل العشاء وتختص المغرب بآوله بذلك المقدار ولو اخطأ
 انه قد صلى تمام العشاء فيه عاده كذلك ايضا وتختص العشائين بآخره
 بذلك المعنى ايضا والاحوط لمن فاته الوقت وتمكن منها قبل الفجر ان لا
 يؤخر صلاته الى الفجر وان لا ينوي اداء القضاء والله اعلم ووقت
 الصبح من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الشمس يعلم الزوال بزيادة الظل
 بعد انتهاء نقضانه او بحدوثه بعد عدمه وبميل الشمس الى الحجاب كميل
 لمن استقبل نقطة الجنوب ويعلم الغروب بذهاب الحمرة الشرقية وان
 كان الاحوط عدم تأخير الظهري عن سقوط القرص اختيارا ويعلم الفجر
 بظهور البياض المعترض في الافق ووقت ثمان ركعات الزوال منه ان
 ان يصير ظل كل شيء مثله الذي هو وقت فضيلة الظهر على الاظهر وان كان
 الاحوط ايقاعها قبل مضى قدمين منه ووقت الثمان قبل العصر ان
 يصير مثليه الذي هو وقت فضيلة العصر كذلك وان كان الاحوط ايقاعها
 قبل مضى اربعة اقدام منه فان بقي من المثال للمثليين قدم اداء القرعنة

استأثرت به ولا بأس بتقديم الجميع على الزوال وإن كان الأفضل
بكل الحوط عند الأتي يوم الجمعة فإن الأفضل تقديمها عليه وإن أعياها
ست ركعات على الأظهر والأفضل تفريقها ستا عند انبساط الشمس
ستا عند ارتفاعه وستا قبل الزوال وركعتين عنده وركعتين بعد
العصر والله أعلم ووقت نافلة المغرب التي هي أربع ركعات بعد هاله
ذهاب الحمرة المغربية الذي هو وقت فضيلة المغرب ولو أدرك بعضها
فبها أحرم بها العشاء مطر على الأظهر ولو لم يدرك شيئا منها فالأول لا يشتق
بالعشاء ثم بها من غير قصد أو لا قضاء إلى أن يخرج وقت المغرب
فيؤمى بها القضاء وإن جاز الأتيان بها قبلها أيضا على الأظهر ولو أتى
بها قبل هاب الحمرة فالأفضل تأخير العشاء إليه ويمتد وقت فضيلته إلى
ربع الليل بل إلى ثلثه وقت الوتيرة عقيبها إلى آخر وقتها ووقت
صلوة الليل التي هي إحدى عشر ركعة من نصف الليل إلى الفجر الثاني
والآخر أفضل بمعنى أن يجعل آخرها فيه ولو بان يشرع بها في أوله فيطو
أو يفرق بينها بحيث يكون الأخير فيه والأول أفضل ولا بأس بتقديمهما
أول الليل بل ركعتي الفجر مع خوف فواتها منه في آخره أو فوات الطهارة
المائية ونحوها فيه لسفر وغيره وقضاءها أفضل ولو اتفق تمكنه منها
في الأخر أعادها على الأحوط ولو طلع الفجر لم يكن قد شرع بها فالأحوط

تأخيرها عن الفريضة وإن لم يعبد جواز تقديمها عليها قضاءً متى ما مع
 كون التأخير لمقتض آخر كما نظر إمامه ونحوه ولو طالع وكان قد شرع بها
 فإن كان قد صلى أربعاً أحرم بها الفريضة مخافة أداء على الأظهر والأفكر
 أن يتم ما بيده ويبدؤ ركعتي الفجر ثم يصلي الفريضة وإن لم يعبد جواز تأخير
 قبل ذلك أيضاً غيرنا والأداء والقضاء كما هو الأول في سابقه أيضاً ولو خشي
 قبل شروعه ما طلع الفجر قبل كما لحاظ الأول أن يبدؤ بالوتر فإن بدؤ
 وتبين له السعة بعد الفراغ منه استقبال صلاة الليل فإن وسع الوقت أعاد
 الوتر أعادها على الأظهر ولو تبين الضيق فالأول عدم سقوط قضاء التمام
 والله أعلم ووقت ركعتي الفجر قبيل الفجر ومعه وبعد إلى ظهور الحمرة المشرقة
 الذي هو آخر وقت فضيلة الصبح ولا بأس بدستهم في صلاة الليل
 الأفضل إعادة تمام عند لمن نام بعد فعلها مابل وغيره احتياطاً وكل وقت
 صالح للقضاء وغيره من الصلوة الواجبة ما لم يتضيق وقت حاضرة
 فتختص به ولا يعبد جواز النافلة مطر من عليه فريضة أداء وقضاء لها
 تضربها بحيث يقل عنه وتضعف همته عن التشاغل بالقضاء ونحوه
 بل لا حرج اختيار القضاء وتركه النوافل مطر والله أعلم وأما الثاني
 ففيه مسائل الأول لو أدركت الطهارة وخمس ركعات قبل الغروب أو
 قبل انقضاء الليل لزومه الفضان معاً ولو أدركت ركعة قبل طلوع الشمس

لزمته الصبح والله اعلم الثانية من تمكن من العلم بالوقت فليس له العمل
بالظن مط حتى بما حصل من البينة على الاحوط ان يمكن اقوى لان يحصل
العلم عادة بدخوله بقولها او بالاذان ونحوهما ومن لم يتمكن منه لعيم ونحو
فالاحوط له التأخير الى ان يحصل له العلم عادة بدون كان الاقوى حرجا
العمل بالظن الذي تطئن به النفس لجميع ذوى الاعداد كما لا عني وغيره
فان انكشف له اول العالم الخطاء اعاد الصلوة الا ان يدخل عليه الوقت وهو
متلبس فيها فتجزيه على الاظهر وان كان الاحوط اعادتها ايضا والمجاهل والثاني
لو دخل عليه الوقت كذلك عاد في الوقت على الاحوط ان لم يكن اقوى
الاحوط القضاء ايضا وان لم يجب على الاظهر والله اعلم الثالثة لو نزع وقوع
صلوة الظهر مثلا فشرع في العصر فان ذكر وهو فيها عدل بنيتة الى الظهر
وان ذكر بعد الفرج منها اجزائة واتي بالظهر وكذا في المغرب والعشاء الا
ان يفرض وقوع تمام اللاحقة في وقت اختصاص السابقة فان الاحوط
اعادتهما على كل حال ولو بعد العدول في الاشياء الى السابقة والله اعلم
الرابعة لو نزع سبعة الوقت فشرع في الظهر مثلا فخرج منها تبين لضيقه و
انها قد وقعت في اخر الوقت فعليه قضاء العصر خاصة والاحوط قضاء
الظهر ايضا ولو تبين له ذلك في اشياء الظهر فالاحوط قطعها وابقاء العصر
وان لم يجد ان له اتمامها وقضاء العصر والله اعلم

المقدمة الرابعة في القبلة

وفيها مقامان الأول في القبلة والأقرب انها عين الكعبة للقريب
وجهة السجدة الحرم للبعيد وان كان الاحوط مراعاة جهة الكعبة مع
الامكان فان علمت الجهة كان عليه المداو ولا كما هو الغالب عول على القلعة
والاقوى ان لاهل العراق ومن والا هم مطران يجعلوا الجدى على المنكب
الايمين او بين الكفتين او ما بينهما والى ذلك يرجع جعل الفجر على المنكب
الايسر والمغرب على الايمين وعين الشمس عند زوالها على الحاجب الايمن
وتحوز ذلك ولكن الاحوط ان يجعل الجدى حال غايته ارتفاعه او انخفاضه
محاذيا للمنكب الايمن في اواسط العراق كالكوكة وبغداد ونحوهما ومحاذيا
لوسط الظاهر في اطراف الغربية كالموصل ونحوها ومحاذيا للحد الايمن في
اطراف الشرقية كالبصرة ونحوها وعلى هذا قياس باقي البلاد ويعول على قبلة
البلاد الذي ينظر انهما بنيت على الغاط ولا لزوم تطلب الامارة بل الاحوط له ذلك
مع احتمال الغاط احتمالا مساويا للصواب ولو ظن جهة كما هو الغالب فالاولى
الاجتهاد فيها ولا يلزم العلم بقبلة البلاد بالعلامات السابقة ونحوها فان
تعد راجع الظن بها الاقوى فالاقوى مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى
فان تعد رفاً علم اوطن ما بين المشرق والمغرب صلى اليه ولا يصل الى اربع
جهات على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا فرق في ذلك بين الحاضر والسافر

والاشي والزكبي غير كالمصلي في السجدة وغيرها من الاختيار فان اعتد في جميع الصلوات في المكنها
 ولو بتكبير الاحرام خاصة ولو اعتد فيها اي سقط اعتبارها وتجرى الاقرب
 اليها فالاقرب مع الامكان على الاحوط ان لم يكن اقوى كذا استقبال صوب
 الطريق الذي يمشي اليه او تسير اليه الواحدة ونحوها ولا فرق في ذلك بين
 الفرائض اليومية وغيرها بل والنافلة مطروح حال الاستقرار على الارض على الاحوط
 ان لم يكن اقوى لابس بتركها فيها اختيارا والزكبي الماشي ولو حضر على الاقوى
 وان كان الاحوط تركه الماشي فيها فيه والاحوط الاستقبال بتكبير الاحرام فيها
 مع الامكان وان لم يجب على الاظهر والله اعلم المقام الثاني في احكام الخلل:
 صلى طائفة القبلة مثلاً وانكشف له بعد الفراغ ان صلوة الى غير القبلة فالكنت
 الى ما بين المشرق والمغرب فلا شيء عليه ولا شيء ان كان الاحوط الاعادة في الوقت
 بل مطروان كانت الى نفس المشرق والمغرب عاد في الوقت لا في خارج على الاقوى
 وان كان لحوط بل وكذا لو كانت الى غير القبلة وان كان الاحتياط فيه اشد ولو
 كان ذلك عن نسيان ونحوه فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم القضاء عليه
 ايضاً في الاحوال الثلاثة دون الاول ان كان الاحتياط فيه اشد وكذا الحكم
 في الجاهل مع امكان نية التقرب منه على الاظهر الا ان الاحتياط بالحاقة
 بالعمد في الاول ايضاً مما لا ينبغي تركه وان انكشف له ذلك في الاثناء ففي
 الاول يستقيم ويمضي في صلوة وفي غيره يستأنفها في السعة بل والضيق على

الاقوى فيقضى وان كان الاحوط اتمامها مع ذلك والله اعلم

المقدمة الخامسة في اللباس

لا تجوز الصلوة في جلد الميتة مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى بل ولا في مجهول الحال كذلك لا ان تثبت تذكيتة شرعا بما هو ولا في المذكي من غير الماكول كذلك حتى السجاب ونحوه وحتى ما لم يتم به الصلوة منه على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا في شعره وصفه ووبره وريشه كذلك بل ولا سائر فضلاته حتى الشعر الملتصق بالثوب ونحوه وحتى الحمول من ذلك مع عدم التصاقه به على الاحوط ان لم يكن اقوى عدا فضلات النخل وغيرهما لا لحم لم وان كان التجنب في الشئ ونحوه لا يخلو من احتياط بل اظاهر عموم المنع للتستر بشعر الانسان مطر ولا باس بشعر المصلى الملقى على الثوب ونحوه كما في فضلاته من الحليب وغيره بل ولا بشعر غيره وفضلاته كذلك وان كان تجنبه احوط ولا باس بالصلاة في الخرج الحاص بل ويجلده وان كان الاحوط تجنبه ولو صلى بغير الماكول ولو ناسيا اعاد الوقت بل ولا في خارجه مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو ذكر في اثنائها استأنفها ولا حوط اتمامها واعادتها والله اعلم ولا تجوز ايضا في الحرير المحض مطر للرجال كما لا يجوز لبسها في غيرها الا في حال الحرب الفرية المانعة من نزعها ولو تمكن منه مقدار الصلوة وجب والاصل فيه هو

ضم ساتر اخر اليه على الاقوى وان كان الاحوط وكذا لو لم يتمكن من نوع
غير الماكول حالها والاحتياط فيه اشد ولا باس بلبس الضبلي وان لم
يصل بمصل الاقرب ولا باس بصلوة النساء فيه مطر وان كان الاول لمن
تجنبه كذلك والله اعلم وكل كان منه لا يجوز الصلوة فيه وحده للرجل
كالقنسية ونحوها فلا باس بالصلوة له فيه وان كان الاحوط تجنبه ايضا
ولا باس بحمله والتركوب عليه وافترشه والتوسد به بل والتدثر به
كالاختاف به ونحوه مما لا يعد لباسا وان كان الاحوط ان يجتنب مطر
حال الصلوة سيما مع كونه هو الساتر ولا باس على الاظهر بالشوب المكفوف
به والرفع به بل ذي الخط منه ونحو ذلك ما لم يكن الخط ونحوه مما يمكن
النشرب به وحده وان كان الاحوط تركه الاخيرين بل والاول اذا كان الكف
بازيد من اربع اصابع بل مطر بل احوط من ذلك تركه جميع ما عدى المزجج
به بان يكون تمام سدا او لحمة قطن او كتانا او صونا او نحو ذلك لا يجوز
للرجل ان يلبس الذهب ولا ان يصلي فيه ولو بان يكون جزءا من خاتم
على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو صلى به ناسيا اعاد في الوقت على الاحوط
ان لم يكن اقوى بل وفي خارجة على الاحوط وان لم يجب على الاظهر وكذا
الحكم في الحرير على اظاهره ولو ذكر في الاشياء فكما في غير الماكول والله اعلم
ولا باس بلبس المموه به على وجه لا يتحصل منه جزء عرفا مع ذوبانه

ونحوه الا ان الاحوط ان لم يكن اقوى ترك الصلوة فيه ولا لباس به حاله
 مطر وان كان الاحوط تركه مع عدم الحاجة اليه ولو خاف ضياعه ونحوه
 فلا لباس به ولا تجوز ايضا في المنصوب كسائر انواع التصرفات فيه ولكنها
 لا تبطل به الا حيث تستفي منه نية القربة بها على الاظهر كما في نظائره فلو
 له لجهل وليس ان ونحوهما فلا اعادة عليه على الاقوى وان كانت احوط
 حتى في الجهل بالموضوع وكذا الحكم في الصلوة في المكان المنصوب والله
 اعلم ولا تجوز ايضا في التمشك ونحوه مما يستظهر القدم ولا ساق له
 بحيث ليست شيئا من الساق فعلا على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو صلى
 جاهلا مثلا فلا اقرب عدم لزوم الاعادة عليه مطلقا وان كانت احوط
 وان كان له ساق كذلك فلا لباس به وكما عدا ذلك فلا لباس بالصلوة فيه
 مع طارئة كما مر وان كان لبسه محرما كلباس الشهوة ونحوه الا ان يفقد به
 نية القربة بها ويجزى الرجل ما يستبرأ به عورته في جميع احوال الصلوة
 وان كان الاحوط له ستر ما بين السرة والركبة ويعتبر سترها من جميع الجهات
 عدا تحت الا انه لو صلى على شباته ونحوه بحيث ترى عورته من تحت جبهته
 عليه الستر منه ايضا على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو كان ثوبه واسع الخفيف
 يمكن ان تنكشف عورته لغيره عند ركوعه لم تطح الصلوة فيه الا ان يسترها
 حينه ولو بان يجمع ثوبه بيده مثلا عليها ولو كان بحيث لا يمكن ان تنكشف

حينه عادة الاله فلا يبعد جواز الصلوة فيه وان كان الاحوط تجنبه
كما ان الاحوط ان لا يتعمد النظر الى عورتها في جميع الاحوال وان لم يبعد
جوازه والله اعلم ولا يجوز للمرأة الحرة الائمة استجميع بدنها وشعرها على
الوجه بل والكفين وان كان سترهما الحوط والاحوط ان لم يكن اقوى له
ستر القدمين مع الامكان ولا لباس بستر باطنهما بالارض حال القيام
ونحوه وبباقى لباسها في حال السجود ونحوه والاحوط ان لم يكن اقوى له
كون الساتر من اللباس المغلوقا فتعد راجع الثوب من الخشيش ونحوه فان تعد راجع القطن ونحوه بل
فان تعد راجع الخشيش ونحوه كذلك فان تعد راجع الطين ونحوه فان ستر الحجب واللون صلى
بركوع وسجود وكذا ان ستر اللون فقط ولكن الاحوط اعادة الصلوة
بالائمة مع ذلك ان لم يكن اقوى فان تعد راجع الصلوة في حفيظ ثوب
عورتها ويركع فيها ويوجد ونحوها الفسطاط الضيق المتعد ركبته وان
كان الاحوط مع ذلك الصلوة ثانيا بالائمة فيه بل قد يتعين وكذا الحب و
التابوت والنزول في الماء مع عدم الضموم ونحو ذلك ومن تمكن من الساتر
وجب عليه تحصيله ولو جهة ونحوها فان تعد رجليه عاريا قائما ان لم
يره احد جاسان راه احد وكذا ان خشى ذلك على الاظهر يومى في
الحالين للركوع والسجود ويضع يديه على سوستة ويجتنب عورتها فيها
ولا يجلس لقائم لائمة السجود او تشهد ونحوه على الاقوى وان كانت

اعادة الصلوة كذلك لحوط ولا تمتط والصبي لا باس بان تصليا
 بغير خمار وان استحب سيماء الولد ولو تحترق بعضها فتك الحرة والحوط
 ان لم يكن اقوى لزوم ستر الجسم كاللون فلا يجوز ما يحكى نفس جسم الكو
 وان لم يمتز مع لونها ولو نسي ستر العورة او بعضها في جميع الصلوة او
 بعضها اعادها في الوقت بل في خارجة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو
 بذل الجاهل بالحكم والناسي لو ان كان الاحوط لو ذكر مثالا في الاشياء
 التستر فور اتمامها ثم اعادتها ولو اقدم على الصلوة مستترا ثم بدت عتي
 بغير علم فان علم بذلك بعد الفراغ منها فلا اعادة عليه وان كانت احوط
 وان علم به في الاشياء تستر فور اتمامها واعادها وان كان لا يبعد جواز
 قطعها واستئناسها ولو زال الساتر عنه بغير اختياره ليرجح او غيرها مع علم
 بذلك تستر فور اتمامها واعادها وان لم يبعد جواز قطعها ايض والمراة
 كالرجل في ذلك كله ولكن لا يبعد عدم لزوم الاعادة عليه باترك ستر
 القدمين والشعر مطر ولو عن جهل بالحكم مع حصول القرينة لها وان
 كان الاحوط اعادتها ايض والله اعلم

المقدمة السادسة في المكان

لا باس بالصلوة في جميع الاماكن بشرط الملك ولو لا ارتفاع
 بها والاذن من المالك ولو بقرائن الاحوال ويكفي في الصحاكر ونحوها

عدم ظن الكراهة منه على الأقوى ولا يجوز في المكان المغضوب مطر
 حتى في مثل دفع من سبق الى مكان في المسجد مثلاً عن مكانه على الأثر
 الجمع عدم ظن الكراهة لغير الغاصب نحو الصاري على الأقوى لا يجوز
 الكون تحت السقف المغضوب ونحوه كالحيمة ونحوها ولكن لو صلى تحت
 لم تبطل صلوته لأن يتوهم النهي عنها على وجه تفوت منه نية القرية بها
 فتبطل كما في المكان ونحوه على الأصح ولو حبس في مكان مغضوب فأكفوك
 أنه يصلي فيه صلاة المختار ولو بان يتطهر فيه ولو تراه وفي جوار طهارة
 بماء اشكال قرية العدم ولا بأس بالصلاة الرجل بحذاء المرأة وهي تصلي
 وبالعكس وإن كان مكرهاً بل لا يحوط الترك إلا إذا كان بينهما محاذ
 أو مقدار عشرة أذرع ولا يبعد الاكتفاء في الحائل بنحو الشباك دون
 العبي والظلمة وتغميض البصر على الأظهر والأول تأخرها عنه بحيث لا يحتاج
 جزء منها جزاً منه في جميع الأحوال لا بأس بالصلاة في المكان النجس مع
 طهارة موضع الجبهة إذا لم تتعد نجاسته إلى بدنه أو ثوبه وإن تعلت إليه
 مع العفو عنها على الأقوى ولا بأس بالصلاة بين المقابر وإلى جنبها
 وعليها وإليها على كراهية الجمع الحائل مطريته وبينها أو مع بعد عشرة
 أذرع كذلك لا بأس بمسوات قبل العصوة مع ذلك ويكره بدنه إلى المحوط تركه ولا بأس بحمل
 القبور خلفه مطلقاً لا قبل العصوة فذكره الفقهاء عليه بل لا يحوط تركه والله أعلم بالصواب

على الرحلة السائرة بل ولا في السفينة السائرة ونحوهما مع التمكن من الإقوى
 ونحوهما مطر وإن تمكن من استيفاء الأفعال الواجبة على الأحوط إن لم يكن
 اقوى في صورة عدم جزمه باستقرار التمكن إلى آخر الصلوة وأما مع جزمه
 بذلك فالجواز غير بعيد ولو كانت الدابة والسفينة ونحوهما واقفة غير
 سائرة مع التمكن من استيفاء الأفعال والشروط ومع الجزم باستمرارها
 إلى تمام الصلوة فلا اقوى جواز الصلوة فيها وعليها وإن كان الأحوط
 تركه وأما مع عدم الجزم بذلك فلا يتجوز على الأحوط إن لم يكن اقوى ولو
 لم يتمكن من الأرض ونحوها صلى في ذلك كله قائما مع التمكن منه ولا
 صلى جالسا مراعى الأقرب فالأقرب إلى صلوة المختار والله أعلم

المقدم من السابعة فيما يسجد عليه

لا يجوز السجود على ما ليس بأرض ولا نبات ومنه المعادن كالحلج
 والذهب الفضة والعقيق والقيصر والزرنيخ ونحو ذلك ولا بأس به
 على جميع أفراد الأرض حتى الحجر والخرف والجص ونحو ذلك على الظاهر
 إن كان يتجنب مع الاختيار أحوط ولا يجوز على الرماد مطر ولا على الزنجبيل
 ونحوه مما خرج عن اسم الأرض ولا على الملبوس والمأكول من النبات إذا
 كان قدامه للأكل أو اللبس ولو تبعه كالفلفل ونحوه ولو بعد عالجبه
 كالخطة والقطن ونحوهما وكذا ما اعتيد كده لوني بلا دفعه للمنع

جميع البلاد على الأحوط أن يمكن أقوى بل لو في حال كورق الكرو
 الجمار وأصول البردى والهند باو والتباز ونحو ذلك ولو خرج عن حالة
 الأكل وصار إلى غيرها فلا بأس بالسجود عليه كما لا بأس بالسجود على الماء
 يقول الأناذر كالتين وبعض العقاقير والأعشاب ولا بأس به أيضا على التو
 وقشور الجوز واللوز ونحو ذلك حال انفصالها عما في بطنها وإن كان
 الأحوط تجنبها وكذا ما اعتيد لبسه ولو في بلاد فيعم المنع منه كذلك كالتين
 ويجوز السجود على القرباس طر على الأظفر وإن كان الأحوط الإقتضار على
 المتخذ من القنب ويكره على المكتوب مع بقاء ما يكفي في السجود أو مع
 كون الكتابة بما يجوز السجود عليه ولو تعدل السجود على ذلك فالأحوط
 السجود على القنب ونحوه ثم على القطن والكتان ثم على القير ثم على
 مطلق النبات ثم على مطلق الثياب والمعادن ثم على الثلج ثم على الكحل
 وإن كان قد يقوى التحجير بين الجميع والله أعلم ولا يجوز على النفس المباشر
 للحيمة ولا بأس بنجاسة ما تحته ولو باطن المباشر لها ولو كانت النجاسة
 في موضع محصور فالأحوط ترك السجود عليه بل على غير المحصور مع مكان
 معلوم الطهارة وإن كان لا يجوز له عليه طهر بل لا يعده جوازه على المحصور والله أعلم

المقدمة الثامنة في الأذان والاقامة

وهما مستحبتان مؤكدان للفرائض الخمس خاصة سيما للجهنم من هاتين

للصبح والمغرب بيته للصبح بل لا يحوط عدم ترك الإقامة للرجال مطروقا فيها
 ان يؤذن لأول وقعه ويقيم لكل صلوته وكذا المن جمع بين الفريضة في سائر
 الايام سيما في الظهرين في يوم الجمعة وفي عرفة وفي العشائين بالمزولة
 ويستحب لمن تنقل بين الظهرين ان يؤذن للعصر بعد ست ركعات بعد الظهر
 واذا انتهى الرجل الى جماعة في المسجد قاصدا الصلوة معهم فوجدهم قد
 فرغوا منها فله الصلوة بدونها ما لم يتفرقوا بالانسيب في احد منهم معقبا
 مع اثنين الجماعة الاولى بهما ولو اذن واقام المصل لنفسه ثم اراد الجماعة عاودها
 بل وكذا الواذن واقام الجماعة ثم اراد الانفراد والله اعلم ويستحب فيها الطمأنينة
 والاستقبال والقيام بل لا يحوط عدم تركها في الإقامة بل لا يبعد اشتراطها
 بالطهارة ولو تركها امتنع او شرع في صلوة مضى عليها ولو تركها ناسيا
 فان ذكر قبل الركوع استحب له الرجوع اليها والا مضى في صلوة ولو نسي احدها
 مضى عليها مطروحا لا يشرع الاذان لها قبل الوقت للصبح قبلة ولا فضل عاودة
 بعده والا وله تعاد المؤذنين قبله وبعده ولا أقوى ان الاذان اربع تكبيرات
 ثم الشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم حي على الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي
 على خير العمل ثم التكبير ثم التهليل كل فصل موقوتان وليقط في الإقامة تكبيرة
 في الاول وتهليلة في الاخر ويؤتيها قد قامت الصلوة مرتين بعد
 خير العمل لا تقصر على المرة في جميع الفصول السفر بل مطلق العذر على

الأنظر ويستحب فيهما الوقف بالسكون على أواخر الفصول ولو ترك الوقف
فالأول السكون أيضاً ولا بأس باللعن فيهما وإن كان مكروهاً سيما مع تغييره
للمعنى على الأقوى ويستحب الثاني في الأذان والحد في الإقامة ويكون
الكلام في خلالها وبينهما وبين الإقامة والصلوة بل الأول إعادة الإقامة
لو تكلم في شأنها أو بعد هاتين أو كان بعد قد قامت الصلوة بل الأول ترك
الكلام بعدها على جميع الحاضرين إلا في تقديم إمام ونحوه ويستحب الفضل
بينهما بركعتين أو بسجدة أو بحلوس خطوة سيما برجله اليمنى أو سكتة أو تسبيحة
أو تحميد أو قوليلدة أو نحوها من الذكر والدعاء وغيرهما والأول في المغرب
اختيار الخطوة وما بعدها ويستحب سماع الأذان أن يقول مثلاً يقول
المؤذن في كل شيء وعلى كل حال كل فصل بعد الفراغ منه ولا يخطو ترك ذلك
في الصلوة سيما الفريضة إلا من باب مطلق الذكر فيبدل الحمد والثناء

بالحوقلة الله علم الباب الثاني في أفعال الصلوة

وتروكها وفيه مقصدان الأول في الأفعال وهي واجبة وسنونة والتأني
وكن وغيره وكن والركن خمسة النية والتكبير والتسليم والركوع والسجود وغيره
ثلاثة القراءة والشهد والتسليم فالجمع ثمانية الأول النية وهي قصد الصلوة
المعينة المقارن لا قولها قربة إلى الله تعالى مثلاً لا أمره تعامراً في الموضوع
يجب استمرار حكمها بأن لا يعدل عنها ولو بالتزدد في المضي عليها فلو فعل ذلك

عمدا فان رجع الى نية قبل ان يفعل شيئا من افعالها ومضافاتها فلا يجد
 صحة صلوة ولا حوطا اعادتها وان كان قد فعل بعض ذلك قبل رجوعه
 اليها فلا يجد بطلانها مطرونا كان الاحوط اتمامها مع اعادتها سيما
 مع كون الفعل ليس بركن ويعتبر فيها الاخلاص فلو نوى الرياء فيها ولو
 ببعض مندوباتها الفعلية فالاقوى بطلانها وان كان الاحوط اتمامها بالنسيء والتبديل والواجب
 التي ليست بركن مع امكان تداركها وكذا لو قصد بها غير الصلوة معها
 على الاظهر ولو قصد غيرها بما هو في صورة افعالها لم تبطل بها الا مع
 الكثرة ولا يجب فيها نية الوجوب او الندب او الاداء او القضاء او القص
 او التمام على الاقوى وان كان احوط الاحيث يتوقف التعيين عليه فجب
 نيته والله اعلم الشافى تكبير الاحرام بان يقول متصلا بالنية الله اكبر
 غير زيادة ولا نقص ولا الحان ولا تغيير ولا تراخي او مد خارج عن المعتاد
 وله جعلها الى السبع المستحبة والاولة جعلها الاخيرة ويستحب ان يرفع يده
 بها الى اذنيه بل الاحوط عدم تركه كما ان الاحوط ترك المد المعتاد في
 جميع حروفها والله اعلم الثالث القيام حال التكبير ان يركع ويحني فيه
 الاعتماد على القدمين والاستقرار والانتصاب والاستقلال مع الاستقامة
 فان تعدد ذلك اقتصر على الممكن منه ولو بان يقوم معتمدا مضطربا
 متحيلا في حال التكبير خاصة ثم يجلس ثم يقوم للركوع ان تمكن منه ولا

ركع جالساً ولو عجز عنه حال التكبير كثر جالساً وقروهما أمكنه القيام قام
ولو لم يركع خاصة ولا استمر على جلوسه على حسب قيامه من الاستقلال
وغيره فإن عجز صلى على جنبه الأيمن كذلك فإن عجز فعلى الأيسر كذلك
فإن عجز فعلى ظهره فإن عجز فعلى بطنه وفي هذه الأحوال لا يمتنع
للكوع والسجود ويستحب للمصلح جالساً أن يترجع حال تكبيرة إلى أن يركع
فيثنى رجلية فخالته والله أعلم الرابع القراءة وتعين الحمد في الركعة
الأولى والثانية في كل صلاة ويضم إليها بعد سورتها في الفريضة مع
الاختيار وسعة الوقت لها فإن عجز عنها أضاف الوقت عنها اقتصر على الحمد
ولا يجوز الإخلال بحرف منها حتى التشديد بل والمذا المتصل مثل جاء
ونحوها ومثل الصائين ونحوها على الأحوط أن لم يكن أقوى ولا تبديل
حرف بغيره حتى الصاد بالطاء ويجب عراها على الوجه المنقول بأحد
القراءات السبع على الأحوط ويقوى الاكتفاء بأحدى العشرة وغيرها
وإن كان على طبق العربية المجازية والأحوط أن لم يكن أقوى ولو اشتباع
الضمير في نحو به وله مع تحريك ما بعده فيها خاصة ولزوم ترك الوقف على الحركة
والوصل بالسكون كذلك أن لزوم ادغام لام ال في الداء والتاء والثاء والتاء
والدال والراء والراء والسين والشين والصاد والطاء والطاء
والنون وادغام النون الساكنة سطر وحروف يملون فيها وفي باقي الألفاظ

الواجبة ولا تجب مراعات باقي الصفات حتى التخييم التريق في المراء و
 نحوها وان كان احوط ويجب فيها المولات والترتيب على الوجه المنقول
 والمجاهل لها وبغيرها من الاذكار الواجبة يجب عليه الشعام ولا يبعد جواز
 القراءة من المصحف وان كان الاحوط عن الحفظ سيما لمن كان حافظا للحج
 منها ويخير في الثالثة والرابعة بين الحمد وحدها وبين التيسير ولعله
 احوط والا فضل للامام اختيار الحمد ويجزئ سبحان الله والحمد لله والله
 الا الله والله اكبر مرة على الاظهر وثلاث على الاحوط واحوط منه الاستغفار
 بعدها مرة بل بعد كل تسبيحة مرة والاخرس يجزئ لسانه قاصدا بذلك
 الثلاثة او الذكر ويشير باصبعه على الاحوط ان لم يكن اقوى والعاجز عن
 القراءة الصحيحة يأتي بما يحسنه منها وكذا الذكر ولا يجوز ان يقرأ شيئا من
 سور العزائم في الفريضة فلو قرأها غائلا متعمدا بطلت صلوة على الاظهر
 وكذا لو قرأ بعضها على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو قرأها ناسيا بل وجاهلا
 فلا يبعد صحتها مع قراءة غيرها لو ذكر قبل الركوع فان لم يذكر حتى يسجد
 لها مضى في صلوته ولو ذكر قبل السجود لها فلا يبعد جواز السجود لها في
 الاثناء والاحوط اعادة الصلوة مع ذلك ولا بأس بقراءتها في النافلة وعليه
 السجود في اثناهما فاذا انقض من السجود قرأ ما بقي منها بعد اية السجدة وان
 كان السجود في آخر السورة فعليه قراءة الحمد بعد القيام ليركع عن قرائته على

الاحوط ان لم يكن اقوى ولا يجوز له ان يقر ما يقوت الوقت بقراءة فلو قرئ
 ذلك ففي بطلان صلوته اشكال ولا ان يقرن بين سورتين مطلقا فلو
 فعل عمدا بطلت صلوته على الاظهر ويجب الجهر في قراءة الصبح واولي المغرب
 والعشاء والاختفاء في قراءة الثالثة والاخيرتين منها وفي الظاهر مطلقا حتى
 ظهر يوم الجمعة على الاحوط ان لم يكن اقوى والاحوط ان لم يكن اقوى جوب
 الاختفات في التيسير القائم مقامها ولا اقوى ان الجهر عبارة عن ظهور جهر
 الصوت والاختفات همسة ان سمعه الغير والاحوط ان لا يسمع مع الاشكال
 وليس على النساء جهر والاحوط لها الاختفات مطر بل لا يعبد تعيينه عليها في
 محل الواجب على الرجل ويستحب الجهر بالبسملة في الاوليين بل والاحوط له
 ذلك كما ان الاختفات بها في الاخيرتين لا ينبغي تركه ولا يجوز ان يرفع
 صوته بها شديدا فلو فعل ذلك عمدا فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم اعادة
 الصلوة ولو في خارج الوقت بل والاحوط ذلك مع السهو وغيره وان لم يعبد
 عدم وجوبها معه الا في الوقت وكذا الحكم باقي الاذكار حتى المندوبة منها على
 الاحوط ان لم يكن اقوى ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد
 على الاظهر ولست اعلم ولا يجوز ان يقول امين بعد الحمد بل والاحوط ان لم
 يكن اقوى مطر ولو في القنوت ونحوه ولا ان يفرد الضحى او المشرق عن الاخر
 في ركعة وكذا الفيل ولا يلاف فلو جمعها فيها فالاحوط ان لم يكن اقوى على

البسلة بينهما ما وتيها على الوجه المنقول والله اعلم والاحوط تعيين
السورة قبل البسلة ثم يقصد لها ولا يبعد عدم وجوبه سيما مع
تعيين السورة عليه شرعا او عادة ولو في بعض الاحوال ولو عين السورة
وبسمل لها فلا يبعد عدم جواز ضم غيرها اليها سيما مع قرينة بعضها بعد
ولو شرع في التوحيد والحمد لم يحجز له العدول عنها الى غيرها الا الى الحق
او المنافقين في ظاهرها مع كونه صريحا لها وقد شرع في التوحيد ناسيا ويبطل
نصها ولا مضيقها ولو شرع في غيرها جاز له العدول عنها الى غيرها ما لم
يتجاوز النصف على الاقوى وان كان الاحوط تركه مطريهما مع بلوغ النصف
مع امكان اتمام ما شرع فيه والاعدال الى غيره مطلقا ولو تجاوزه ولو اراد
سورة فسبق لسانه مثلا الى اخرى عدل عنها ايضا كذلك ومهما عدل على البسلة
للثانية على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو اعتاد التسبيح في الاخيرتين مثلا
فقرء بهما واستأنف القراءة على الاحوط وله التسبيح على الاقوى ولو شرع
في التسبيح مثلهما او لعادة لم يحجز له العدول عنه الى غيره على الاحوط ان
لم يكن اقوى والله اعلم الخامس الركوع بان ينحني الى حديم كنهان
يضع بعض راحته على كعبته مطرحة في المنة على الاحوط ان لم يكن اقوى
واحوط منه الى ان يمكنه وضع تمامها عليها للرجل خاصة وطويل اليدين
او قصيرهما او نحوهما ينحني كالستوى ولو عجز عن ذلك ولو باعتماد ونحوه

اقتصر على الممكن منه مؤميا معه على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو لم يتمكن
 من شيء منه اوى براسه ان امكن والا فبالعينين والا فبواحدة منهما
 ولو كان كالراكع خلقة او لعارض فالاحوط ان لم يكن اقوى زيادة
 انحنائه لركوعه وبحسب الطائفة فيه بقدر واجب الذكر الذي هو سبحان
 الله ثلاثا او قدرها من مطلق الذكر سبحان رب العظمى على الاقوى والاحوط
 اضافة وبحمد الى العظیم او الثلاث تسبيحات خاصة وتجزى سبحان الله مرة
 مع الضميمة والاحوط ان لم يكن اقوى اشتراطها في المستحب منه فاذا
 فرغ منه وجب عليه رفع راسه منه وان ينصب مطمئا فيه بان يعتدل
 قائما وليمكن ولو سيرا ولو باعتماد ونحوه ويستحب التكبير للركوع بل الاحوط
 عدم تركه وان يكبر قائما رافعا يديه الى جناذتيه ويرسلهما ثم يركع
 ويجوز ان يهوى اليه بالتكبير على الاظهر وان يضع الرجل يديه على ركبتيه
 مفترجات الاصابع وان يرد ركبتيه الى خلفه ويسوى ظهره ويمتدق
 موازيا لظهره ولو تعدد بعض ذلك اقتصر على الباقي وان يعظم امام
 التسبيح سيما بالماثور ويسبح ثلاثا او خمسا او سبعا او تسعا فما زاد ما لم
 يعارضه مستحب اخر والا لو ان يقطع على وتر وان يقول ولو ما موصا
 على الاظهر بعد ان تصابه سمع الله تعالى لمن حمده ويجوز ذلك حال الرفع
 منه على الاظهر وان يحمد الله بعد بعه سيما بالماثور يكره ان يركع ويلاه

تحت جميع شياء بل لا يعبد كراهة ذلك في جميع الصلوة بل الأولى بروزها في جميعها
والأحوط أن لم يكن أقوى أن لا يجعل الحدى يديه على الأخرى ويدخلها بين يديه
ويكبر متكيس الرأس المنكبين والتمدد في الركوع والأول ترك جميع ما نافي الاستواء
والله أعلم السادس السجود في كل ركعة بأن ينحن إلى أن يساوى موضع جبهته ^{فقه}
على الأفضل بل الأحوط وأن كان الأقوى جواز علقه عنه بقدر أربع أصابع مضمومة
لا يزيد بل وجواز هبوطه عنه ولو بازيد منها مع صدق السجود عرفا سيما في
التبرجعي منه ويجب فيه مع صدق السجود عرفا أن يكون على سبعة أعظم الجبهة
ويجزئ المسمى منها على الأقوى والأحوط أن لا ينقص عن قدر اللد منهم بل
وأن يزيد عليه لئلا يستوعبها وباطن الكفين ويكفي المسمى منها ما لو ن
الأصابع وإن كان الأول استيعابها بل لعله لحوط والتوكيتين ويكفي فيها
المسمى والأحوط عين الركبة منها ما لو نامل الأبهاميين ظهر الأوبطان وثبهما
أفضل بل الأحوط ويجب الاعتماد عليهما ووضع اليهته على ما يصح السجود عليه
فلا يجوز مجرد اتصاله بها قبل السجود على الأحوط أن لم يكن أقوى ولا بأس
على الأقوى بالسجود على الكمر وطرف الرداء وكوم العمامة ونحو ذلك مما هو
حاصل ^ط له إذا كان مما يصح السجود عليه وكان منفصلا عن الجبهة حال السجود ^{عليه}
والله أعلم والطمأنينة فيه بقدر الذكر الواجب كما في الركوع إلا أن الأحوط هنا
إبدال العظيم بالأعلى ثم الرفع رأسه منه حتى يعتدل مطمئنا ثم يسجد مرة أخرى

كذلك تشترط رفع راسه منها وليستحب التكيه فيه اخذافيه ودفع امه بل
 الاحوط عدم تركه ولا فضل ان يكثر قائما ثم يجوع الى يديه التكيه هاويا
 اليه على الاقرب ثم يكثر بعد جلوسه منه وله حال رفعه منه ثم يكثر للثانية
 جالسا وله هاويا اليها ثم يكثر بعد جلوسه منها وله حال رفعه منها وان سبق
 بيديه الى الارض وان يرغم بانفذه بان يضعه على التراب ونحوه وان تنكس
 مواضع مساجده وان يدعو ويريد التسبيح على الواجب كما مر في الركوع و
 يدعوه بين السجدين سيما بطلب المغفرة ويقعد متورا كما يجب عقيب
 الثانية مطمئنا بل الاحوط عدم تركه ويدعو عند القيام بحول الله تعالى و
 قوة قومه واقعد واركع واسجد ونحو ذلك ويعتمد على يديه باسقاطهما على
 الارض سابقا بركبتيه ويجافي في سجوده بان لا يضع شيئا من جسده على
 ويحجج بدن راحيه ويكره الاقضاء بين السجدين كاقضاء الكاليان ويعتد بصدقه
 قد صير على الارض ويجلس على عقبيه او نحو ذلك بل الاحوط تركه واذا سقطت
 المنة للسجود استحب لها ان تبدأ بالعود بالركبتين قبل اليدين ثم
 تسجد لاحية بالارض متضمنة غير محججة ثم تجلس كجلوس الشاهد فاذا
 قامت انسلت اسفلا ولا ترفع عجيزتها ولا والله اعلم ولو تعدد
 قدر الانحاء اقتصر على الممكن منه مع باقي الواجبات ولو بان يرفع له ما
 يسجد عليه فيضع جبهته عليه فان عجز عنه اصلا او محي كالركوع وليكن انخفض

ولا يرفع له ايض ذلك ولو بان يوضع على الجبهة على الاحوط ان لم يكن اقوى
 ولو سجد على الصوف ونحوه غفلة لزمه ان يخرج يده عن الصوف الى ما يصح عليه السجود
 فان تعذر تحصيله بدون رفع راسه دفعه لطلبه وان لم يصلوته والا حو لا تقضا
 على ما تقدم في ضرورة منه والا حو اعادتها ايض ولو تعذر تحصيله معنى
 صلوة عند الضيق بل هو الا حو في السعة ولكن لا بد من اعادتها على الا حو
 ان لم يكن اقوى ولا لباس برفع باقي المساجد اذا وضعها حال الذكر وان كان
 الا حو تجنبه مع الاختيار ولا لباس بانخفاض موضع اليدين او الركبتين او
 علوه عن محل الجبهة بازدي من البتة مع صدق السجود عرفا وان كان الا حو
 تجنبه ولا يجوز انخفاض موضع الابهامين او علوه عن محلها بازدي منها على
 الا حو ان لم يكن اقوى ولو تعذر وضع الجبهة على الارض لد مل فيها ونحو
 فان لم يستغرق الجبهة احتقر حفيوة مثلا ليقع السليم منها على الارض فان تعذر
 ذلك سجد على جانبه الايمن فان تعذر رفعه الايسر فان تعذر فعله الزقن
 على الا حو وان كان قد يقوى التحير بين الجمع والله اعلم ثمرة من لواحق السجود
 سجود التلاوة والشكر اما الاول فيجب فور ابعاد الفراغ من الاية للشملة
 عليه في الترتيل وحتم فصلت والكنج واقراء على القاري والستمع مطر
 حق لو وقع ذلك منه حال الصلوة مع عدم بطلانها بذلك وحتى مع حصة
 القراءة او كراهتها او عدم رجحانها وفي وجوبه باستماع قراءة النائم والطير

ونحوهما اشكال اقرب العدم والاحتياط فيه مما لا ينبغي تركه ولا يجب السامع
على الاقوى وان كان الاحوط له ذلك اذ لم يكن مشغولا بصلاة والا
فالاحوط له التزكيا والاحتياط فورا كذلك للسامع فضلا عن غيره في
الاعراف والرعد والفخاويخ وسراويلهم والحق في موضعين والفرقان
والنمل وحش والانشقاق بل لا يبعد استحبابه بعد الفراغ من كل ايتيئها
امر بالسجود او فيها سجود مطر ويتعد بتعد السبب مطر ويقدم الواجب على
المندوب مع اجتماعهما والسابق على اللاحق ولو اقترن السببان تخيير بينهما
والاحوط ان لم يكن اقوى ترتب الحكم على لفظ السجود وان كان فعلا بعد
تمام الآية فعلا وقوة ولا بأس بفعله في سائر الاوقات والله اعلم وتجب
فيه النية بمقارنة التلهوي اليه الى وضع الجبهة على الاحوط الاقوى ويجزئها
القرينة والتعيين مع التعدد دون الوجه من الوجوب والندب ونحوهما
وان كان احوط والله اعلم ولا يشترع فيه تكبير قبله مطر ويستحب حين يرفع
راسه منه بل الاحوط عدم تركه ولا تشهد بعده ولا تسليم ويستحب فيه
الذكر ولو دعاء وان كان الماثور فيه اوله ولا تشتط فيه الطهارة من الخبث
ولا من الحدث من غير الحيض ولا يبعد اشتراط الطهارة منه في الوجوب
على المنة وان كان الاحوط لها عدم التعرض لسببه فان وقعت فيه فالاحوط
لها السجود حال الحيض وبعده ولا يعتبر فيه السترة والاستقبال لقبلة ولا يسجد

على غير الجهة من الأعضاء السبعة ولا يضعها على ما يصح السجود عليه ولا
 مساوات مواضع الأعضاء ما لم يخرج عن هيئة السجود وإن كان لا يحل
 مراعات ذلك كله والراكب أن يتمكن من السجود سجد ولا وجب عليه
 النزول لأجله مع الامكان ولا أوى وكذا الماشي يسجد فإن تعذر
 عليه أوى ولو نسيها أتى بها حين يذكر حتى في المندوبة والله أعلم وأما
 الثاني فيستحب عند تجدد النعم ودفْع النقم وعقيب الصلوة بلسائر
 أفعال الخير التي هي من النعم أيضا بل ولتذكرها وإن كان قد سجد لها بل
 لا بعد استحباب السجود مطروان لم يكن عن سبب ويكفي سجدة واحدة
 والأولى تشيئها بالتعفير بينه وبينها بل وبدونه على الأظهر ويستحب فيه أن يكون
 لأطيا بالارض وإن يذكر فيه والأولى كونه ثلاثا فصاعداً شكراً أو عفواً أو
 نحوهما وإن يدعوه وفي التعفير بالمأثور والأولى مراعات ما يعين في سجود
 الصلوة على نحو ما مر في سجود التلاوة والله أعلم السابغ الشاهد بعد كل
 شائبة وفي آخر التشيئة والرباعية ويجب فيه الجلوس بقدره مضطراً
 بأس يترك يده ونحوها مما لا يصير مضطرباً ولا حوطاً أن لم يكن أقوى أن
 يقول فيه أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً
 عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد مرتباً له على الخواص بوجوه
 فيه معرباً له على النسخ المعبر ولا فرق في ذلك بين الفريضة والمنافعة على

الأظهر ويستحب فيه ان يجلس متوركاً وان يزيد عليه من ذكر وتحميد و
 مطر وان كان الأول هو الأتيان بالماثور عنهم في ذلك ولا بأس بان يقو
 وتقبل شفاعته وادفع درجته في الثاني كالاول وان كان الأول عدم
 قصد الخصوصية به فيه بخلاف الأول ويستحب للمئة ان تجلس على التibia
 وان تضم في ذخيرها وترفع ركبتيها من الأرض ليس كما يفعل الرجل وان ساء
 لها ذلك والله اعلم الثالث من التسليم والاحوط ان لم يكن الاقوى وجوب فعله
 بعد التشهد الذي هو الآخر على الاظهر والاقوى وجوب السلام عليه كما
 يسقط وجوبها مع الايتان بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين التي
 يقوى استحبابها كالسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وان كان
 الاحوط الايتان به ثم سابقة ثم سابقة ثم اضافة ورحمة الله وبركاته ويجب
 فيه ما يجب في التشهد من الجلوس والطمأنينة وغيرها وكذا ما ينبغي فيه
 ويكره لا يجب فيه قصد الخروج به ولا قصد التحية به للملائكة والانبيا صلوا
 غيرهم وان كان ذلك احوط كما ان الاحوط ان لم يتعين عدم قصد
 الدعائية به وانما يقصد مثل ما شرع الشارع على نحو ما شرع اجمالا وكذا
 في التسليم على النبي صلى الله عليه وآله ان يقصد به الدعاء له بعدد ون التحية الاحوط
 افراد مطر التسليم بنية القرينة ونحوها وان كفت عن هانئة الصلوة على الاظهر
 والله اعلم ويستحب ان يسلم المنفرد تسليمة واحدة الى القبلة مؤمياً بمؤخر

الى يمينه وكذا لامله على الاظهر ويستحب للمأمور ان يسلم مرتين الى القبلة
 ان كان على يساره واحد ويؤمى بوجهه يمينا وشمالا او يمينا خاصة والله
 اعلم اما المسنونة فخمسة الاول التوجه بست تكبيرات بان يكبر ثلاثا ثم
 يدعو بالمأثور ثم يكبر لثنتين ويدعو ثم يكبر ويدعو ثم يكبر ويتوجه
 وله التكبير سبعا وله التكبير خمسا وثلاثا ولو لاء والظاهر عموم ذلك
 كله للثلاثة خصوصا في اول ركعة من نافلة الظهر ونافلة الليل ونافلة
 المغرب وفي صلوة الاحرام والوتر بل والوترية بالشفع والله اعلم الثاني
 القنوت على الاصح بعد قراءة كل قافية قبل الركوع حتى الشفع على الاظهر
 كذلك في الوتر ويستحب فيه الدعاء ونحوه خصوصا بالمأثور وافضله كلمات
 الفرج ولا بأس بالقنوت بغير العربية فضلا عن المأثور منها مع صدق الدعاء
 ونحوه عليه وان كان الاحوط تركه ويستحب التكبير ورفع اليدين به في
 ابتداءه ويستحب التحمير به مطر ولو نسيه فان ذكره قبل وصوله الى حد الركوع
 انصب وقت وان ذكره بعده قضاءه بعد الركوع ولو لم يذكر حتى سجد
 قضاءه بعد الفراغ وهو جالس وان ذكره بعد انصرفه عن مصلاه قضاءه
 مستقبل القبلة والله اعلم الثالث ان ينظر قائما غير قانت الى موضع سجود
 وقانت الى باطن كفيه ولكع الى ما بين رجليه وساجدا الى طرف انفه
 وجالسا الى حجره الرابع ان يضع يديه قائما على فخذيه سجدا وكنتية قانتا

تلقاء وجهه وركاعا على ركبتيه وساجدا بجذاء اذنيه وجالساً على فخذه
صاماً صابغة كل ذلك كله الا في حال الركوع ويستحب للمرأة حال القيام ان تفتح
بين قدميها وان تضم يديها الى صدرها فاذا ركعت وضعت يديها الى
ضم اصابعها على فخذيها فوق ركبتيها وان امكنتها ووضع بعض راحتيهما
عليهما كما سبق والله اعلم الخامس التعقيب وهو ان يجلس بعد هذا الدعاء
ومسئلة ونحوها مخصوصا بالثور وفضل شيخ الزهراء فيذكر اربعاً
وثلاثين ثم يحمد ثلثاً وثلاثين ثم يستحب كذلك وليقل بعده لا اله الا الله
والاول ان يجعله بعد التكبيرة ثلثاً اربعاً يدبر بكل تكبيرة بل وبعد الا لله
وحده وحده الى اخره ولا بأس بذلك في كل صلاة حتى النوافل والله اعلم
المقصد الثاني في تركها وهي واجبة ومن دونه فالواجبات عشرة الاول
ترك الحدث مطر فلو فعل فيها بطلت مطر ولو سهوا ولو في شاة التشهد على
الاظهر نعم لو وقع منه ذلك بعد التشهد فلا يعيد انها لا تبطل به ولو عدا وان
انتم به وان كان الاحتياط فيه مما لا ينبغي تركه الثاني ترك وضع اليد اليمنى على
اليمنى مطر فلو فعله عمداً بطلت لاسهوا على الاظهر وان كان الاحتياط
والاعادة مطر ولا يعيدان وضع اليسرى على اليمنى كذلك ولو فعله عن غير
التقية او لرض ونحوه لم تبطل مع ضيق الوقت واما مع السعة فالأحوط ان
يكن اقوى لزوم اعادة تمامي الامكان خصوصاً في غير التقية والله اعلم

الثالث ترك الالتفات الى عكس القبلة فان التقى اليه ولو بوجه بطلت مط
ولو سهوا على الاظهر وان كان الاحوط فيه الاتمام ثم الاعادة الرابع ترك الكلا
بحرفين ولو حكم فصاعدا والاحوط ترك الحرف الواحد يعرفون كان الاظهر جواز
غير المفهم منه ولا يظهر لزوم ترك الالين والتاوة ونحوهما مع تولد حرفين منها
فضلا عن الالفاظ الدالة على ذلك كاج ونحوه فلو تكلم في صلوة ثم عمدا
بطلت مط حتى لو كان مكرها عليه على الاظهر ولن كان الاحوط له اتمامها
ثم اعادتها ولو كان ناسيا لم تبطل ولا باس بقراءة القرآن والذكر والدعاء
حتى لو قصد بها التنبيه بالسمع ولو قصد بها اصالته منفردا بدون قصد للتنبيه
الاثر بالقراءة ونحوها بطلت بها صلوة على الاظهر بل وكذا الو قصد هما معا
على جهة التركيب على الاحوط ان لم يكن اقوى وكذا لو لم يقصد بالسمع كما
والله اعلم الخافس ترك القهقهة فلو وقعت منه ولو قهرا بطلت صلوته
واما الوقعت منه سهوا فلا تبطل بها ولا باس بالتمسك ما لم يظهر معه صوت
فيكون قهقهة والله اعلم السادس ترك الفعل والسكون للمأخوذ
الصلوة فلو فعله عمدا بطلت صلوته ولو فعله سهوا وقهرا او لضرورة فلا
تبعده الصحة وان كان الاحوط هو الاتمام والاعادة ولا باس بالافعال القليلة
التي لا تنحى بها الهيئة ولا تستلزم منافيا اخر كغسل الوضوء بل وغيره من
النجاسات مع كون الماء قريبا اليه وكاد خال اليد في الكلف واخراج الدم

منه وفركه باليد كالشيء الى نخامة وحكمها ثم رجوعه القهقري الى مكان
صلوة وكالمشي خطوتين وثلاثا والخطاط لتناول العصر وضالتهما للجل
وكوي الرجل بالحصاة ورمي الكلب غيره بالحجر وضرب الخائط بالايقاط
وضم الجارية اليه وتصفيق المدة وضربها على فخذها لاداء السلام وحملها اليها
وارضاءه له وهي تشهد واقعاده في حجرها وتسكته وتضعه وقتل
الحية والافعى والعقرب والفأرة والقمل والقمل والقمل او دفنها في الحصى
ان يقتل عليها او يصيبها في ثوبه حتى ينصف وان يرميها خارج المسجد او
يدفنها تحت رجله وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه حمل مامة وكان يضعها اذا سجد و
يحملها اذا قام ثم وكعد الركعات بالحصى او بالحاتم وحك الجسد ومسح الجبهة
ومسح السن وباطن الفم بالثوب وحك خرو الطير ونحوه عن الثوب مسلكه
وقلع السن وقطع الثالول ونحوه الى غير ذلك ولو كان التصفيق ونحوه
على وجه اللعاب ابطال طر مع العمد على الاظهر وان كان الاحوط المصون
فيها ولاعادة والله اعلم السابغ ترك البكاء لامور الدنيا الفائنة كالميت و
ذهاب المال ونحوهما فلو تعمده بطلت صلوة وكذا لو وقع بدو وضوء
على الاقوى ولو كان سهوا لم يبطل على الاظهر ولاحوط ان لم يكن اقوى لنز
تجنب البكاء على الامور المطلوب وقوعها كالرزق ونحوه بل على الحسين
مثلا فضلا عن العلماء ونحوهم وان كان لو وقع منه بدون اختيار لم يبطل

صلوة على الاظهر والاخوط اعادتها ايضا وكذا الوبكي على الغائبة بغير صوت ولو
 تعمداً في كل من الامرين لزمنة الاعادة في الوقت خاصة لا في خارج على الاظهر
 وان كانت فيه ايضا اخوط ولا باس بالبكاء من خشية الله تعالى ومن محض الخاطبة
 معه تعالى ولو لم يرد بالخلو به ولحبه تعالى وشوقا اليه ونحو ذلك ومن احوال
 الاخوة والنعيمها بل هو من افضل الطاعات في الصلوة وغيرها بل يستحب فيها
 فضلا عن غيرها التباكي حتى يبكي بل وتذكر الاموات فاذا رقبكي لله تعالى
 ودعائها احب من الخير ولو رزقا ونحوه والله اعلم الناس ترك الاكل والشرب
 فلو اكل او شرب عمدا اعاد صلوته في الوقت خاصة مع حصول القربة له على
 الاظهر ومطر على الاخوط ولو كان سهوا لم يعد مطر وكذا في القهر ونحوه على
 الاظهر ولا باس بابداع ما يختلف في الاسنان بل ولا بابداع الخاتمة ونحوها
 بل لو وضع سكرة في فيه قبل الصلوة فلا تبات وابتلعها فيها مع ريقه فلا باس بل لو
 كانت في فيه قيمة قبلها وابتلعها فيها من غير موضع لها فلا باس الا ان الاخوط
 تركه الاخيرين ولا باس بالشرب في صلوة الوقت مع نية الصوم ومطر وخوف طلوع
 الفجر ومع عدم استلزامه استدبار القبلة ونحوه والاخوط فعليه حال القنوت
 خاصة مع كون الوقت مندوبا واخوط منه تركه مطر واختيار تعجيل الوقت بلا
 قنوت طويل والله اعلم الناس ترك عقص الشعر للرجل على الاخوط ان لم يكن
 اقوى فلو تعمدا الصلوة كذلك اعادها بل او قهر عليه فذلك ولو كان ناسيا

فلا تثنى عليه والله اعلم العاشرة ترك الالتفات بكلمة الى نفس المشرق والمغرب
 اولى ما بينهما مع الخروج عن الاستقبال المعتبر فلو تعمدت بطلت صلواته ولو
 كان سهواً ولو شبهه فان كان اليهما فالظاهر البطلان وان كان الاحوط الانتهاء
 ثم لا عادة مطروان كان الى ما بينهما فالظاهر الصحة والله اعلم ويكره الالتفات
 اليهما بالوجوب الا لحوط تجنبه بل قد يتعين مع فرض استقبالهما ابتداء الوجه
 بحيث يرى من خلفه فان فعله مع عمداً عاد بل وكذا في السهو ونحوه على الاحوط
 ان لم يكن اقوى ويكره اذا كان الى ما بينهما بل الا لحوط تجنبه ويكره الثأب و
 التقطى والعبث ونفخ موضع السجود والتشم والبصاق ورفقة الاصابع وليس
 الخف الضيق ومدافعة الاجنحين والوسج والنوم مع الاختيار واما مع الضرورة
 كضيق الوقت او عدم امكان الطهارة له فلا يجوز له نقض طهارته بل وكذا
 لو كان متطهراً بالماءية مع تمكنه بعد من الترابية خاصة على الاحوط ان لم يكن
 اقوى ويكره التأوه والانهين مالم يتولد منها حرفان الى غير ذلك مما ينافي
 الاقبال والخشوع والله اعلم **ثم** مثل اذا عطس المصلح وسمع العطسة فليجهد
 الله تعالى ويصل على النبي وآله ولا يأس بان يقول للعاطس المؤمن يرحمك
 الله تعز فيجيبه يهديكم الله تعز ويصلح بالكم او يغفر الله تعذلك ولنا ولو كان
 في الصلوة ايضاً ويستحب ذلك في غير الصلوة حتى بالنسبة الى الصبي اذا
 عطس ويتأكد قوله ذلك للعاطس اذا حمد الله تعز واكد منه اذا صلى مع ^{لك}

على النبي وآله تبارك الله رب العالمين وصلى الله تعالى على محمد وآله
 اهل بيته ونحوه ولا يجب عليه الجواب على الاظهر وان كان احوط بل لا ينبغي تركه
 ويكفي الرد بصيغة الجمع ولو دعى لجماعة واطاهر ان استحبابه لهم عيني والله
 اعلم واذا سلم عليه وجب عليه الرد بمثل ما قيل الحق لوقيل السلام عليكم مرة بها ابر
 على الاحوط ان لم يكن اقوى وكذا لا يرد بالاحسن الا اذا سلم عليه به ولو قيل
 له عليكم السلام فالاحوط ان لم يكن اقوى لزم وترك رده فيها وبالعكس في
 غيرها وكذا الوكيل له سلام ونحوه ولو سلم عليه بالمحسن او غير العربي فالاحوط
 رده بالصحيح بسلام عليكم ونحوه فاصدا به ما في الواقع من رده التحية والقرآن
 ونحوها ولو سلم عليه الاخرس فالاحوط ان الرد عليه كذلك وكذا الوسلم عليه
 رياء مثلا ويجب رده بالجمع في غيرها على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو ترك
 التحية سلاما لم يجب ردها على الاظهر وان كان احوط في غير الصلوة بل
 لا يجوز فيها الا ان يقصد بها ما في الواقع او الدعاء ونحوه فيجوز فيها على الاظهر
 ولا بأس بالماثلة في الرد في غير الصلوة وان كان الاحوط تقديم الظرف فيه
 ويجب الرد فورما فان اخره عصي وجاء به في الزمن الاخر على الاحوط وان
 كان قد يقوى عدم وجوبه ولو ترك حال الصلوة مع تشاغله في نصب القراءة
 ونحوها فالاقرب بطلانها مع علمه بحتم القراءة مثلا ولو نزل في القعدة بها ولا
 فالوجوب صحتها ويجزئ رده بعض المكلفين من المسلم عليهم وان استحب لهم الرد

في غير الصلوة ولو سلم الصبى المتميز وجب رده على الاظهر ولو في الصلوة
وان كان الاحوط فيها كما سبق ويجب سماع المسلم الرقعة عليه ولو تغدركها
ولو شرب عاسق على الاظهر وان كان الاحوط مراعات التقدير فيه فيحجب
لولا المانع من طرش ونحوه لسمع ولا يسلم على اهل الذمة الا الحاجة ولا بأس
بالرد عليهم في غير الصلوة بقول عليكم او عليكم ولو بالواو وان كان لا
تركها ولاولى ترك السلام على المصل الجاهل بالحكم دون العالم به والله اعلم
بان يذكر الله تبارك وتعالى في سائر احوال الصلوة مع عد صفات الموالاة ونحوها
به ولو بطلب المباحات لدينية حتى المكروهة ولو بالمحذور لو بغير العربية على
الاظهر وان كان الاحوط بالعربية الصحيحة بل الاولى ترك طلب المباحات من حيث
هي دينية ولا يجوز ان يطلب محترماً ولو في غير الصلوة ولو طلب فيها مستعمل بطلت
الاسماء ولو اكره عليه فلا يبعد البطلان به وان كان الاحوط الائتمام والا مائة
وكذا لو كان جاهلاً بخرمها او بخرم المدعوب ولو كان عالماً بهما ولكن قد
جهل الموضوع كما لو نغم نصب شخص فقال اللهم العن مع كونه مؤمناً في الواقع
فالظاهر الصحة ولو قرأ دعي رياء فالظاهر البطلان به وان كان اتمامها ولا علة
احوط والله اعلم ولا يجوز قطع الفريضة اليومية اختياراً بل وكذا غير اليومية
حتى المندوبة ونحوها على الاظهر بان المعادة جماعة ونحوها على الاحوط
ان لم يكن اقوى ولا بأس بقطع النافلة على الاقرب وان كان الاحوط تركه

ولو خشي الضرر ولو على غير من نفس وعضوا وعرض جازله قطع الفريضة
 لدفعه وكذا الخوف تلف المال وفقد الغريم أو نحو ذلك وإن كان الأول بل لا يجوز
 تركه في اليسير من المال بل يطلق ما لا ضرر بقوله والله أعلم **الباب الثالث**
 في أعداد الصلوة والمفروض منها صلوة اليوم واللييلة والجمعة والعيد
 والآيات والطواف والنذر وشبهه وما عد ذلك مسنون أما اليومية فصح
 فوافلها فمعلومة في نفسها ومما مر وأما الجمعة فالأظهر عدم شرعية تاني
 زماننا ونحوه فلا ثمرة مهمة في التحريض لأحكامها وأما صلوة العيد فالأظهر
 عدم وجوبها في نحو زماننا كما أن الأقوى استحبابها فيه جماعة وفرد إلا
 أن الأحوط أن الجماعة لأفضل إلا مع خمسة فصاعد أمع التمكن من الواحد في
 فرسخ ومن الخطبتين بعدها ووقتها ما بين طلوع الشمس إلى الزوال و
 الأفضل عند ارتفاعها بل هو أحوط وهي كعتان كالصبح إلا أنه يكبر ثم يقرأ
 ثم يكبر خمسا ويقت بعد كل تكبير ثم يكبر السابعة ويكعي بها ثم يسجد ثم
 يقوم فيقرأ ثم يكبر أربعاً ويقت بعد كل تكبير ثم يكبر للركوع والأفضل
 فيما قرأه الأعلى والغاشية والشمس وشبهها ولا يشترط في القنوت لفظ
 خاص ولا يبعد استحبابه بل واستحباب التكبير الزائد وإن كان الاحتياط فيها
 سيما في الثاني مما لا ينبغي تركه ويستحب رفع اليدين مع كل تكبير والله أعلم
 ويستحب التكبير في العيدين أما في الفطر فبعد أربع صلوات أو لها المغرب

وأخرها العبد في الأول إضافة الظهر بل العصر إليها بان يقول الله أكبر الله أكبر
والأول لله أكبر بل الله أكبر أيضا إلا الله والله أكبر الله أكبر الله أكبر الله
الحمد لله أكبر على ما هدينا بل والحمد لله على ما هدينا وله الشكر على ما
أولانا والحمد لله على ما أولانا وبلائنا بل والله أكبر على ما رزقنا من جهة الأنعام
والحمد لله على ما أبلانا والحمد لله بكرة وأصيلا وأما في الأخرى فبعد خمسة
صلوة أولها الظهر منه إذا كان في منى وفي سائر الأمصار بعد عشرة صلوات
كذلك والأول الاثنان بهذا التكبير فيه وفي الفطر بعنوان القرية المطلقة غير
ملاحظة الخصوصية والله أعلم وأما صلوة الآيات فوجب لكسوف الشمس من
القرن بل للزلازل تبدل ولجميع أخاويق السماء كالرياح والظلمة الشديدة أو
نحوهما مما يحصل به الخوف لعامة الناس وغالبهم على الأقوى ووقتها
في الكسوفين من حين الابتداء إلى الخذلان على الأقوى والأحوط
التي قلنا ان لم يسع الأول لها أو كان قد تواتر عنها ابتداء أو نحو ذلك ولو علم
بأنه لا يسعها الثاني أيضا لم يجب عليه على الأقوى والأحوط ان لم يكن أقوى
وجوب المبادأة إليها إلا ان يعلم بسعة الوقت الأول لها وأما في الرياح و
نحوها فالأحوط ان لم يكن أقوى لزوم المبادأة إليها السكن فية ما لو سكنت
بأدوم فسكنت قبل الشروع فيها لم يجب عليه على الاظهر وان كان أحوط و
كذلك الحكم في الزلازل إلا أنه إذا سكنت قبله فالأحوط ان لم يكن أقوى لزوم

فعلها عليه من غيرنية آء ولا قضاء وجاهل الأقرين لا قضاء عليه إلا ما حشر
 القرض وإن كان الأحوط له القضاء مطر وجهل الباقي حتى الزلزلة لا يجب فعلها
 عليه على الأظهر وإن كان أحوط سبها في الزلزلة وأما العالم بذلك فلا أقوى وجوب
 القضاء عليه مطر ولو كان قد ترك فعله ناسيا أو اللطاعم وأما كيفية أركعتان
 كالصبي إلا أنه في كل ركعة خمسين كوعات يكبر ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع
 ثم يرفع رأسه ثم يقرأهما ثم يركع إلى أن يتم خمسا كذلك ثم يسجد ثم يقوم فيقرأ
 ويركع كذلك ثم يتشهد ويسلم وله أن يقرأ الحمد الأول قبل الركوع الأول ويقرأ سورة
 على الخمس وكذلك في الثانية وله تفريقها على ما دون الخمس ولكن إذا ختمها قبل ركوع
 أعاد الحمد بعده والأحوط كون الخامس عن آخر سورة فلو كان عن غير أجزاء انتهأها
 بعد قيامه من السجود ثم يركع السادس والأحوط إعادة الحمد ثم إتمامها قبله ويستحب
 فيها أطالها بمقدار زمانها وإن يعيد الصلوة أن فرغ منها قبل الأخذ في الأجزاء
 بل وقبل تمامه فإن لم يعدها قبل جلس في نصلاه يدعو ويدعو ويذكر الله تعالى إلى الخلع
 وإن يطول الركوع والوقوف والسجود بقدر القراءة وإن يقرأ السور الطوال مع
 احتمال السعة وإن يكبر بعد كل ركوع إلا الخامس والعاشر فيقول سمع الله لمن حمده
 وإن يفتت قبل كل ركوع شفع ولو اتفق الكسوف مثلا في وقت فريضة فإن اتسع
 وقتهما يقينا فلا أقوى التحجير بينهما وإن كان الأول تقديم الفريضة بل هو
 أحوط وإن خشي فوات وقت أحدهما خاصة قدمها على الأخرى ولو خشي فواتها

معاقدم الفريضة ولو دخل وقتها في أثناء صلوة الكسوف مثلاً انتهى مع سعة
وقت الفريضة وقطعها مع ضيقة طار و صلى الفريضة ثم عاد إليها فأنه ما من حيث
قطعها بثبوتها احتياطاً ولو تضيق وقت الكسوف وهو في أثناء الفريضة
مع سعة وقتهما قطعها و صلى الكسوف ثم استأنفها وان عاد إليها مع ذلك كان
أحوط والمأمور لا يدخل مع الإمام إلا إذا أدركه أول الخمس من الأول أو الثانية
على الأحوط أن لم يكن أقوى والله أعلم وأما صلوة الطواف والنذر فلهما محل
آخر وأما المندوبات فلا يحصر لها كصلوة الاستسقاء التي هي كصلوة العيد
مع القنوات بسؤال الرحمة بذنول الغيث وإجراء الأعيان سبباً بالماثور عنهم
والأول أن يصوم الناس ثلاثة أيام ويخرجوا في الثالث والأول كونه الاثنين
فإن لم يتيسر فالجمعة إلى الصبح أحفاد على سكينته ووقاد مع الشيخ والاطفال
والعجائز وإن يفرق بين الأطفال أمهاتهم فإذا فرغ الإمام من صلواته
ودأته ثم يصعد المنبر فيحوله أخرى ثم يستقبل القبلة فيكبوا الله تعالى مائة
ثم يلتفت إلى يمينه فيسبح الله تعالى مائة ثم يلتفت إلى يساره فيهلل الله تعالى
مائة ثم يستقبل الناس فيحمد الله تعالى مائة كل ذلك يرفع بصوته ويتابعون
ثم يخطب يبالغ في دعائه سبباً بالماثور ثم بعد الخطبة يجوله ثلثة ولا بأس بتبعية
المأموم له في ذلك والأول تقديم الخطبة قبل الأذان كما رأينا كما أن الأول يستبها
في المقامين فإن تأخرت الإجابة كثر واذل حتى تدرهم الرحمة و كصلوة

الاستحباب و صلوة الحاجة و صلوة الشكر و صلوة الزيارات بآدابها التي تكفلت
 به المصاييح والمزارات ولا لباس بالعمل بما فيها في ذلك وغيره انما يشترط ان يقبل
 كل كعتين منها بتسليم ويستحب في شهر رمضان الف ركعة زيادة على التي تبتدأ بها
 وتفصيلها المذكور فيها ايضا وكذا صلوة الاثيرة و صلوة فاطمة و صلوة جعفر
 و صلوة ليلة الفطر و يوم الغدير و ليلة المبعث و يومه و ليلة النصف من
 شعبان و اول كل شهر و ليلة الدفن و ليالي جرب و شعبان و في سائر العظيمة
 وغير ذلك ولا لباس بان يصل جميع النوافل جالسا من دون علة ولا لعل ان
 يجعل كل كعتين بتسليم بدل ركعة ولو قام باخر السورة فركع به حسب
 صلوة القائم انما لا لباس بتلقيق صلوة واحدة من جلوس في ركعة و قيام في آخر
 مطر على الاقوى وان كان الاخط تركه مطر والله اعلم **الباب الرابع** في
 التوابع وفيه فصول الاول في احكام الخلل هو اما عن عمد او سهوا او شكا اما
 الاول فان كان مع العلم بالحكم بطلت به صلوة مطر وان كان المنزلة ليس يمكن
 او شوطا ولو جزم بها وكذا لو تعذر المانع فيها وكذا ان كان ذلك عن جهل بحكم مع
 تقطعه للسؤال عنه حال العمل و اما مع عدم تقطعه بذلك حاله فالأخط انه كذلك
 الا في الجبر والاختفات ولكن لا يبعد اجراء حكم الناسي عليه لو جهل بخاتمة موضع
 السجود فالأخط ان لم يكن اقوى لزوم الاعادة عليه و القضاء وان كان احوط وكذا
 لو سجد على ما لا يصح السجود عليه جملا او نسبانا ولو جهل كون الملبوس من اقبح الصلوات

فيه وان من الماكول وغيره مثل الحجر الصلوة فيه فان صلى فيها عاده وان تكرر
انه ما تصح فيه الا مع احراره لينة التقرب للعقل ونحوها فتصح ان يتبين انه من
تبيين انه من غيره لم تصح وان استمر الجمل اعادة في الوقت بل في خارجة على الاحوط
وان لم يقرب على الاظهر ولو جمل كون نحو الشعر الذي على الثوب الذي تصح فيه من
ايمام فلا بأس بالصلوة فيه وكذا في جمل العظم الجهور كونه من ايمام وان كان الاحوط
تركها فيه ما يرضى والله اعلم ولما التمسوا ان اخل بركن اعادة ما طرأ ولو زاد جزءا مطر
عمدا او ركنا سهوا بطلت صلوة الابن يادة اليتيم سهوا على الاظهر بل الا في زيادة التكبير
سهوا على الاقرب ولو زاد ركعة بطلت صلوة مطر على الاظهر ولو نقصها مثلا سهوا
فان ذكر قبل ما يبطل الصلوة اتمها مطر وان ذكر بعد اعادة ما كان ذلك ولو ذكر بعد
الكلام ونحوه مما لا يبطلها سهوا اتمها على الاظهر والاحوط اعادةها ولو لم يدركها
حتى تلبس بصلوة اخرى فلا يعيد بطلان الاولى وصحة الثانية فان كانت
لاحقة عدل بها الى الاولى مع امكانه والا مضى فيها واستأنف الاولى والاحوط
استينافها ايضا وكذا الحكم فيما لو نسي السجدةتين وما بعد هامن الاخيرة ولم
يذكر حتى شرع في صلوة اخرى وآتم الوتسي سجدة وما بعدها منها ولم يدرك حتى
شرع في اخرى فلا يعيد صحة الثانية فاذا فرغ منها قضى ما فات من الاولى حتى التسليم
الاحوط كما ان الاحوط اعادةها بل اعادة الثانية ايضا والله اعلم ولو تركه سجدةتين
ولم يعلم اتمها من ركعة او ركعتين فان لم يدرك الا بعد الفراغ لزمته الاعادة

في الوقت على الاحوط ان لم يكن اقوى ومط على الاحوط واحوط منه اضافة
 قضاء السجدين ايضا مع سجودى السهو وان ذكر ذلك في الاثناء فلا فرق جوا
 القطع له ولا استيناف وان كان الاحوط اتمامها مع اضافة ذلك ثم لا حد لذلك
 وان اخل بواجب غير ركن فان لم يكن كحتمه دخل في ركن كما في نسيان القراءة وغيرها
 حتى ركن وفي الواقع منه ونحوه حتى سجدا وحتى خرج عن ركن كما في نسيان ذكر
 الركوع وغيرها حتى رفع راسه منه بان خرج عن حد الركوع وفي نسيان الطائفة و
 غيرها في السجود حتى رفع راسه منه مضى في صلوة ولا تلافاه حتى الجهر والاختفاء
 في موضعه على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو ذكر حال القيام في الثالثة انه قد نسي
 سجدة من الركعة الثانية او تشهد الزم ان يهدم ويسجد ثم يتشهد على الاحوط
 ان لم يكن اقوى ولو تكرر المنسي بين الشاهد والسجدة من الركعة الاولى فالاحوط
 له ان يهدم ويتشهد ويمضي في صلوته ويقضى السجدة ولو نسي الحمد حتى قرأ سورة
 استأنف الحمد وسورة والاحوط اعادة الاولى ولو نسي الركوع قائما فهو في السجود
 وذكر قبل وضع جبهته على الارض قام ودكع واتم صلوته والاحوط اعادتها ايضا
 ولو نسي السجدين وذكرهما قبل الركوع تلاهما واتم صلوته والاحوط ان لم يكن
 اقوى اعادتها ايضا ان كان النسيان بعد هويتهما وجلس لهما ولو نسي سجدة
 واحدة وذكرها قبله ايضا تلاها صاع الجلوس قبلها ان لم يكن قد سبق منه على
 الاحوط ان لم يكن اقوى ومضى في صلوته ولو لم يكن كرها وادار الركوع الركعة الثانية

فيه وإنه من المأكول وغيره مثلاً يجوز الصلوة فيه فإن صلى فيها أعادها وإن
أنه ما تصح فيه إلا مع إحراره نية التقرب للعقل ونحوها فتصح أن يتبين أنه من
تبيين أنه من غيره ولم تصح وإن استمر الجمل أعاد في الوقت بل في خارج على الأحوط
وإن لم تجب على الظاهر ولو جمل كون نحو الشعر الذي على الثوب الذي تصح فيه من
إتمامه فلا بأس بالصلوة فيه وكذلك في حمل العظم الجمل كونه من إتمامه وإن كان لا يحوط
تركها فيه مما يرضى والله أعلم وأما التمهؤ فإن أخل بركن أعادها مطر ولو زاد جزءاً مطر
عما أورد كذا سهواً بطلت صلوة الأول بزيادة النية سهواً على الظاهر بل لا في زيادة التكبير
سهواً على الأقرب ولو زاد ركعة بطلت صلوة مطر على الظاهر ولو نقصها مثلاً سهواً
فإن ذكر قبل ما يبطل الصلوة أتمها مطر وإن ذكر بعد أعادها كذلك ولو ذكر بعد
الكلام ونحوه مما لا يبطلها سهواً أتمها على الظاهر ولا يحوط أعادتها ولو لم يذكرها
حتى تلبس بصلوة أخرى فلا يعيد بطلان الأولى وصحة الثانية فإن كانت
لاحقة عدل بها إلى الأولى مع إمكانه ولا يضي فيها واستأنف الأولى ولا يحوط
استينافها أيضاً وكذلك الحكم فيما لو نسي السجدين وما بعدهما من الأخيرة ولم
يذكر حتى شرع في صلوة أخرى وأما لو نسي سجدة وما بعدها منها ولو لم يذكر حتى
شرع في أخرى فلا يعيد صحة الثانية فإذا فرغ منها قضى ما فات من الأولى حتى التسليم
الأحوط كما أن الأحوط أعادتها بل إعادة الثانية أيضاً والله أعلم ولو ترك سجدة تين
ولم يعلم أتمها من ركعة أو ركعتين فإن لم يذكر الأبعد الفراغ لوضوءه الأحادة

في الوقت على الاحوط ان لم يكن اقوى ومطر على الاحوط واحوط منه اضافة
 قضاء السجدين ايضا مع سجودى السهو وان ذكر ذلك في الاشياء فلا وترجوا
 القطع له ولا يستيناف وان كان الاحوط اتمامها مع اضافة ذلك ثم لاها وذكر ذلك
 وان اخل بواجب غير ركن فان لم يدين كحتمه دخل في ركن كما في نسيان النقرة وغيرها
 حتى ركن وفي الرفع منه ونحوه حتى سجدا وحق خرج عن ركن كما في نسيان ذكر
 الركوع وغيره حتى رفع راسه منه بان خرج عن حد الركوع وفي نسيان الطائفة و
 غيرها في السجود حتى رفع راسه منه مضى في صلوة ولا تلافاه حتى الجهر والاختصاص
 في موضعه على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو ذكر حال القيام في الثالثة انه قد نسي
 سجدة من الركعة الثانية او تشهد الوضوء ان يهدى ويسجد^١ يتشهد على الاحوط
 ان لم يكن اقوى ولو تردد المنسي بين التشهد والسجدة من الركعة الاولى فلا احوط
 له ان يهدى ويتشهد ويمضى في صلوته ويقضى السجدة ولو نسي الحمد حتى قرأ السورة
 استأنف الحمد وسورة ولا احوط اعادة الاولى ولو نسي الركوع قائما فهو في السجود
 وذكر قبل وضع جبهته على الارض قام ودكع واتم صلوته ولا احوط اعادتها ايضا
 ولو نسي السجدين وذكرهما قبل الركوع تلافهما واتم صلوته ولا احوط ان لم يكن
 اقوى عادتها ايضا ان كان النسيان بعد هويتهما وجلسا لها ولو نسي سجدة
 واحدة وذكرها قبله ايضا تلافها مع الجلوس قبلها ان لم يكن قد سبق منه على
 الاحوط ان لم يكن اقوى ومضى في صلوته ولو لم يدين كرها وادرك الركوع للركعة الثانية

فيه وإنه من المأكول وغيره مثلاً يخرج الصلوة فيه فإن صلى فيه أعادها وإن
 أنه ما تصح فيه إلا مع إحرازه لنية التقرب للغفلة ونحوها فتصح أن تبين أنه منه
 تبين أنه من غيره لم تصح وإن استمر الجمل أعاد في الوقت بل في خارج على الأحوط
 وإن لم يجب على الأظهر لو جهل كون نحو الشعر الذي على الثوب الذي تصح فيه من
 إتيانها فلا بأس بالصلوة فيه وكذا في حمل العظم الجهول كونه من إتيانها وإن كان لا يحوط
 تركها فيه ما يرضى والله أعلم ولما استهوف أن اخل بركن أعادها مطر ولو زاد جزءاً مطر
 عمداً أو كناسها بطلت صلوة الأبن يادة النية سهواً على الأظهر بل في الأقل زيادة التكبير
 سهواً على الأقرب ولو زاد ركعة بطلت صلوة مطر على الأظهر ولو نقصها مثلاً سهواً
 فإن ذكر قبل ما يبطل الصلوة أتمها مطر وإن ذكر بعد أعادها كذلك ولو ذكرها بعد
 الكلام ونحوه مما لا يبطلها سهواً أتمها على الأظهر ولا يحوط أعادتها ولو لم ينكرها
 حتى تلبس بصلوة أخرى فلا يبعد بطلان الأولى وصحة الثانية فإن كانت
 لاحقة عدل بها إلى الأولى مع إمكانه ولا مضى فيها واستأنف الأولى والأحوط
 استئنافها أيضاً وكذا الحكم فيما لو نسي السجدةتين وما بعدهما من الأخيرة ولم
 يذكر حتى شرع في صلوة أخرى وأتمها لو نسي سجدة وما بعدهما منها ولم يذكر حتى
 شرع في أخرى فلا يبعد صحة الثانية فإذا فرغ منها فقف ما فات من الأولى حتى التسليم
 لا يحوط كما أن لا يحوط أعادتها بل إعادة الثانية أيضاً والله أعلم ولو ترك سجدةتين
 ولم يعلم أتمهما من ركعة أو ركعتين فإن لم يذكر الأبعد الفراغ لوصفة الأعادة

[illegible]

مثلاً فيسبى وطناً إلى السجود فلا يبعد انصرافه إلى سجود الركعة الأولى فيهنض
 إلى ما بعد هاو يسجد السهو عما زاده من القيام وغيره ولو نسي التشهد الأول و
 ذكره قبله فلا فاه ومضى فيها ايضاً ولو نسي أحد الثلثة من الركعة الأخيرة فأنكره
 قبل التسليم فلا فاه وان ذكره بعد فلا يبعد تلافيه ايضاً ثم عادة السلام والخطوة
 إعادة الصلوة مع ذلك في الأول قضاء الأخيرين ولو نسي أحدهما تركه في الثاني
 مثلاً بطلت صلوة في الأول ومضى فيها في الأخيرين وقضاهما أو أحدهما بطلت
 مع سجود السهو ولكل واحد منهما ونسيان الصلوة على النبي وآله تكسيان التشهد
 بل لا يحوط المحقق جميع اجزائه ولا يحوط تقديم قضاء الاجزاء على سجود السهو
 وتقديم الأسبق فالأسبق مطران لم يجب شيء من ذلك على الأظهر ولو نسي
 التسليم ثم ذكره قبل فعل المنافي جأ به وان ذكره بعد فعله فلا يبعد صحة صلواته مطران
 وان كان لا يحوط هو لا يتيان به مطران ثم أعادتها كذلك سيما مع فعل المنافي البطل عمل و
 سهواً والله اعلم وأما الشك فان كان في عدد ركعات الفريضة أعاد في غير الرباعية
 حتى فصلوة الإيات مع الشك في عدد الركعات دون مجرد عار في ركوعات لم يرجع
 إلى الركعات وكذا في أوقيتها ولو بان لا يدري كم صلى فاعتلوا بيقينها وشك في الأخيرتين
 فان كان بين الاثنين والثلاث بعد رفع راسه من السجدة الثانية بنى على الثلاث فإذا
 سلم تعين عليه ان يأتي بركعة من قيام على الاحوط ان لم يكن أقوى لوجأ بعد الركعة
 بركعتين من جلوس كان أو لم يكن الشك قبل رفع راسه منها أو بعد صغرة السجدة

الأول أو ما بينهما فلا يعبدانه كذلك أن كان الاخطاء عادة الصلوة مع ذلك فيقبل
 وفي سابقة كما أن الاخطاء اتماها لو كان بعد الركوع ايضون كان له قطعها لو كان قبل
 السجود على الاظهر لا أنه لا بد من اعادةها هنا مع اختياره لا تمامها وان كان بين
 الثلث والاربع بنى على الاربع مطر وخطا بركعة من قيام أو ركعتين من جلوس هما
 اخطوا هذا اذا كان الشك بينهما بعد السجود ولما اذا كان قبله فاللازم عليه ان ياتى
 بركعة من قيام والله اعلم وان كان بين الاثنتين كذلك وبين الاربع بنى على الاربع و
 اخطا بركعتين من قيام واعادتها بعد ذلك اخطا ويتأكد الاحتياط فيها لو كان
 ذلك قبل نزع من السجدة الأخيرة ولو شك وهو قائم في ان قيامه لثلاثة او خمسة
 جلس وتشهد وسلم واخطا بركعة قائما وسجد السهو ويتأكد الاحتياط باعادة
 وان لم يحجب على الاظهر والله اعلم وان شك بين الاثنتين كذلك والثلث والاربع
 بنى على الاربع واخطا بركعتين من قيام ثم بركعتين من جلوس الاحتياط فيهما
 بل شدد ولو كان قائما وشك في ان قيامه لثلاثة او اربعة او خمسة جلس وتشهد
 وسلم وعمل العمل المذكور وسجد السهو ويتأكد الاحتياط باعادة الصلوة وان لم يحجب
 على الاظهر والله اعلم وان شك بين الاربع على نحو الاثنتين وبين الخمس بنى على الاربع
 وسجد سجدتي السهو واخطا بركعة الصلوة على نحو ذلك ايضون ولو شك بينهما قبل
 السجود وبعد الركوع فيقوى بطلان الاخطاء اتماها ثم اعادةها ولو شك بينهما
 حال القيام فان كان بمعنى ان السابق عليه هل هو اربع او خمس جلس وتشهد وسلم

وسجد للسهو مرتين مرة للقيام واخرى لنفس الشك واحتاط باعادة الصلوة
 وان لم تجب على الاظهر ان كان بمعنى ان هذا القيام هل هو لوابقة والخامسة
 جالس عاد شك الى ما بين الثالث والرابع الا ان يزيد عليه بجود السهو والاحتياط
 باعادة الصلوة وما ماعد هذه الشكوك فالاخط ان لم يكن اقوى لزوم اعادة
 فيها وله قطع ما بعد وان كان الاخط اتمامه وعلاجه بما ذكره الفقهاء في
 رسائهم والله اعلم وان كان في عدد النافذة فلا فضل بل الاخط البناء على
 الاقل ولد البناء على الاكثر ما لم يستلزم الفساد فيبني ح على الأقل على الاظهر
 عرض لها الوجوب فالظاهر بل انها بذلك والاخط اتمامها تارة اعادة تها ولو
 النقل للموجب فلا يبعد بقاءه على حكمه في ذلك والله اعلم وان كان الشك في
 افعالها فان شك في فعل قبل خوله فيما بعده جاء به وان شك فيه بعد لم يثبت
 اليه مضي في صلوة مطبوخة لو شك في النية وهو في اثناء التكبير وحتى في ابعاض
 القراءة وان كان الاخط اعادة تها حتى لو شك فيها في اثناء القنوت كما ان الاخط
 اعادة تها لو شك فيها وهوها الى الركوع قبل وصوله الى حده ولو شك فيه
 قد هوى الى السجود لم يثبت اليه على الاقوى وكذا لو شك في الانتصاب بعد
 الركوع وهوها الى السجود على الاقوى وكذا لو شك في السجود او التشهد وقد نكأ
 او في السجود وهو في التشهد ولو شك في السجود وهو اخذ في القيام فلا يقوى
 الرجوع اليه والاخط الحاق الشك في التشهد بذلك وان كان يقوى على

الالتفات اليه ولو جاء بالشك في شيء من اثنين له انه قد فعله فان كان كتابا بطر
 الصلوة بزيادة او نقيصته عمدا وسهوا عاد الصلوة والاصح فيها حتى في
 السجدة على الاظهر وان كان الاحوط اعادة الصلوة فيها ولو شك في تكبيرة الاحرام
 قبل الدخول في غيرها كبر فلو تبين له انه قد كان كبرا فلا قبح صحة صلوة والله اعلم
 ولو نوى في شك بعد الفراغ انه قد نوى الظهر او العصر مثلا اجزاه ان يأتي برعاية
 عما في ذمته ونحو العشائين يستأنفهما مع ولو شك بينهما في الاشياء ففي نحو الاعتناء
 يستأنف وان كان الاحوط العدول الى السابقة واتمامها ثم اعادة تمامها
 واما نحو الظهرين فيمضي فيها على ما هو سر له من وقعات ثم يأتي برعاية عما
 في ذمته وان كان الاحوط اعادة تمامها ايضاً والله اعلم وان ظن ولو بعد الترتيب
 الواجب عليه على الاحوط ان لم يكن اقوى باحد الطرفين عول عليه كالعلم
 مطروح اعدا الاوليين ونحوها على الاظهر وان كان الاحوط الاعادة في ذلك
 ونحوه كما ان الاحوط الايتان بركعات الاحتياط مع ظن الاكثر واعادة الصلوة
 مع ظن الاقل والله اعلم وتتعين الفاتحة وحمداتها في ركعات الاحتياط ويعتبر فيها
 ما يعتبر في الاخيرتين من الاخفات وغيره ويعتبر فيها النية وتكبيرة الاحرام على غير
 التمام وسائر الشرائط والمبادرة بها وان لا يتخلل المبطلين بينهما فلو تخلل اعادة
 الصلوة على الاحوط ان لم يكن اقوى والاحوط فعلها ايضاً قبل الاعادة ولو ذكر
 التمام بعد صلوة الاحتياط كانت له نافلة ولو ذكره في ثنائها فالاحوط اتمامها

نافلة ولو ذكر النقص بعد الفراغ منها فلا شيء عليه الاظهر ان كان لا يحوط اعادة
الصلوة خصوصاً مع عدم موافقة عدد صلوة الاحتياط وهيئة الناقص ولو ذكر
النقص قبل الشروع فيها اكمل الناقص ولو ذكره في انائها فلا يحوط اتمامها واعادة
الصلوة وله قطعها ولا تقصار على الاعادة على الاظهر والله اعلم وتعتبر الطهارة في
المسرة والاستقبال وغيرها في صحة الاجزاء المنسية وكذا المبادرة بها ولو تخلل الخلل
ونحوه بينهما فظهر واتى بها ولم تجب عادة الصلوة عليه الاظهر وان كانت احوط
والله اعلم وكذا شك المأموم فليتابع الامام وان كان ظاناً على الاظهر وبالعكس
وان كان الاحوط الاعادة مع الظن مطر ولو شك معاً عملاً على مقتضى الشائع
اتخذه ولو اختلفا في عمل كل منهما على شك مطر ولو كان بينهما رابطة على الاظهر
ولن كان الاحوط اعادة الصلوة مع ذلك ولو كانا متيقنين عمل كل منهما على
يقين وكذا لو كانا ظانين بل وكذا لو كانا مختلفين باليقين والظن على الاظهر
والله اعلم وكثير الشك لخر وجوه من المتعارف ينبغي على الاكثر ما لم يستلزم الفساد
فينبغي على الاقل لا شيء عليه وكذا الشك في صلوة الاحتياط وفي سجدة السهو على
الاظهر والله اعلم تبين ان الاحوط ان لم يكن اقوى وجوب سجدة السهو لكل
زيادة او نقصان حتى زيادة المندوب كما لو قمت في ركعة الاولى ونحوها بل
ونقصه مع الغرم على فعله كنيانته في الركعة الثانية ولو تكلم فيها ناسياً بسجدها
ايضاً وكذا الوسايم في غير محلها ولو سلم على النبي والشهداء الاولين هو اثر ذكرهم

تجبا عليه على الاظهر وكذا الودعي وذكر الله تعالى لا على انه جزء منها والله
اعلم ولو شك في الزيادة او النقيصة ولو لالشك في صدقها عرفنا على شحها
له لم يجب عليه سجدة السهو وان كان احوط ولو سهى الامام والمأموم سجدة
منها لنفسه ولو سهى المأموم وحده لم يجب السجود على الامام والا حوط وجوبه
عليه مطاوان كان قد يقوى عامه في ترك الشهد وغيره مما جاء به الامام كيقوى
عدم وجوب قضاءه عليه يضوان كان احوط بل يقوى عدم قضاء السجدة
المغسية ايضوان كان الا حوط له قضائها ايض ولو سهى الامام وحده وجب عليه
السجود والا حوط متابعة المأموم له فيه وان كان قد يقوى عدم وجوبها عليه
سهى الامام عن القراءة تحت ركع والتفت المأموم الى ذلك كان له ان يتابعه في ترك
القراءة وان تمكن منها كلاً او بعضا وان كان الا حوط له ذلك وله الانفرد في تركه
على الا حوط ان لم يكن اقوى الله اعلم والاظهر ان موضعها بعد التسليم بالافضل
وصورتها على الا حوط ان لم يكن اقوى ان ينوي لتقرب بها ويعتبر بسببها
ويكبر مستحباته ليجد ويقول بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد
يقول بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ولا بأس
بزيادة الواو قبل السلام ثم يرفع راسه ويجلس مطمئناً ثم يسجد ويقول كما سبق
ثم يجلس ويتشهد تشهداً خفيفاً ثم يسلم بان يقول اشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد السلام عليكم والاولى واصفاته

ورحمة الله وبركاته تنويز شرط فيهما ما يشترط في سجود الصلوة على الأرض لم يكن
 أقوى ولو أهملها ولو عمدا لم تبطل الصلوة به وعليه الاثنان بهما ولو طالت المدة
 والأحوط أن لم يكن أقوى تعددها بعد السبب والأظهر أن تعدده بعد
 السهو لا بعد السهو عند أوبه فلو تشهد وسلم على الركعة الأولى مثلاً لم يجب عليه
 الاستجدان وإن كان الأحوط تعدده بعدده أيضاً والأول أن يأتي بالسجود الأول
 مثلاً لا لمصلحة نعم الواقعي الدارين كونه للمجموع أو لأقل أفراد السهو عنه ثم
 يأتي بالسجود لباقي أفرادها وبإعاضه وح فينقص عن الاحتياط الأول بسجود واحد
 ويسمى في النافلة لم يجب عليه سجود السهو على الأظهر وإن كان أحوط بل وكذا
 في النافلة الواجبة بنذر ونحوه وإن كان الاحتياط فيه أشد والله أعلم الثاني
 في القضاء وفيه مباحث الأول في سبب الفوات فمنه ما لا يجب معه القضاء كالصغر
 والجنون الذي ليس من تقصير وكذا الانغماء كذلك على الأظهر وإن ندب
 معه ذلك وكما لم يجب من النفاس الكفر بالأصل والله أعلم ومنه ما يجب معه وهو
 ما عدا ذلك حتى لو كان جنونا بتقصير على الأحوط أن لم يكن أقوى والله أعلم
 الثاني فيما يقضى يجب قضاء الفرائض اليومية مع اليقين بفواتها ولو غفلاً
 فعلة في الوقت ولا عبرة باحتمال الفوات بل ولا بظن الامع اعتباره شرعاً وإن
 كان الأحوط القضاء ما لم يعلم بالأداء ويستحب مؤكداً قضاء النوافل الدائرة
 بل مطلق الموقفة على الأظهر فإن فاتت بمرض لم يتأكد الاستحباب أن لم يقدر على

القضاء فيلبيدق نادا بقدر طولها واد في ذلك مثل كل مسكين مكان كل ركعتين صلاة
 الليل او النهار فان لم يتمكن فما لا ربع ركعات من صلاة النهار وان لم يقدر فما لا ربع من صلاة الليل
 ايضا فان لم يقدر فما لا صلاة الليل حتى نافلة المغرب وصلاة صلاة النهار
 فان لم يقدر فما لا للجميع عن كل يوم وليلة فان لم يقدر فبحسب قدره و
 تيسره والله اعلم والا حوط ان لم يكن اقوى وجوب الترتيب بين الفوات
 الاولى فالاولى حتى مع الجهل فيكثر الى ان يحزم بحصوله ولا يجب الفوات في القضاء
 مع العزم على فعله وعدم التهاون به وان كان احوط كما ان الاحوط تقديم
 مع كونه عن نفسه على الحاضرة وان كان الاقوى جواز تقديمها عليه مط
 سيما مع كثرة وعدم الاشتغال به ويقضى الفات كما فات ولو قصر في
 الحضر تماما في السفر كذا في الحجر والاضافات وغيرها ولو فاتت من جلوس
 مثلا صلى من قيام مع الامكان وبالعكس الا ان يعلم بممكنه من القيام بعد
 ذلك فيؤخر القضاء الى منه على الظاهر والله اعلم الثالث في الواجبات من فائتة
 فرضية من الخمس لم يعتبها فليصل اربعاً مخيراً بين الحجر والاضافات الشا
 اول وثلاث ركعتين ويجهر فيهما على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو فاتت في
 السفر صلى ثلاثاً جهر او اثنتين مخبر او لو لم يعلم بعد الفات صلى الى ان
 يزول عنه العلم ببقاء اشتغال ذمته به على الاقرب والا حوط الى ان يظن
 براءتها منه بل الى ان يعلم بها وقار الصلاة عمداً غير مستحل له ليس بكافر

وان وجب قتله في الثالثة بعد تعزيره في الاولى ثم في الثانية بل في الرابعة
على الاحوط فيعجز في الثالثة ايضا والله اعلم **الفصل الثالث في الجماعة**
المستحبة في سائر الفرائض حتى المند ومنه على الاظهر سيما اليومية منها الجمعة
سيما الفجر والعشاء وقد مر انك اذا راك الامام راكعا ولو بعد فراغه من الذكر
على الاظهر وله الدخول معه مطر على الاقوى ما لم يظن عدم الحق به فانضاد
لحقه به ولو ظنا به اتم معه ولا ولو للشك فيه على الاظهر فالأحوط لزوم الاغتراف
عليه واكمال الصلوة ثم اعادة ما وان كان قد يقوى عدم وجوبها كما يقوى
جواز الحق به في السجود فاذا قام جدد النية والتكبير ولو كبر ورفع الامام
راسه قبل ان يركع كان له الانفراد وانتظار الامام الى الركعة الاخرى ويقوى جواز
لحقه في السجود كما سبق ولا على قطعها بتسليمه فيهما معا ويشترط في الجماعة
امور ثلاثة اولها ان لا يكون بين الامام والمأموم حائل يمنع من المشاهدة ولو فرج
من الاستطراق دونها كالشبابيك ونحوها فالأحوط ان لم يكن اقوى عدم
جواز لا يتم به ايضا وكذا لو كان الحائل بينهما مثل الزجاج او كان يمنع منها
في حال دون حال كما لو منع حال الجلوس دون القيام وبالعكس ونحو ذلك
ويكفي شاهدة من يشاهد الامام ولو بوسائط بل ولو من جهة اليمين
او الشمال على الاظهر وان كان الاحوط اعتبار عدم الحائل بينهما وبين من بين
يديه ولو كان الامام رجلا والمأموم امرأة فلا بأس بالحائل بينهما على الاقوى

فان كان الاخطو نجس اي والله علم الثاني ان لا يكون الامام اعلى من المأموم في
 التسمية بما يزيد على شربل الاخطو الاقتصار على ما دونه بل الاخطو المساو
 بينهما ولا بأس بما يزيد عليه في الاخذ اري ولا يعلق المأموم مطر مع عدم الحائل بينهما
 كما مر والله علم الثالث ان لا يكون بين مسجد المأموم وموقف الامام قدر مالا
 يتخطى على الاخطو ان لم يكن اقوى وكذا بينه وبين مأموم اخر ولو في الصف الاول
 على الاظهر وح فلا ينوي البعيد قبل القريب مع بعد المزبور على الاخطو كذلك
 ولو عرض البعد المزبور في ابتداء الصلوة كانت الصلوة بعض المأمومين لقصر
 غيره فالخطو ان لم يكن اقوى لزوم نيته الانفراد وتام الصلوة ولو لم يعلم بذلك
 حتى فرغ من صلوة مثلاً فلا شيء عليه الا اذا اتفق زيادته ركوع مثلاً لجل الشك
 فيعيد في الوقت لاني خارج على الاظهر وان كان اخطو ولو دخل المسجد ونحوه
 ووجد الامام راكعاً وحشي فوات الركوع معه جاز له ان ينوي ويدخل معه
 في الركوع ثم يمشي حتى يتصل بالصف والخطو ان يجوز جليبه ولا يتخطى مطر ولو بعد
 الفراغ من الذكر كما ان الاخطو هو المبادرة الى الالتحاق بالصف بل لا يجعل جوبها
 مع بعد المكان كثيراً ومع عدم منافاتها للصمانية بمقدار الذكر الواجب في الركوع فميشي
 الى الصف وهو راكع بعد الفراغ من الذكر فان تعذر ذلك مشي اليه بعد الركوع فان
 تعذر ذلك بجهد مع الامام في مكانه ايضاً ثم التحق به بعد السجود ولو بين السجدين
 مع الامكان والله علم الرابع ان لا يقدم على الامام ولا بأس مساو له عرفاً على

بسم الله

الأظهر ان كان الاخطأ تأخره عنه ولولم يعلم بتقدمه عليه فخرج منها كما سبق
والله اعلم الخ امس نية الايتمام بعد ما يجري عليه حكم المنفرد وكذا الوصل خلف
زيد فبان انه عرف انما وصل خلف هذا الامام زاعما ان زيد فبان ان اسمه في التقدير
في الايتمام به والاخطأ ان لم يكن اقوى نية الايتمام بمجموع الصلوة مع الامكان فلو
نوى الاقتداء بركة مثالا ابتداء جرى عليه حكم المنفرد والله اعلم السادس عدالة الامام
بان يكون مؤمنا خاضعا عند التشريع من جيرانه واهل بلاده ونحوهم موثوقا عند
بعدم تركه للواجب عمدا وعدم فعله للمحرمات كذلك ولو بان يقفوا على كثير من
افعال الحسنة شرعا كفعله لكثير من المنذوبات وموطئته عليه ما مع عدم الاطلاع
على تركه لواجبا وفعله لمحرم عمدا وان لم يكن ذلك عن ملكة مانعة له عن ذلك
ان لو وقع منه بعض الافعال المحتملة للتسهو والغفلة والجهل بها ونحوه لم يترجح
في عدالة على الظاهر ولا يشترط العلم بعدم تركه لعدم فعله لها بل يكفي الظن بذلك
ومر كون النفس اليه والثوق به وبدينه والله اعلم ويعتبر فيه ايضا ان لا يعلم كونه
ابن زنا وان لا يكون صبيا الا مثله وان لا يكون اميا او عاجزا عن القيام او نحوها
كالاولى وغيره الا مثله وان يكون ذكر اصبغ كون المأموم كذلك ولا بأس بامامة المرأة
لمثلها ولا بامامة المسافر للحاضر وبالعكس ولا بامامة الاجنم ولا بربص والحدود
بعد توبته والميتيم ونحو مثلهم وغيرهم على الاظهر وان كان الاول ترك الايتمام
مع وجود الرجل والسالم من ذلك كله مطر والله اعلم السابع ان لا يسبق المأموم

مقام

الامام في الافعال بل الاحوط ان يتاخر عنه فيها ولو بان يلحقه فيها واحوط منه
ان يصل بخله بفعله ولا يسوغ له التأخر عنه الى ان يرفع راسه من الركوع مثلاً
يجب عليه ان يتاخر عنه في تكبيرة الاحرام بل هو الاحوط في سائر الاقوال سيما
التسليم وان لم يجب بل لباس بسبقه فيها حتى في التسليم سيما مع العذر طعن
البقاء مع الامام له ان يسلم على الاظهر الاحوط ان لم يكن اقوى ان لا يقرأ للمأمور
في اولى الاخفائية بل الاحوط له ان يسبح وان لم يجب على الاظهر ولا ينقطع عنه
باقي الاذكار حتى القرائة في الاخيرتين منها على الاظهر وان كان الاحوط له
التسبيح فيها واما الجهرية فان سمع القرائة في اوليها ولو بصوت ولو همهمة لم يخرج
له ان يقرأ على الاقوى والاحوط له الانصات الى قرائة الامام وح وان لم يجب عليه
وله التسبيح سواء على الاظهر وان لم يسمعها اصلاً فلا اقوى استحباب لقرائة له ولو
شرع فيها لم تجدد سماعه لبعض قرائة الامام لو تركها على الاحوط ان لم يكن
اقوى ولا ينقطع عنه التسبيح في اخيريتها فضلاً عن غيره وان كان الاحوط
ان لم يكن اقوى لو ترك القرائة فهما ويلزمه الطهانية والقيام ونحوهما
حال قرائة الامام على الاحوط ان لم يكن اقوى وينبغي للامام ان يسمع من خلفه
الشهادتين بل وجب عليه ما لم يكسر والى حد يكون سماعهم وقفاً
على شدة الجهر المحرم عليه وعلى غيره ويكره للمأمور ان يسمع شيئاً مما يقف
حتى لو كان ذلك للاعلام نعم لا بأس به لو لم يؤد الى سماعه ولم يكن شيئاً

عرفوا ولو الحزن للإمام في قرائته أو في الذكر الواجب سهوا فلا شيء على الإمام وهو كذا
لو نقص بعض الآيات ولا ذكر كذلك والله أعلم ولو رفع رأسه من الركوع قبل إتمامها
فإن كان عمدا استمر عليه حتى يلحقه الإمام فإن عاد إليه بطلت صلوته على الأظهر
اتمامها مع إعادة أحوط وإن لم يكن عمدا بل لظن رفعه منه ونحوه فلا حوط لأقوى
لزم العود إليه مع إمكان ركوعه معه فلو لم يعد إليه عمدا فلا قرب بطلان الصلوة
والاحتياط بالإتمام مع إعادة في محل وكذا الحكم في السجود ولو سبقه إلى أحدهما
عمدا استمر عليه إلا إذا سبق قبل تمام القراءة فلا يجعد بطلان صلوته وإن لم
يكن عمدا رجع إليه مطا على الأقوى وإن لم يرجع فكما مضى ولو تأخر عنه بركن
أو أكثر جاء به والتحق به ولم تبطل قدوته به مطا على الأظهر وإن كان الأحوط
لأنه لا نفراد مع العمد وأحوط منه إعادة الصلوة والله أعلم ولا بأس باختلاف
الفرضين عدد أو وصف على الأصح إلا إذا اختلف نظرهما كاليومية والآيات فلا
يجوز الاقتداء بها إلا مع إمكان المتابعة كما في الركوع العاشر ونحوه على
الأظهر وإن كان الأحوط تجنبه ويستحب أن يعيد المنفرد صلوة جماعة لما كان
أماما ومبدا لا يعيد استحباب إعادة مع جماعة أخرى وإن كانت الأولى جماعة
أيضا ولا بأس بالإيتمام بمن يقض أو يعيد احتياطا والأحوط أن لم يكن أقوى أن
يعيد المنفردان فرادى بل ولا جماعة بدون ضم غيره مصل أصلا إليهما وإن لا
تعيد الجماعة كذلك جماعة ولا فرادى إلا مع احتمال فساد السابقة إن أعادتها

اقرب إلى البرائة منها وان لم يقطع بها ايضاً على الاقوى ويستحب ان يقف امامه
 عن يمين الامام ان كان وجلاً وخلفه ان كانوا جماعة بل الاحوط ذلك والاحوط
 ان لم يكن اقوى كون المنة خلفه مطر ويكره ان يقف وحده مع مكان وقوفه في
 الخصف من غير اذنية غيره ولو امتلات الصفوف فلا بأس بالاول ان يجازي الامام
 ولو لم يبق مكان الاجانب الامام وقف فيه ويكره له ان يتنقل اذا اقيمت الصلوة
 والله اعلم **فروع** لو علم المأموم بعد الفراغ عدم اهلية الامام فلا قد آثر به
 مطر او لخصوص هذا الصلوة ولو لفساد صلواته بكفر او حدث او غيره لم يجب
 الاعادة عليه الا اذا اتفق زيادته لركوع ونحوه معه فالاحوط ان لم يكن اقوى
 لزومه الاعادة عليه في الوقت خاصة بل الاحوط مطر ولو علم بذلك في الاشياء
 الانفراد واستأنف القراءة ان كان يحملها باقياً على الاحوط ان لم يكن اقوى
 وكذا ينطبق مع عدم تمكنه لبطن ونحوه من اكمال الصلوة مع الامام بل ومع مطلق
 العذر منه وان لم يصل الى هذا الضرر بل لا يجاوز اذنية الانفراد اختياراً وان
 كان الاحوط تجنبها سيما في حال القيام في اثناء القراءة او بعد ها فان نواه في ذلك
 فالاحوط استئناف القراءة مطر وان كان لا يبعد جواز بناءه على قراءة التمام مطر
 والله اعلم ولو شرع في نافلة فاحرم الامام وخشي فوات الركعة استحب له قطعها
 والدخول معه قبل ركوعه ولو كان قد شرع في فرضية استحب له العكس بها الى النافلة
 مع الامكان فان خشي فواتها من اكمالها ايضاً استحب قطعها ايضاً على الاقوى والله اعلم ولو

ادرك الامام في الركعة الثانية دخل معه وتابعه حتى في القنوت فاذا تشهد الامام
فقد معه متجافيا على الاحوط ان لم يكن اقوى واستحب له متابعه فيه على الاقوى ولا يجوز
للمتبع ان يقول الامام في الثالثة فيقوم معه ويقر لنفسه الحمد وسورة الحمد
على الاحوط ان لم يكن اقوى ويقت مع الامكان فان لم يمهله جميع القراءة بان خشي
ان يرفع راسه من الركوع قبل تمامها اقتصر على الميسور منها ولو بعض الفاتحة على الظاهر
وركع معه وتابعه فاذا قام في الرابعة تخلف عنه قليلا للتشهد ثم لحقه وتابعه فاذا تشهد
قعد معه كما سبق فاذا سلم لم يتابعه فيه ونفض في الرابعة وله النهوض اليها بنية
الاظهار قبل ذلك ايضا على الاظهر ولو اذ ركع في الثالثة دخل معه وقمر لنفسه سجدة على
الاظهر ولو اذ ركع ركعا فيها وخشي رفع راسه منها ان قرع كبر وركع معه بدون
قراءة على الاقوى وان لم يجش ذلك فالأحوط قرأ الميسور ايضا وحوط منه تخيير الله
معه الى ان يخش ذلك ثم يقرأ لنفسه ثابته كما سبق ويتشهد مع الامام فاذا
سلم ففض الى الباقي وادرك في الرابعة كذلك الا في التشهد فكما سبق في ادراك الثانية
ولو لم يعلم انه في اى ركعة فالأظهر جواز الدخول معه ولا يجب عليه السؤال عنها ولا
القراءة فيها وان كان الاحوط ان يقر سبعا مع عدم السماع في الجهر ولو لم يقر
وركع الامام وانكشف له انها الثالثة مثلاً قرأ الميسور لحقه بالركوع ولو اذ ركع
في اخر الجهرية كان عليه الجهر في الثانية على الاظهر ولو اذ ركع في الاخيرتين وافق
على تبخير القراءة لهما فالأظهر بقاء تحييره بين القراءة والتبشير في خيرية وان سجد

الامام فيها والاحوط ان يقرء فيها الفاتحة وحدها وكذا الوارد في الاخرة
 خاصة ولو ادركه ما بين الركوع ورفع الرأس من السجدة الاخيرة فالاحوط
 ان لا يدخل معه وان جازله ذلك سبها في الركعة الاخيرة على الاظهر ولكن لا بد
 من اعادة التكبير بعد القيام وقطع الاول والبناء على الاول وكمال الصلوة ثم
 وهو الاحوط ولو ادركه بعد رفع رأسه منها كبر وجلس معه للاستراحة او
 التشهد ثم يقوم معه او وحده بعد تسليم الامام ويتم صلوة ولا يحتاج
 الى تكبير اخر مطر على الاظهر والظاهر انه رآه لفضيلة الجماعة من ذلك كله واليك
 التأخير عن تقصير منه والله اعلم ويستحب الصلوة في المساجد سيما المجمع
 والفرصة فيها افضل منها في المنزل بل لا يبعد ان النافلة كذلك مع الامن
 من الرياء ولا قتلاء الناس به ونحو ذلك والمشاهد لا يبعد انها افضل
 من المساجد ما لمرتاف حق الزوار ويستحب ان يقدم الداخل اليها ^{التي} الجاهل
 والخارج رجله اليسرى وان يتعهد نعله ويدعو عند دخوله وخروجه بالمأثور
 ويستحب كسها ولا سراج فيها وترك نقشها ولا يجوز هدمها وجعلها في الطريق
 او الاملاك وغيرها ولا بيع التها ولا استعمالها في غيرها بل ولا استعمال الله
 بعضها في غيره منها الا مع تغذر صرفه فيه مطر ولا اخراج الحصى ونحوه منها الا
 اذا كان قمامة عرفا وعادة والاحوط ان لم يكن اقوى لزوم ردها اليه مع كونها
 جزءا منها ولا قاليله الى المسجد اخر على الاظهر ولا باس با دخال بعض النجس اليها مع

عدم تعدى نجاستها اليها والى الامتداد ولا بازالة النجاسة فيها مع عدم اشتراط
 النجاسة ذلك وان كان الاحوط تجنب ذلك كله والله اعلم الرابع في صلوة
 القصر في السفر وفيه مباحث الاول في الشروط وهي ستة الاول ان تكون المسافة ثمانية
 فراسخ ذهابا او ايابا والفرسخ ثلثة اميال والميل اربعة الاف ذراع والذراع
 قبضات بالاصابع المضمومة المنفردة عن الابهام من مستوى الخلقه وسبب
 لقوافل القطار كاشف عنها عند الشك فيها على الظاهر وكذا البيته ولو جهل
 المسافة ولا طريق له الى معرفتها لزوم التمام والاحوط القصر معه وان لم يجب
 على الاظهر ومبداها من اخر العماره في البلد المتصل بعمارة بعضها ببعض فاولها
 عظم ولو انفصلت وعدت ضارعا فانه نظير القرى المتقاربة ونحوها من اخر
 عمارة كل منزل ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واراد الرجوع فيها اليوم وليست بالاكفر
 لزوم القصر عليه ان لم يرد الرجوع كذلك فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم التمام عليه
 مطروضا القصر اليه احوط وان لم يجب على الاظهر وكذا الحكم فيما لو زاد على الاربعة
 ولم تبلغ الثمانية ولو نقصت عنها فلا حكم لها وان شغل يومه في ثلثة ذهابا ورجوعا
 وعائدا والله اعلم ولو كان للبلد طريقان ولا بعد منهما مسافة فسلوكه ولو سلا
 الى القصر قصر على الاظهر ولو سلك الاقرب ثم فان بدله الرجوع في الابعد قصر في
 رجوعه خاصة فان قصد ذلك من اقل الامر فلا يعبدانه يقصر في ذهابه و
 مقصده ايضا وايضا في التمام اليه فيها احوط ولو بلغ مجموع الطريقين ثمانية ثلثة

وخمسة مثلاً لزوم التمام مطر على الأظهر وإضافة القصر إليه سيما مع الرجوع ليو^م
 احوط والله اعلم الثاني قصد المسافة والعزم على قطعها فلوله يعزم على ذلك لم
 يقصر وإن تبادى به السير ولو علم في الأثناء بان مقصده في مكان قد بقي إليه
 مسافة وقصد هاتفتين من جنبه وضم التمام إليه احوط إلى ان يضرب في الأرض
 بل إلى ان يبعد عن مكانه بمقدار محل الترخص وكذا يقصر في رجوعه مع بلوغه
 لها وقصد هاتفتين من جنبه في أثناء الذهاب أيضاً فاليعزم لزوم القصر
 عليه من جنبه ولا احوط ضم التمام إليه إلى ان يشوع في الرجوع ويشترط استمرار
 القصد إلى ان يقطع اربعة فراسخ فلورجع عنه لدونها اتم ولو رجع عنه بعد
 بلوغها لزوم القصر مطر على الأظهر ولا احوط إضافة التمام إليه إلا ان يكون رجوعه
 بعد بلوغ ثمانية والتابع مطر ولو لا كراه ان عرف ان مقصده المتبوع مسافة
 وقصده معه قصر ولا اتم على الأظهر وضم القصر إليه احوط ولو اكره على قطع
 المسافة بان حمل وقهر عليه او خوف على تركه يقتل ونحوه فان عزم على
 الرجوع متى ما ارتفع عنه الأكره اتم وان تردد فيه فكن ذلك على الأظهر
 وان عزم على قطعها على كل حال وان ارتفع عنه الأكره قصر على الأظهر والله
 اعلم الثالث ان لا يتوهم ان يقطع المسافة باقامة في أثناءها او بمرورها في
 وطنه الفعلي الذي اتخذ مسكناً ومقراً له على الدوام وأنه لا يخرج عنه
 إلا لاداع وغرض مع عزمه على العود إليه متحداً كان او متعديداً على التتابع

دائماً ولا محبرة بما عرض عنه وان كان له فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر
 على الاظهر وان كان الاحتياط فيه مما لا ينبغي تركه فلو توى ذلك في ابتداء سفره لم
 يقصر مطر على الاقوى والله اعلم الرابع ان يكون السفر سائغاً ولو مكرهاً ولو
 كان معصية مع العلم بذلك لم يقصر مطر ولو لاداءه الى تراء واجب كسر اللب
 القادر على الوفاء مع المطالبة له ونحوه على الاظهر والصائد ولو للثروة
 عاص فيتم مطر على الاظهر ولو كان للقوت قصر مطر ولو كان للجماعة فطرو
 قصره للصلاة اشكال اقربه لعدم والجمع بين القصر والتمام احوط والله
 اعلم الخامس ان لا يكون عمل السفر كالمكاري وغيره والا لزمه التمام مطران
 اقام فخلده عشرة ايام ثم سافر قصر مطر بل وكذا في غير بلد مع قصد ذلك
 على الاظهر بل وكذا تردده فيه ثلثين يوماً على الاقرب والاحوط في الجميع
 اضافة التمام اليه وان لم يجب فاذا رجع من سفره ولم يقيم عشرة ايام ثم سافر ثانياً
 اتم على الاظهر وضم القصر اليه احوط وكذا لو توى اقامة عشرة ايام في اثناء سفره
 سافر على الاظهر واحتياط في ضم القصر اليه اشد واحوط من ذلك ان لا يكون
 اقامة في اثناء سفره الاول ونحوه فاذا رجع كذلك ثم سافر ثالثاً اتم ولو اتفق
 انه قد سافر معرضاً عن عمله قصر ولو كان عمله المكارة الى غير مسافة ثم تقوى
 انه قد سافر الى مسافة قصر وان اجر اليه اداء وبه على الاظهر والذي اهله معه
 وسفينته او بيته الذي معه منزله كالهزارب ونحوهم لا تقصير عليه الا اذا فار

ذلك لزياية مثلاً فيقتصر والله اعلم السادس ان يتواري عنه صوت البنية
 او يغيب عنه صوت اذان البلد ونحوه من حيث البعد ملاحظاً للوسط
 فيهما معاً ولو فقد ما حاز مر عليه التمام الى ان يعلم تجاوزه عن محلهما ولا يحوط
 تاخير الصلوة الى ذلك والله اعلم **المبحث الثاني** في قواطع السفر
 وهي موطن الاكل والنوم على اقامة عشرة ايام متوالية تامة غير منكسرة مع عليها التوقف في مكان واحد غير
 فيتم في يوم واحد ولا يداير ولا غير وانما قصر عنها ولو يسير اياك لا بالمسافة على الاطلاق وان كان الاحتياط فيها
 مما لا ينبغي تركه ولو خرج منه بينة السفر قصر على الاظهر ان كان الاحتياط قبل محل الترخص لا يشعرك
 ولو نوى الاقامة ثم بدله رجع الى القصر لان يكون قد صلى مما ساء ولو فرضت واحدة
 فيستمر عليه الى ان يخرج منه والاحتياط في صدوره غيرها من اناذارة اقامة كالصوم
 والتفقت ونحوهما بالجمع مما لا ينبغي تركه والله اعلم **الثاني** ان يمضيه عليه شهراً
 متردداً في مكان كذلك فيتم فيه ولو صلوة واحدة ويكفي الهلا الى على الاظهر
 بالجمع في يوم الاثنين مطر احوط والله اعلم **الثالث** ان يربطه الفعل كما سبق
 في الاحتياط في غيره ولو وصل الى محل الترخص منه ولم يدخله فلا يبعد بقاؤه
 على القصر بالجمع احوط ولو قدم من سفر الى بلده فوصل اليه فلا يحوط ان لم يكن
 اقوى لزومه التمام عليه وحوط منه لمن لم يجب ضافة القصر اليه الى ان يدخل منزله
 ولو وصل الى محل ترخص البلد الذي في عنده الاقامة عشرة ايام فلا يبعد بقائه
 على القصر ان يدخله والاحتياط كما مر والله اعلم **الرابع** في المقصورات ما تقتصر

الرابعة وبناقلتها على التوتيرة على الاظهر والقصر عزيمة الافى مكة و
 المدينة ومسجد الكوفة والحائر الحسيني على مشقة السلام الذي هو مجموع التحق
 حتى الحجر على الاظهر فيقوى جواز التمام فيها وافضليته ولكن القصر احوط سيما
 في خارج المسجد وخارج الروضة بل وما زاد على القبة والجمع بينهما اولى و
 الطاهر شرعية النافذة الواثبة له وان اختار القصر ولو اتم في غيرها عالما بما
 اعاد مطر وكذا ان كان جاهلا صنته بالسؤال عنه ولم يسئل على الاظهر وان لم يكن
 صنته بذلك فلا اعادة عليه مطر على الاقوى وان كانت احوط سيما في الوقت
 ولو علم وجوب القصر في السفر ولكن قد جهل بعض احكامه فاتم فيما يلزمه القصر
 فيه فلا احوط ان لم يكن اقوى لزوم الاعادة عليه مطر ولو اتم ناسيا اعادة الوقت
 لا في خارج بل كان احوط ولو قصر من فرضه التمام اعاد مطر ولو عن جهل
 ما لو غرم على اقامة عشرة ولكنه قد قصر جهلا او سهوا على الاحوط ان لم يكن اقوى
 والله اعلم ولو دخل الوقت وتمكن من الصلوة وهو حاضر ثم سافر قبل اداها
 فلا اظهر لزوم القصر عليه والا احوط اضافة التمام اليه ولو انعكس الفرض لزوم التمام
 وفي ضم القصر اليه احتياط ايضا ولو فاتت هذه الصلوة فلا يبعد ان قضائها
 بعكس اداها والا احوط الجمع ايضا ويستحب جبر الفريضة المقصورة بان يقوى
 عقيبها ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والله
 اعلم ولا بأس بالخروج عن محل الاقامة الى ما دون محل الترخص منه وانما

لو خرج الى ما بعده ودون المسافة فان نوى اقامة اخرى بعد ذلك ولو
 محلها الاول اتم مطر وكان نوى العود اليه واقامة ما دون العشرة في
 مع التردد في اقامة العشرة فيه على الاقوى وان نوى العود اليه على سبيل
 الاستطراق كغيره من منازل السبل بلده مثلا اتم في الذهاب المقصد قصر
 في العود على الاقرب ولا حوط الجمع في هاتين الصورتين في الجمع سيما العود
 سيما في ثانياهما وان نوى عدم العود اليه وعدم نية الاقامة في غير قصر
 كان الموضع الذي قد خرج اليه في شاء طريقه وبعض مسافة ولا اتم الى
 يتلصق بمسافة المقصودة على الاقرب والجمع حوط وكذا لو تردد في العود
 اليه وعدمه الا ان الجمع فيه مطر حوط والا قرب الحاق بلد الشهر ببلد الاقامة
 في هذه الاحكام وان كان الاحتياط فيه اشد منه والله اعلم ولو دخل في صلاته
 بنية القصر ثم غرم على الاقامة اتمها تمامسا ولو غرم عليها ودخل في صلاته ثم غرم
 على السفر فان لم يدخل في الثالثة اتمها قصر على الاظهر قصر في غيرها وان دخل
 فيها فلا يبعد بطلانها فيعيد ما قصر كغيرها والاحتياط باتمامها ولو عادها
 قصر او بالجمع بينهما في غيرها والله اعلم ولو خفي عليه الاذان
 وقصر ثم بداله عن السفر لم يعد صلوته على الاظهر وان كانت
 احوط سيما في الوقت سيما مع كون العدول عنه اختيارا
 لا عارضا والله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 الطَّاهِرِينَ **كِتَابُ الزَّكَاةِ** وفيه فسمان الأول في زكاة المال والخبز
 الألفي الأبل والبقر والغنم والذهب والفضة والخمسة والشعير والتمر والنب
 وتسحب في باقي الحبوب وفي مال التجارة على الأقوى وفي نأث الخيل
 فمهما فصول الأول زكاة الأغنام وتسقط في وجوبها فيها أمور الأول النصارى
 وهو الأبل اثنا عشر خمسة كل واحد منها خمسة في كل واحد منها شاة ثم
 ستة وعشرون وفيها بنت مخاض ثم ستة وثلاثون وفيها بنت لبون ثم ستة
 وأربعون وفيها حقة ثم إحدى وستون وفيها جذعة ثم ستة وسبعون
 وفيها بنت لبون ثم إحدى وتسعون وفيها حقتان ثم مائة وأحد وعشرون
 ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون بالغاما بلغ مراعياما به
 الاستيعاب منها فان تعدت فيهما فالا قرب اليه منهما فان تساويا فخير بينهما
 وفي البقر نصابان ثلاثون وفيها تباع أو تبعة والأول احوط وأربعون فيها
 ستة بالغاما بلغ مراعيال ذلك ايضا وفي الغنم خمس على الأظهر أربعون فيها
 شاة ثم مائة وأحدى وعشرون وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة وفيها
 ثلاث شياه ثم ثلث مائة وواحدة وفيها أربع شياه ثم أربع مائة فيؤخذ من
 كل مائة شاة بالغاما بلغ والله أعلم الثاني ان يمضى لها احد عشر شهرا ثم
 ليل الثاني عشر عند ربها يصح تمكنه من التصرف فيها ولو بوكيلة فعند هذا

تجب الزكاة فيها بل وتستقر على الأظهر ولا يبعد احتسابه من الحول الأول
والله اعلم الثالث أن ترعى في جميع هذه المدة عرفاً وعادة والأظهر عدم
اعتبار في الصغار بل تعد في الحول من حين النجاء مطروان كان لبنها
من معلوفة على الأحوط أن لم يكن أقوى والله اعلم الرابع أن تكون عوامل
كذلك فلا تجب فيها لم تجتمع فيه هذه الشروط حتى مواسي الطفل والمجنون على
الأظهر والشاة التي تؤخذ في الزكاة هي الجذع من الضأن أو الشئ من المعز
الأحوط للمالك أن يعطى ماله سنة من الأول وما دخل في الثالثة من الثاني
وأن لم يبعد لأجترأ بما له سبعة أشهر في الأول وبما دخل في الثانية في الثاني
وبنت الخاص هي التي لها سنة ودخلت في الثانية وبنت اللبون هي التي لها
سنتان ودخلت في الثالثة والحقة هي التي لها ثلث سنين ودخلت في الرابعة
والجذعة هي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة والبيع ما لم يحو
إلى سنتين والمسننة هي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة ولا تؤخذ
المرضية ولا الهرمة ولا ذوات العوار إلا إذا كانت كلها كذلك فيجوز في واحدة
منها ولو كانت الصغار نصاباً مستقلة فلها حول لنفسها كحسب من الأبل ولد
خمساً ولو بلغ المجموع النصاب الثاني أخرجت الزكاة من الأول بعد كمال الحول
وصحح حسب الحول الثاني على الأظهر والله اعلم **الفصل الثاني في زكاة**
النقدين ولا تجب في الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار ثم في

كل اربعة دنانير عشر دينار والدينار مثقال شرعي وهو ثلثة ارباع الصيرفي
 فالعشر من خمسة عشر صيرفيا ولا في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم فيها خبئة
 دراهم ثم في كل ربعين درهم درهم وكل عشرة دراهم سبع دنانير والمائتان
 مائة ولد بعون دينار وهي مائة وخمس مثاقيل صيرفية والمغشوشة ان
 تبلغ الخالص فيها ذلك زكيت ولا فلا ولا يضم احدهما الى الاخر بل يعتبر ذلك في
 كل منهما منفردا ويشترط في وجوبها فيها ماسكة المعاملة وحول الحول الذي
 هو كما سبق وهي كذلك فلو سبكهما مثلا في اثنا عشر لم تجب عليه الزكاة ولو
 قصده بالقرار منها على الاظهر وان كان لحوط وكذا في تبديل الانعام ولو يمثلهما
 فيه ايض والله اعلم **الفصل الثالث** في زكاة الغلات ولا تجزيها
 الا اذا بلغت ثلثمائة صاع والصاع ستمائة مثقال وان اربعة عشر مثقالا و
 ربع مثقال بالصيرفي فاذا بلغ احدها ذلك وجب فيه العشر ان كان عن سبع
 ونحوه ونصفه ان كان عن دلاء ونحوها وان كان عن الاثني عشر كان الحكم
 للاكثر فان تساوا كان في نصفه العشر وفي نصفه نصفه ولو لم يبلغ احد
 ذلك فلا زكاة فيها وان بلغ مجموع الحنطة والشعير مثلا نصا با والله اعلم و
 الاظهر ان وقت الوجوب فيها صدق الاسم والا حوط بدو الصلاح كما اذا
 احترت واصفرت ثمرة الفحل وان عقد الحصر والحب وانما تجب فيها اذا
 ملكت تبع الملك ذاتها قبل وان تعلق الوجوب بها ولو بيعت مثا لبد

بد والصالح قبل صدق الاسم فلا يحوط للبائع اخراج الزكاة فستقطعن
 المشتري فان لم يخرجها وجب على المشتري اخراجها من غير رجوع له على البائع
 على الاقوى ولا يبعد وجوبها في غلة الطفل فيخرجها الولي ويعتبر بلوغ النضج
 بعد اخراج حصة السلطان التي هي الخراج المعتاد وما غيرها من المئون السبعة
 على تعلق الوجوب فلا ظهر انها على رب المال واما اللاحقة بعده مع بلوغ النضج
 فتخرج وسطا ويركز الباقي وان قل على الاحوط ان لم يكن اقوى اما ما ياخذ انظر
 من غير الخراجية ومنها زاد على ذلك فان لم يكن من عين الغلة فعلى المالك
 وان كان منها قهرافته ومن الفقهاء ان لم يكن مقصرا في دفعها اليهم ولا فلا يحوط
 ان لم يكن اقوى ضمانه لحصتهم ولا يبعد ان حكم ما ياخذ به بعض المتعجلين
 غير السلطان الجائر كذلك والله اعلم ويجب الزكاة في العين ولا يمتنع
 منها الدين ولا باس باخراج القيمة السوقية وان لم تكن من التقدين حتى لا يغا
 على الاقوى وتؤخذ من المشتري يجب عليه اذا ماعى العلم بعد اخراج البائع
 لها فيرجع عليه بحصتها من الثمن والله اعلم **الفصل الرابع فيمن تضر**
 اليه غالباً وهم الفقراء والمساكين الذين لا يملكون قوت سنة لهم ولعالمهم
 فعلا ولا قوة فمن ملك ذلك فعلا او كان قادرا على تحصيلها بما يناسب حاله
 من صنعة او غيرها او كان ذا ضيعة ونحوها مما يقوم ثمة به حرمت عليه الزكاة
 ولو قدر على تحصيل بعضها فله اخذ التمة منها ولو كان ثمن نحو الضيعة او راس

المال يكفيه سنة فضاء فلا حوط ان لم يكن اقوى ان لا ياخذ من الزكاة شيئا
الا ان يتمكن من تديل الضيعة او نحوها بما يقوم مقامها على وجه يليق به فله بقائها
ولا نقاق من ثمنها واخذ التمس من الزكاة والله اعلم ويصدق مدعى الفقر ولو
كان له اصل مال الا ان يظن كذبه على الاظهر ولا يجب اعلامه بان المدفع اليه زكاة ولو
دفعها المالك اليه على انه فقير فبان غنيا ارتفعت منه عينا او قيمة مع تلفها ونحو
ولكن مع علمه بانها زكاة والا فلا ضمان عليه مع تلفها على الاظهر ويؤذيها المالك
الى الفقير ثانيا وكذا الوعد اذا رتبها مع ضمانه فيبقى مشغول الذمة للمالك
ولو دفعها الفقير اليه كذلك فلا يجب عليه اداؤها ثانيا مطر على الاظهر ولو كان للمالك
دين على الفقير جاز احتسابه عليه من الزكاة ولو بعد موته وكذا يقض منها دين غير
عليه كذا لو كان الدين على من تجب نفقته عليه ولو علم بان الدين في معصيته لم
يقض عنه ويشترط في الفقير امور اولها ان لا يكون له دين فلو دفعته لغير المؤمن ولو استضعفا
لم تجز عنه حتى انه لو دفعها الخالف الى مثله ثم استبصر عادها الى المؤمن والله اعلم
الثاني ان لا يكون من تجب نفقته على المالك كالوالدين مطر والولد لو اتى وان
نزل والزوجة الدائمة والمملوكة ولا باس بان يدفعها لهم لما يلزمهم من الحقوق التي
لا تجب عليه كعصا دينهم ونفقة زوجة الاب ونحو ذلك وفي جواز دفعها لهم
لجل التوسعة التي لا تجب عليه اشكال حوط ان لم يكن قويا عدم الجواز والله اعلم
ولا باس على الوالد بتناول الزكاة من غير ولده فلا تجب نفقته عليه الاظهر

وان كان الاحوط التعفف عنها مع القيام بنفقة وكذا الولد من غير والده
واما الزوجة مع بذل الزوج لنفقتها فعلا فلا احوط ان لم يكن اقوى عديم
جواز دفع الغير زكوة لها وان كان زوجها فقيرا نعم لو عجز عن تمام الانفاق
عليها او عن بعضه او امتنع منه ولم يمكنها جبره عليه فلا بأس بان يدفع اليها
قدر كفايتها لنفسها ما دام كذلك حتى انه لو بذل لها بعد قبضها له لتعبد
منها على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا بأس على الزوجة بان تدفع زكوةها الى
زوجها ولو انفق عليها منها كما لا بأس بدفعها الى من لا يحب نفقته ولو
كان قريبا في عائلته والله اعلم الثالث ان لا يكون هاشميا الا اذا كان المال
كذلك والاذا اضطر اليها من غيره على نحو الميثة وان قدمت عليها ولا
باس بتناوله للصدقة المندوبة مطر بل لا يعذر جواز اخذه لغير الزكوة
من الواجبة كالكفارة وغيرها وان كان الاحوط التعفف عنها مع الامكان
والاحوط اعتبار العدالة فيه وان كان الاقوى جواز دفعها للجهول الحال بل
للفاسق بقدر ما اذا علم صفة لها في المعصية والله اعلم **الفصل**
الخامس في التولي للصرف ووقته ونيتة ولا بأس على المالك في
هذه الا زمان بان يتولى صرفها بنفسه او بوكيله والاولى دفعها الى
الفقيه المأمون ولا يجب دفعها اليه وان طلبها منه على الاظهر ولا يجب البيط
في كل زكوة زكوة ولا بأس بتفصيل بعض على بعض سيما مع المرجح الشريعة

كالعلماء والتفقه في الدين ونحوهما ولو جمعت زكاة قطره مثلاً عند شخص
فلا حوطان لم يكن أقوى لزوم البسط عليه مع الامكان ولا تجد يد في قدر
المعطى على الاظهر وان كان الاحوط ان لا ينقص عما يجب في النصاب الاول مع
الامكان بل وان لا يزيد على مؤنة السنة ويجب عليه وعلى نائبه شئ الترتيب و
التعيين مع اشتغال ذمته بزكاة مال وفطرة مثلاً ولا يفتقر الى تعيين
الجنس الذي يخرج منه ويعتبر فيها المقارنة للدفع ويجوز بعد مع بقائها
بيد المستحق او تلفها مع ضمانه لها على الاظهر وان كان الاول احوط ويجب
للفقيه فضلاً عن الفقيه الدماء لصاحبها بالصلوة عليه وغيرها وان كان
بها احوط واذا حل وقتها فلا يجوز تأخيرها الا لغرض شرعي كالربط وتعلق
الافضل ونحو ذلك فيجوز ذلك ولكن يضمن اذا تلفت ويكره نقلها من
بلد هامة مع وجود المستحق فيه الى غيرها ويضمن لو تلفت ولو لم يجد لها
مستحقاً نقلها فلا ضمان عليه مع تلفها الا مع خوف الطريق وتفرط بها ولو
قبضها الفقيه فضلاً عن المستحق برئت ذمته منها وان فرط بها قبل ذلك
ولو قبضها من الظالم فان كان بعد عزلها مع عدم امكان دفعها الى أهلها
فلا ضمان عليه وان كان قبله فلا يبعد ان له ان يحسبها زكاة كالأوصاف
سيما حصة الفقراء منها والاحوط له تركه مطر فيخرجها تانياً تامة وبحسب المصنف
عنه من مال خاصة والله اعلم واذا المرحل وقتها لم يجز تعجيلها نعم له ان

يقض الفقيه إذا حل وقتها فله جعله منها مع بقاء استحقاقه لها كسائر الدين
 عليه والله أعلم **القسم الثاني** في زكاة البدن يجب على المكلف الغنى
 أن يخرج عن نفسه وعن جميع من يعوله ولو صغيراً ولو كافراً ولو ضيفاً
 بأن يكون في عائلته أو في ضيافته قبل هلال شوال صاعاً صاعاً من كل
 رأس فلو صار في عائلته بعد كالمولود في ليلة الفطر ونحوه لم يجب فطرته
 عليه وإن استحببت عنه ما لم يصرفها بعد الزوال ولا تقوى عدم وجوب
 إخراجها عن يده وهو الإنسان إلى الفطور والعشاء عند ليلة الفطر وإن كانت
 الدعوة قبل الهلال بكثير والله أعلم ويستحب للفقير أن يخرجها كذلك أيضاً
 وأقل ذلك أن يدير صاعاً عليه وعلى عياله ثم يتصدق به على جنبى ولو كان
 المعيل فقيراً والمعال غنياً فإن إخراجها عنه فلا يبعد سقوطها عنه ولا يجب
 عليه إخراجها عن نفسه ولو كان المعيل غنياً ولم يخرجها عنه لم يجب عليه
 إخراجها عنها وإن كان أحوط ويخرجى ما كان من قوت المخرج مطراً على الأقوي
 ولو أزال الإخراج من غير قوته فلا يخرج به إلا من الخنطة أو الشعير أو التمر أو الزبيب
 أو الأرز أو الأقط أو اللبن على الأحوط إن لم يكن أقوى والأحوط من الأربعة
 الأولى مطراً وأفضلها التمر ولا بأس بإخراج القيمة السوقية والأحوط كونها من
 الفقدين بل الأولى كونها من الفضّة والأحوط مراعاة الدرهم عن الصاع
 إذا زاد على القيمة السوقية ولا بأس بإخراجها في ليلة الفطر والأفضل تأخيرها

الى يومه ولا يعبد جواز تقديمها من اول شهر رمضان الى اخره والا تكون
بنية القرض يحتسب يوم الفطر واخر وقتها الزوال منه على الاظهر ولا يجوز تاخيرها
عن دونه عن لها قبله واخر اجها بعد فلوله يخرجها ولم يعز لها قبله ثم ولا يعبد
سقوطها عنه وان كان الاخطا اخر اجها مطر ولو عن لها قبله صارت امانة
يدين وجري عليها حكم المائنة في الضمان والنقل ونحوها كما انها مطر بحكمها في
المصرف مع كونه من غير العيال ايضاً على الاخطا ان لم يكن اقوى في النية ونحوها
ولو كان للعيل لها شيادون عياله او بالعكس فالخطا ان لم يكن اقوى ان لا يفي
فطرته الى هاشمي طر كما ان الاخطا ان لم يكن اقوى ان لا يعطى الفقير قل من
صاع الا ان يجتمع جماعة لا يتبع لهم ذلك ولا باس بما زاد عليه كالمائنة
والفضل دفعها للرحم المحتاج ثم للجيران ثم لسائر الاخوان الا المخرج شرعي
ولو لم يحضره مؤمن فلا يعبد جواز دفعها للمستضعف وان كان الاخطا
عزها والترقيص بها الى ان يدفعها اليه والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين صلى الله تعالى محمد وآله الطاهرين كتاب
الخمس وفيه فصول اهل فيما يجب فيه وهو سبعة اهل غنائم
دار الحرب مطر الثاني المعادن كالذهب والفضة والرصاص والياقوت
والزبرجد والكحل والقيرو النفط والكبريت والملح ونحوها مما كان من

الأرض ولا يعتري رضا ولا بنا تاول قيمة فلا يسدح فيها النومة وحجاءة
 والمغرة ونحوها مما يسمى ارضا وان علت قيمته ولا يحوط اخراج الخمس
 مما حصل منها بعد مؤنة اخراجها ونحوه مطر وان كان قد يقوى عد
 وجوبه منه حتى يبلغ بعدها عشيرتها دينار او مائتي درهم عينا او قيمة
 ولو كان ذلك في دفعات مطر فاذا بلغ ذلك اخرج خمسة اخمس الزائد عليه
 وان قل والله اعلم الثالث الكوزا المذخورة في ارض الحرب مطر او في دار
 الاسلام مع انتفاء اثره عند بل مطر ايض على الاظهر فان بلغ النصاب السابق
 وجب عليه اخراج خمسة ولو وجدته في دار مملوكة عرفه صاحبها فان عرفه
 فهو له والا فلا وجده وعليه الخمس مطر على الاظهر ولو علم في جميع ذلك بانه
 اسلم ونحوه ممن هو محتتم المال فهو من مجهول المالك والله اعلم الرابع
 كلما يخرج من البحر بالغوص ولو في دفعات مطر اذا بلغ قيمته بعد مؤنة
 اخراجها ونحوه دينار او فصاعدا على الاظهر ومطر على الاحوط ويجب ايض في الغير
 بعدها مطر على الاحوط ان لم يكن اظهر والله اعلم الخامس ما يفضل عن
 مؤنة السنة له ولعائلته مقتصدا بحسب حاله من ارباح التجارات الصالحة
 والزراعات وسائر انواع التكتسبات على الاظهر بل لا يعبد وجوبه في
 جميع الفوائد حتى نماء الارث والوقف والصدقة والخمس والهبة و
 الهدية وان لم يجب الخمس في شئ منها بل وحتى في الصدقات وعوض الخلع

والصيد ونحو ذلك مما لا يصدق عليه التكسب عرفاً فضلاً عن نماء ذلك
كله والله اعلم ولو اسرف في مؤنته حسب عليه ولو قتر على نفسه حسب
له قدر التقية ولو كان عنده مال الخمس فيه فالأحوط جعل المؤنة منه
او منها ما يقوى ان له جعلها من الربح خاصة ولو قام بمؤنة غيره فجميع
ربحه ولم يستثن له منه قدرها على الأحوط ان لم يكن اقوى ولا بأس بتلخيص
هذا الخمس خاصة الى اخر السنة الا ان يعلم زيادة الربح على قدر مؤنتها
فيتمس الزائد المعلوم فوراً كما في الخمس الا انه لا يبعد ان له التأخير في الجميع
للبط او نحوه كالزكوة ومن المؤنة قضاء دينه ولو مؤتجلاً وجرة وزيادة
وتزويجه وما ينوي به من ظلم وغيره ولو ترك ذلك فلا يبعد عند استئثاره
قدره الا ما يرجع الى التقية شريطة ترك الحج اختياراً وترك قضاء الدين الحال
مع الطالبة به فعلاً ونحو ذلك والحوط هنا اثني عشر شهراً وسبب من حين
التكسب بجميع انواعه على الاظهر فاذا تم الحول خمس ما فضل في يده ولو من
طعام في البيت ونحوه فترتبتان في الحول الثاني كذلك وهكذا والله اعلم
السادس الارض الذي يشتريها الذي من مسلم على الاقوى ولا يبعد قصرها
على ارض الزمعة والأحوط المحاق غيرها كما ان الأحوط المحاق الانتقال
اليه بغير الشراء به سيما مع كونه بعقد معاوضة وله دفع خمس العين او قيمته
ولا يبعد ان لا يقيمها ودفع خمس حاصلها دائماً والا والحوط والله اعلم

السابغ الحداد المختلط بالحرام مع مد وقتر قدره وما لکه بحيث يحتمل كونه
 بقدر الخمس وأكثر منه ومساو ياله فلو علم ما كان المالك شريكاً معه ولو علم
 المالك خاصة فتملص منه بصلح ونحوه ولو علم القدر خاصة وأنه أكثر من الخمس فلا يصح
 الاحتراز بأخراج الخمس لكن لا يحوط دفع الزائد أيضاً إلى الحاكم وإن علم بأنه أقل منه فمصر
 أخرج على الأقوى الأحوط أخرج الخمس منه ودفعه جميعاً إلى الحاكم والله أعلم **الفصل**
الثاني في قسمة يقيم في هذا الزمان نصفين نصف للامام عجل الله تعز
 فرجه وجعلنا فداه به تعز وبالنبى ص والى ع ومن ولايته وصف لليتامى المسكين
 وابناء السبيل المستبدين الى عبد المطلب بالابوة دون غيرهم ويعتبر فيهم الأيتام
 والفقرة ولو في بلد التسليم خاصة كما في الاختيار إذا كان غنياً في بلده ولا يتمكن
 من الوصول اليه ولو بقرض ونحوه ولا يجب الاستيعاب في كل خمس خمس ولا
 يعطى واحدان يدين من مؤنة السنة ولو دفعة على الأحوط ان لم يكن أقوى ولو
 جمع الخمس وكثير منه عند واحد فالأحوط ان لم يكن أقوى لزوم البسط عليه مع
 الامكان وحكم الدفع الى من تجب نفقته والتأخير والتفضيل والنقل الضمان لذلك
 واحتساب الدين وكونه في العين الا في الذمة ونحو ذلك كما سبق في الزكوة وان
 كان الدفع الى الفقير ثم الاستيفاء منه هنا احوط والله أعلم ولا بأس علينا مثل
 الامامية بان تشتري الجوارى من ايدي المخالفين وان كانت كلها بالامام
 او كان فيها الخمس لا يجب علينا اخراج حصّة السادة منها وكذا المسكين بجميع ما

تشرية منهم ما هو كذلك ولو اشترينا من بعض الشيعة عينا فيها الخمس وجب
 علينا اخراجه مع العلم بعدم اداء البايع له كالتركته والله اعلم والاخطو دفع جميع
 الخمس سيما الذي في الاخيرين سيما الذي في الاخير له الحاكم ان لم يكن هو الموقوف
 بالنسبة الى حصة الامام دون حصة الاصناف فلما لك دفعها اليهم بنفسهم
 او بوكيلة على الاقرب والاخطوان لم يكن اقوى انه يجب على الحاكم صرف حصة
 اليهم ايضا لخلطهم ودفع ضرورتهم كما لدفع اليهم صورته كي يدفعوه له
 غيرهم حقيقة بل لا يبعد عدم جواز ذلك لهم في حصتهم ايضا ولا الفقهاء والاكابر
 وغيرها وان جاز للجميع التصديق به مثلا بعد كون الدفع اليهم حقيقة كسائر

اموالهم والله اعلم **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** والحمد لله رب

العالمين وصلى الله تعالى على محمد وآله الطاهرين **كتاب**
الصوم الذي هو الامساك من طلوع الفجر الى الليل مع النية عن الاكل
 وان لم يكن معتادا وعن الشرب كذلك ولو بالانف ونحوه وعن الجماع ولو في
 الدبر ولو للذة وعن الكذب على الله تعالى او رسوله او احد الانبياء ولو في حق
 الدنيا وعن رس الراس في الماء ولو بدون البدن وعن ايقال الغبار على اللق
 وعن ايقال الدخان او البخار المستنزم لوصول جسم الى الجوف وعن البقاء على
 الجنابة او على حدث الحيض والنفاس مستمدا حتى يطالع الفجر وعن النوم غير الغسل
 فيستمر عليه حتى يطالع صفر وعن النوم ثانيا فضاء نارا يله كذلك وعن الاستمنا

ولو باللس والنظر والاستماع ونحو ذلك وعن الاحتقان بالمابيع وعن القي
على الاحوط في ذلك كله ان لم يكن اقوى كما ان الاحوط تجنب الكذب على
الزهراء وباقى الانبياء والاوصياء وتجنب الرمس في غير الماء او مس منابت
الشعر خاصة او المنافذ خاصة سيما في الماء وتجنب الحقة بالجامد وصب الماء في
الاحليل ^{تجنب} حبس اللحي وكذا في الجرح والسعوط بما لا يتعدى الى الحلوى واستنقع
المزني في الماء وان لم يجب شيء من ذلك على الاظهر تفصيل احكامه وما يتعلق به
او يلحق به انما يتم في فصول الاول في النية والظاهر انه يكفي في شهر رمضان ان
يعزم على صيام غد فربما لا الله تعالى وتعدوا الاحوط قصد كونه منه وكذا النذر والمعين
الاظهر الا اذا تعدد الامر في نظره ولو جهلا فلا بد من التعيين كافي باقى افراد
ولا باس بايقاعها في سائر اجزاء الليل ولا باس ليضيقنا ولا المفطر بعد هاهنا حتى
الجماع ونحوه على الاظهر ولا يجوز تاخيرها عن الفجر في الصوم المعين ولو فاسدة
ليلا لعذر جدد هاهنا فور الى الزوال ولا باس بتاخيرها الى الزوال في غير المعين
فاذا زالت الشمس فليس له تجديد هاهنا في الواجب وله في الندب الى قيل الغروب على
الاظهر ولو نوى الصوم في غير المعين ثم نوى الاظهار او تردد فيه فلا ظهر له تجديد
مداوم وقته ولا بد من تجديد النية لكل يوم من شهر رمضان وان كان الاحوط يتجوز
او ما بقي منه مع ذلك في اول صيامه له ولو نوى غيره فيه متقربا انفسا اليه كافي في
الشك فينوي من شعبان ولو على جهة الوجوه ولو نيا به عن غيره على الاقوى لو

فوى الله من شهر رمضان لم يجزه عنه ولا عن غيره ولو مرة وفي نية بين الوجوه
والندب فلا ظهر البطلان ولو فوى ما في الواقع وجوب ان كان من شهر رمضان
وندا بان كان من شعبان فلا ظهر الصحة ولو اصبحت بنية الافطار قبل ان من شهر
رمضان قبل الزوال جدد النية واجراه وان كان بعد اسك وقضاه ولو فوى
افطار يوم من شهر رمضان ثم جدد نية صومه ولو قبل الزوال لم ينعقد عليه
مع القضاء الكفارة على الاظهر ولو فوى الصوم ثم فوى الافطار ولم ينقطع
وذهب وقت تجديد النية فلا حوط ان لم يكن اقوى لزوم الاعادة عليه في
الموسعات ولا يجعد عدم لزوم القضاء عليه في شهر رمضان ونحوه وان
كان احوط والله اعلم **الفصل الثاني** في حكم فعل ما يجب الاسباب عنه
فان كان عن سهو عن الصوم فلا اثر له حتى في القضاء ونحوه على الاصح وكذا
ان كان عن غير قصد كما الموجه في حلقه والمكروه عليه حتى زال قصده ولو
خشى الضرر من المخالفين وافطر معهم عمدا واقتصر على قل ما يندفع به ذلك
فلا يجعد عدم وجوب القضاء عليه ان كان احوط ولو سهوا فاكل مثلا وطرف فساد
صومه فافطر عمدا لومة القضاء بل والكفارة على الاظهر وان كان عن عمد
مختارا فالظاهر فساد صومه ولزوم القضاء عليه بجميع ذلك ولو مع الجهل
بحكمه الا في الاستثناء مع عدم حصول المنى منه وان كان احوط ايضا ولا يجعد
تجبية الكفارة للقضاء ايضا في جميع ذلك حتى مع الجهل به عمدا لومة الثانية

مع نية الغسل فيصبح جاهلا وعدا تعذر التقى فلا يبعد نفيها عنه وإن كانت فيه
 أحوط أيضا والله أعلم **فروع** لو لمس امرأة بل وذكر أفاضل لزومه القضاء بل
 والكفارة وإن لم يتعد الأثر إلى به على الأحوط أن لم يكن أقوى ولو نظر إلى
 ذلك واستمع إلى صوته أو تخيل فإنه فان قصد الانشاء به أو كان من عادة ذلك
 لزومه القضاء والكفارة ولا يلزم منه شيء وإن كان القضاء أحوط سيما مع حرمة
 النظر ونحوه بل في الكفارة احتياجا أيضا والله أعلم ولو احتمل فساد الرغبتين
 مطر وكذا الاستيقظ جنبا في شهر رمضان ونحوه ولم يجب عليه البدار إلى الغسل
 لأجل الصوم وإن كان أوله ولا بأس عليه بالاستبراء مطر ولو علم بتخلف بعض
 المنى في المجري بحيث يخرج بذلك على الأقوى وإن كان الأحوط ترك مع الأمر
 من الضربة والله أعلم ولو تناول المفطر في شهر رمضان قبل ساعات الفجر
 مع القدرة عليها وصادف الفجر لزومه إتمامه والقضاء مطر ولو أخرج بقاء الليل
 على الظهور وكذا الاستيقظ جنبا أو اجنب اختيارا وتواني عن الغسل حتى طلع
 الفجر ولو تعذر البقاء على ذلك لزومه الكفارة أيضا ويجوز للجماع حتى يبقى
 طلوع الفجر مقدرا ويقاعه والغسل ولو يتقن ضيق الوقت فجاء مع عص
 ولزومه القضاء والكفارة مع عدم إمكان التيمم على الظاهر وأما مع إمكانه
 فعليه التيمم ولا شيء عليه وإن كان القضاء أحوط بل والكفارة أيضا ولو
 لم يتقن ضيق الوقت جاز له الجماع ولا شيء عليه مع استمرار الاشتباه

ولو انكشف له ان الجماع بعد طلوع الفجر او حينئذ من القضاء مطر الاصح
 المرات وظن السعة كما في الاكل وان انكشف له انه قد كان قبله ولكن لم
 يبق زمان للطهارة مطر ولو تيمنا فكذا على الاظهر وان يعني ذلك اغتسل
 او تيمم ولا شيء عليه على الاظهر ولو اخبره عدلان بطاوعه ثم خالف وتناوله
 فصادفه فلا يبعد لزوم الكفارة عليه ايضا ولو نظره بنفسه فلم يره فتناوله
 ثم نظره فراه وقد صادفه فلا شيء عليه مطر وكذا لو كان عاجزا عن مراعاته
 مع عدم تمكنه من السؤال عنه والا فلا يبعد لزوم القضاء عليه لو كان ذلك
 في غير شهر رمضان لم يصح صومه بل لا بد من اعادته ان كان واجبا مطر
 ان كان الامساك مع القضاء في المعين احوط والله اعلم ولو اطرطن وهو
 الليل مع الغيم ونحوه وانكشف له عدمه فلا كفارة عليه بل ولا قضاء وان
 كان احوط واحوط منه الكفارة ايضا ولو عوقل على غيره مع عدم الغيم ونحوه
 فانظر كيف لك لزوم القضاء مطر على الاظهر وكذا لو عمل بظنه مع امكان العلم له
 ولو استمر الاشتباه لم يجب عليه شيء على الاقرب وان كان القضاء بطل والكفارة
 احوط والله اعلم ولا باس بالضمنية والاستنشاك للصائم مطر على الاقوى و
 ان كان الافضل له تركه وتركه المبالغة فيه وان لا يبلغ ريقه حتى يبرق ثلث
 مرات ولو سبق الماء الى حلقه فان لم يكن لطهارة لزوم القضاء خاصة على
 الاظهر وضم الكفارة اليه احوط والا فان كانت لطهارة لصلوة الفريضة

فلا شئ عليه طر سوء كانت الفريضة حاضرة او مقضية وسواء كانت لها
 في وقتها او قبله حيث تصح فيه على الاقوى وان كان الاحوط سيجل القضاء
 سيما في المقضية او قبل الوقت وان كانت لناقلة او غيرها فلا يبعد لزوم
 القضاء خاصة عليه ولو احتاج الى ذلك لتدا ونحوه فلا يبعد علم الزوم
 عليه وان كان احوط والله اعلم ولا يجب تحليل الانسان وان كان احوط
 ولو اتبع المختلف فيها عمدا قضى وكفر على الاظهر ولا شئ عليه مع السهو
 ولن كان القضاء احوط مع التقصير فيه والله اعلم ولا باس باقتلاع الريق ولو
 بعد جمعة فمه ما لم يخرج به حيث يفصله منه فيجرم ابتلاعه بل يجب القضاء
 والكفارة وكذا ريق الغير ولو زوجه ولو صارت النخامة مطر في فضاء الفم
 لم يخرج ابتلاعه بل ولا يجوز اجتذاب نخامة الراس وابتلاعها وان لم تصل
 الى الفم على الاظهر ولو اتبع ذلك عمدا مختارا لنقض القضاء بل والكفارة على
 الاظهر والاحوط ان لا يجتنبها مطر وان لم يبعد جوازها مع قصد اخراجها من
 فمه فلو اتفق مع ذلك دخولها الى الجوف قهرا او سهوا فنقض القضاء وكفارة
 بها شكال احوطه واقر به ذلك ايضا والله اعلم والاحوط ان لم يكن اقوى ان
 لا يمتنع علها ونحوه الا ان يعلم بعدم وصول اجزاء منه الى جوفه فلو مضى
 ذلك فلا شئ عليه على الاظهر وان كان الاحوط القضاء بل والكفارة والله اعلم
 ولا باس بمض الخاتم ومضغ الطعام لاصبتي وذوق الطائر وذوق المرق

واستنقاغ الرجل في الماء وإن كان الأول أن يجنب الثلثة الوسطى مع عدم
 الحاجة إليها ويجتهد مع الحاجة إليها ويصق إذا فعل ذلك مرارا ولو سبق له
 جوفه فلا شيء عليه معها ولا فلا يبعد لزوم القضاء عليه والله أعلم ويستحب
 السواك للصائم والأول اجتنب للطيب ويستحب له الطيب والأول تجنب السواك
 والواثمة الغليظة التي تصل إلى الجوف بل لا حوط تركها ويستحب له تأخير
 الاغتفار عن الصلوة سيما المغرب إلا أن تنازع نفسه أو ينظم غيره للأطوار
 مع ويكره له تقبيل النساء ونحوه سيما لمن يترك شهوته ذلك ولا كتحال
 سيما فيما فيه طعم أو مسك أو خراج الدم سيما مع خشية الضعف وكذا دخول
 الحمام وشتم الریحان سيما العرجس وبل الثوب على الجسد وإن يقطر في رفته
 شيئا وبلوس المرأة في الماء بل مطلق استنقاغها فيه بل لا حوط تركها لذلك
 ولو فعلته فلا حوط لها القضاء خصوصاً لو علمت بوصول الماء إلى جوفها
 بل لا حوط ضم الكفارة إليه وإن لم يجب شيء منها على الأظهر والله أعلم والأفقر
 أن الكفارة مخيرة بين العتق وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين
 مسكينا وترتيبها على النحو المزبور لا حوط ولو أضر على محرره فلا حوط أن يكون
 أقوى لزوم الجمع بينهما ولا يسقطها السفر سيما المقصود به إسقاطها على الأظهر
 وكذا الحيض وغيره لا تنكح بها الموجب لها في يوم واحد على الأظهر
 وإن كان لا حوط خصوصاً في الجماع أو مع اختلاف الجنس وتجب على الزوجة

المطوعة لزوجها على الجماع فلو أكرهها عليه فعليه كفارتان ولا شيء عليها
 حتى القضاء على الأظهر وإن كان أحوط وليس للمسافر في شهر رمضان أن يكره
 زوجته الصائمة فيه عليه على الأحوط إن لم يكن أقوى فلو أكرهها عليه لأحوط
 تحمله لكفارتها وإن كان لا يبعد عدم وجوبها عليه الله أعلم **الفصل**
الثالث فيمن يصح منه الصوم وهو العاقل المؤمن الخالي من الموانع منه
 كالحيض والنفس وغيرهما ولو استمر به النور طول النهار مع سبق
 النية منه في الليل ولا يصح الصوم الواجب في السفر الموجب لتقصيراته
 بدل الهدى ونحوه ولا النذر المنوي به السفر والحضر بل والسفر حدة على
 الأظهر ولا إذا خرج بعد الزوال على الأقوى وإن كان قضاءه مع ذلك أحوط
 ولو خرج قبل الزوال فطره على الأظهر وإن كان الأحوط له إتمام صومه
 ثم قضاءه سيما لو لم يحدث نفسه من الليل بالسفر ثم بدله فيه في النهار ولا
 يجوز له الإفطار في شهر رمضان حتى يخفى عليه الأذان كالقصر في الصلاة
 فلو افطر قبل ذلك لزمته الكفارة على الأظهر ولو افطر بعده ثم بدله عن السفر
 وجب عليه الإمساك مع القضاء على الأحوط إن لم يكن أقوى والله أعلم ولا يبعد
 شرعية المنع وبفيه أيضا ثلثة أيام للحاجة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يبعد
 شرعية من الجنب وإن تعذر تأخير الغسل إلى الفجر ولا يصح منه الواجب
 الموسع ولو منع عدم تعمله لذلك سيما قضاء شهر رمضان على الأحوط إن

لم يكن اقوى وفي صحة القضاء المضييق منه مع عدم تعمله لذلك اشكال
 لعل اقربا لعدم وان كان المضي فيه ثم اعادته بعد شهر رمضان احوط
 والله اعلم ويصح من المستحاضة مع اتيانها بالاعسال ويصح من الجاهل بتفصيل
 المفطرات اذا نوى الامساك عنها على الاجمال ولا يقدح فيه مع ذلك زعم
 كون بعضها ليس منها او بالعكس على الاظهر ويصح من المريض ما لم يتضر به
 بطول مدة المرض او زيادته او انتقاله الى مرض اخر او نحو ذلك من افراد
 الضرر فاذا اضربه لم يصح منه ولو منه الافطار ويكفي الضرب بذلك بل الخوف منه
 عادة ويجب على الصبي الصبية المميزين بالاحتلام والابانة ابلوغ
 خمس عشرة سنة في الذكر وتسع في الانثى ويمرئان لدون ذلك سبعا
 بعد بلوغ السبع والطاقة ولو الى نصف النهار ونحوه فاذا غلب عليهما
 الجوع او العطش افطرا والله اعلم **الفصل الرابع** فيما يتعلق بشهر
 رمضان فمن زاه وجب عليه الصوم ولو انفرجه بما بل ولو رقت شهادته
 وكذا يفطر جهلا شوال ومن لم يره لا يجب عليه الصوم الا ان يمضى ثلثون
 يوما من شعبان او يرى رؤية شائعة مفيدة للعلم عادة او يحكم به حاكم
 جامع للشرائط او تشهد به بنية عادلة وان لم يحكم بها حاكم وكذا الحكم بالافطار
 والا قوى ان حكم الحاكم يمضى على جميع الناس وان لم يكونوا مقلديه
 ولا عبرة بغير ذلك حتى بروية قبل الزوال ما لم يحصل العلم بذلك

ولو من مجموع امارات غير معتبرة في نفسها وليست بصور يوم الثلاثاء
 من شعبان بنية انه منه مطر على الاظهر ولو برئ المريض في اثناء النهار
 لم يجب عليه الامساك مطر على الاظهر وان كان الاحوط له ذلك سيما
 لو كان ذلك قبل الزوال مع عدم تناوله للمطر ويلزمه القضاء الآف في
 الاخير مع اختياره للصوم فيه على الاظهر وان كان احوط ايضا لو صام في
 جاهلا اجزئه لاناسيا على الاظهر ولو حضر بلده او بلدا قامت قبل الزوال
 يكن قد فعل المفطر وجب عليه ان يجد النية ويصومه على الاصح ويجب
 الصوم على المكاري وغيره ممن يجب عليه التمام عد المسافر لصيد التجارة
 فيجب عليه الاظهار والله اعلم ولا يجب لقضاء على الصبي والكافر اهل
 والمجنون والمغنى عليه مطر على الاظهر وان كان الاحوط قضاء ما لم ينوه
 قبل اغماؤه ويستحب لهم الامساك لو ارتفع المانع منهم في اثناء النهار ولو في
 قبل الزوال مع عدم تناوله للمطر وان كان الاحوط لهم ذلك فيه لمطر
 ويجب القضاء على الحائض والنفساء والمسافر والمريض المتدائم الصائم
 بعد الزوال مع عدم سبق النية منه والسكان وغيرهم وليست بالمبادرة
 فيه ولا يجب فيه الترتيب بين الايام وان كان احوط ولا يجوز صوم المسنة
 لمن عليه واجب يمكنه لانه مطر على الاحوط ان لم يكن اقوى ولومات قبل
 التمكن من القضاء لم يجب للقضاء عنه وان استحب ولا يجوز تأخير القضاء

الى ان يمضي شهر رمضان اخر فان اخرا ثم وقضى وكفر بمدة من كل يوم على
 الاظهر وبمدين احوط فان اخر القضاء عن الشهر الاخر الى ان دخل الثالث
 قضاء بعده ولا احوط ضم الكفارة اليه وان لم يجب على الاظهر وهكذا
 التأخير الى باقي الشهور والله اعلم ولو استمر به المرض الى الاخر لم يجب عليه
 القضاء ويكفر عن كل يوم من السابق بمدة من طعام على الاظهر وبمدين احوط
 وان كان القضاء معها احوط ولو فاته بغير المرض ثم منع المرض من القضاء
 او بالعكس وفاته بغيره ومنعه منه غيره ايضا فالوجه لزوم القضاء عليه وبها
 وان كانت معه احوط وان صح فيهما شيئا ثم توفى حتى ادركه الثاني صامه
 كفر عن الاول بذلك ايضا وقضاه بعد الثاني وان توفى في الجملة فضاوفه
 مانع منك من ونحوه في شعبان مثالا فلا يعذر لزوم القضاء خاصة عليه
 بعد وضم الكفارة اليه احوط ولا احوط ان لا يؤخره الى الثالث وان لم يعذر
 جوازه فان اخره اليه فلا كفارة عليه مطر على الاظهر وان كانت احوط وان
 استمر به المرض مثالا الى الثالث جرى على الثاني حكم الاول على الاظهر وان كان
 الاحوط الكفارة مع الصيام بعد الثالث مطر وكذا الحكم فيما لو زاد على ذلك واو^١
 بالاحتياط والله اعلم ولو تمكن من القضاء فلم يقض حتى مات قطع عنه كبر
 اولاده الذكور والا احوط قضاء مطلق الوكعة عنه كما ان الاحوط القضاء عن
 المرأة وان كان قد يقوى عدم وجوب ذلك فيها مع وكذا الحكم في قضاء الصلوة

على الاظهر ولو فات احد هما عصيا فافلا يبعدانه كذلك والله اعلم والفتا
 لشهر رمضان عن نفسه له الافطار قبل الزوال وليس له بعد فلو تغد
 بعد لومة الكفارة وهي طعام عشرة مساكين لكل مسكين مسنن طعام
 فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا يقطع
 باقى افراد الصيام الموسعة حتى قضائه عن الغير كصيام الولد وغيره وان
 كان الاحوط المضى فيه سبعا بعد الزوال والله اعلم ولو نسي غسل الجنابة
 حتى مضى الشهر وبعضه لم يمتنع قضاء الصور كالصلوة على الاظهر اذ كان
 المستقضى لزوما للغسل انما هو النسيان بان استيقظ قبل الفجر واسكنه الغسل
 لولا النسيان ونحو ذلك ولو تذكر مثلاً قبل الفجر فشرع في مقدّمات الغسل
 فطلع الفجر ثم صومه ولا شئ عليه ان كان طائفاً بسعة الوقت لذلك والا
 فلا يبعد لزوم التيمم عليه وكذا لو فقد الماء او خشي الضرر باستعماله ولا يبعد
 لزوم بقائه مستيقظاً الى طلوع الفجر ولو تعدد التيمم صح صومه ولو تركه
 مع امكانه فالاحوط الكفارة بل والكفارة وان لم يبعد عدم وجوبها عليه
 والله اعلم ولو لم يعام بها اصل الحق مضى عليه مخوذك فالاحوط قضاء
 الصوم ايضوان لم يجب عليه على الاظهر والله اعلم ويسقط صوم عذر الحمى
 الضعيف عنه فان اطاعة بمسقة تصدق عن كل يوم بمثل من طعام بل
 وكذا لو عجز عنه على الاحوط ان لم يكن اقوى وكذا ذوالعطاش من طهر على الاظهر

ولا قضاء عليهم لو تمكنوا بعد ذلك وان كان احوط سيما في الأخير مع
رجاء زوال عذره والله اعلم والحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن ان
خافتا على الولد بل وعلى انفسهما على الاظهار فطرا وتصدقا عن كل يؤ
بمد من طعام وقضت بعد ذلك ولو لم يكن الصوم سببا لقله اللبن
وانما الضر بنفس الصوم لمض الولد او غيره فلا يبعد عدم لزوم الكفارة
عليها وان كانت احوط ولا فرق في الموضع بين الامة وغيرها مستبرقة وصفا
ويشترط ان لا يمكن ان يقوم غيرهما مقامها والا لم يجز لها الافطار
على الاظهر والله اعلم ويكره القمل من الطعام والشراب لمن ساع
له الافطار فيه ويكره له الجماع بل الا حوطر كذا ان الا حوطر ترك الشراب لئلا يلهي
العطاش ولو لم يكن ذاعطاش ولكن قد تفق اصابة العطش له
لعارض حتى خشي الضر بترك شربه فلا يبعد انه يلزمه الاقتصار
على شرب ما يندفع به الضر ولا يزيد على ذلك ويلزمه القضاء
مع ذلك على الاظهر والله اعلم ولا باس بالسفر فيه وان كان مكروها
قبل ضئيلة ثلث وعشرين الا الواجب او مندوب فاذا مضت
فليخرج حيث شاء وكذا لا باس برقي غيره من المعينات كالنذر و
القضاء المضيق ونحوهما وان لم يزد الغداء عن تأخير القضاء على
الاظهر والله اعلم وللمتطوع بالصوم الافطار في اى وقت شاء ويكره

بعد الزوال الا اذا دام مؤمن الى طعام فينبغي له اجابته اليه
 وان لا يعلم بصومه وكذا الوسالة الا فطار ولو بعد العصر بل لا يبعد
 افضلية الافطار ايضا كذلك في الواجبات الموسعة ولو بعد الزوال
 في غير القضاء والله اعلم ويحرم صوم يومى العيدين وايام التشريق
 لمن كان بمنى مطروا لم يكن فاسكا على الاحوط ان لم يكن اقوى
 وصوم يوم الثلاثاء من شعبان بنية الفرض وصوم نذر المعصية
 وصوم الصمت وصوم الوصال وهو ان يضم بعض الليل الى النهار
 وينوى لصوم بالجموع المركب وينبغي ان لا يؤخر الافطار الى السحر
 وان لم يكن قد ادخله في النية بل الاحوط ترك ذلك ونحوه ولوله دخل
 الصمت في نية الصوم فلا بأس به بل قد يترجح له بعض العواض
 والله اعلم ولا ينبغي للضيف ان يصوم ندبا الا باذن صاحبه ولا
 لصاحبه الا باذنه ولا للولد الا باذن ابويه بل الاحوط مراعات
 اذنهم به وان كان الاقوى صحة صومهم له ولو منع فهمم عنه
 ولا يبعد اولوية مراعات اذنهم به في الواجبات الموسعة ايضا ولا
 يجوز للمرأة ان تصوم ندبا الا باذن زوجها ولا للمملوك الا باذن
 مالكه ولا بأس بالواجب الموسع بدونها وان كانت مراعاتها اولي
 ولا يبعد جواز النذر للزوجة مع تعدد الاذن منه لغية ونحوها

والله اعلم **الفصل الخامس في الاعتكاف المندوب**
 باصل الشرع وانما يجب بالنذر وشبهه الذي هو البت في مسجد
 مكة او المدينة او الكوفة او البصرة او نحوها مما جمع فيه امام
 عادل بشرط نية القرية والتعيين مع تعدد الامر به والصوم مطر
 واستدامة لبشه فيه ثلاثة ايام مع لياليها المتوسطة والاحوط ادبها
 ليلة الاقل ايضوح فلا يخرج منه الا للاهمور الضرورية كقضاء الحاجة
 والاعتسال ونحوهما مراعي اقرب الطرق والسرعة في المشي ونحوها
 على الاحوط وان كان يقوى عدم وجوب ذلك ما لم يتوان كثيرا
 بحيث يخرج عن المعتاد كما ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم الخروج
 منه الى المستحبات الاجنابة او لعيادة مريض او قضاء حاجة
 مؤمن واذا خرج الى ذلك لم يجز له الجلوس مطر ولا الشئ تحت
 الظلال ولا الصلوة خارج المسجد الا بمكة والله اعلم ولا يلزم
 اكمال المندوب بمجرد الشروع فيه حتى يمضي منه يومان فيجب التمسك
 على الاظهر الا ان يكون قد شرط فيه الرجوع متى شاء حين النية
 فلا يجب عليه المضى فيه ايض على الاقوى وان كان احوط الا على العذر
 فيفسخه ولا قضاء عليه ولا سجد ان الواجب الموسع منه كالمندوب
 في ذلك وان كان المضى فيه بمجرد الشروع فيه مما لا ينبغي تركه كما

هو الواجب في المعين منه في وقت خاص ولو بالعارض والله
اعلم ويحرم على المعتكف ولو ليل النساء مسا وتقبيلاً وجماعاً
ولا لباس بالاول بل والثاني اذا انقث الشهوة معه ويحرم عليه
شم الطيب بل والرياحين على الاحوط ان لم يكن اقوى والبيع
والشراء والممارات مطر والاحوط تجنب الصلح ونحوه من العقود
الناقلة بل والصنایع المشغلة عن العبادۃ مع قصد التكسب
بها بل لعله اقوى واحوط منه تجنب عقد النكاح ونحوه مما
يحرم على المحرم عد البس الخيط وان لم يحرم عليه شيء من ذلك على
الاظهر فضلاً عن سائر المباحات التي منها النظر في تدبير مأكله
ومشربه وملبسه ونحو ذلك وان كان الاولى الاقتصار
على المندوبات والواجبات ولو افسده لافساده للصوم لزمه
القضاء على الاظهر ولا كفارة عليه اذا كان ذلك بغير الجماع
على الاظهر وان كانت احوط مطر ولو جامع ليلا لزمته كفارة واحدة
ومضائية وكذا الوجامع نهار الا ان يكون للصوم كفارة بنفسه
كمضان وغيره فجنب عليه كفارته ولا يبعد فسادة ايضاً بالبيع
ونحوه من الحرمات فيه وان كان تمامه ثم قضائه احوط والله اعلم

قلت تمت هذه الرسالة الشهرية في السادس عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ والحمد لله

المعومرة المنبئ

بلغ مقابلة النساء سنة ١٢٩٩

۱۵
ایں کتاب رسد بہ ہر خانہ
خانہ کا میر غلام علی کا معروف ہے

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY



7792966